

# حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

فصلية علمية محكمة - مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

الفساد المتصور والثقة السياسية والاجتماعية

Perceived Corruption & Political  
and Social Trust

سيد محمد علي فارس

قسم علم الاجتماع - كلية الآداب

جامعة بني سويف

مصر



جامعة الكويت  
KUWAIT UNIVERSITY

مجلس  
النشر العلمي

ISSN: 1560 - 5248

الحوالية 45 - الرسالة 669

عدد (4) - 1446 هـ / 2025 م

## • ثمن العدد

الكويت: 500 فلس، البحرين: دينار واحد، قطر: 10 ريالات، الإمارات 10 دراهم، السعودية: 10 ريالات، عمان: ريال واحد.

ثمن النسخة في دول الوطن العربي ما يعادل دولاراً واحداً.  
ثمن النسخة في الدول الأجنبية ما يعادل ثلاثة دولارات.

## • الاشتراك السنوي (أفراد):

سنة واحدة: الكويت 4 دينار كويتي، الدول العربية: 6 دينار كويتي، الدول الأجنبية 22 دولار.  
سنتان: الكويت 7 دينار كويتي، الدول العربية: 10 دينار كويتي، الدول الأجنبية 37 دولار.  
ثلاث سنوات: الكويت: 10 دينار كويتي، الدول العربية: 14 دينار كويتي، الدول الأجنبية 52 دولار.  
أربع سنوات: الكويت: 13 دينار كويتي، الدول العربية: 18 دينار كويتي، الدول الأجنبية 67 دولار.

## • الاشتراك السنوي (مؤسسات):

سنة واحدة: الكويت 22 دينار كويتي، الدول العربية: 22 دينار كويتي، الدول الأجنبية 90 دولار.  
سنتان: الكويت 37 دينار كويتي، الدول العربية: 37 دينار كويتي، الدول الأجنبية 150 دولار.  
ثلاث سنوات: الكويت: 53 دينار كويتي، الدول العربية: 53 دينار كويتي، الدول الأجنبية 210 دولار.  
أربع سنوات: الكويت: 67 دينار كويتي، الدول العربية: 67 دينار كويتي، الدول الأجنبية 270 دولار.

جميع المراسلات الخاصة بشروط النشر أو أية استفسارات أخرى

توجه إلى رئيس تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ص.ب: 17370 الخالدية - الكويت: 72454 - تلفون: 24830256 - فاكس 24830256

P-ISSN: 1560-5248

E-ISSN: 2960-2114

<http://journals.ku.edu.kw/aass>

E-mail: aass@ku.edu.kw

تتوفر نصوص البحوث كاملة لدى:

EBSCO Publishing Products

دار المنظومة: [www.mandumah.com](http://www.mandumah.com)

Ulrich's Periodicals Directory 263117

## إصدارات مجلس النشر العلمي

مجلة العلوم الاجتماعية 1973، مجلة الكويت للعلوم والهندسة 1973، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية 1975، لجنة التأليف والتعريب والنشر 1976، مجلة الحقوق، 1977، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية 1980، المجلة العربية للعلوم الإنسانية 1981، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية 1983، المجلة التربوية 1983، المجلة العربية للعلوم الإدارية 1991.

# حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

فصلية علمية محكمة تتضمن مجموعة من الرسائل  
تعنى بنشر الموضوعات التي تدخل في تخصصات  
العلوم الإنسانية والاجتماعية

الحوالية الخامسة والأربعون  
الرسالة التاسعة والستون بعد المئة السادسة / عدد 4  
1446 هـ / 2025 م



## حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية – جامعة الكويت

### الهيئة الاستشارية

### هيئة التحرير

- أ.د. إبراهيم السعافين  
قسم اللغة العربية - الجامعة الأردنية
- أ.د. تغريد محمد القدسي - غربا  
رئيسة هيئة التحرير  
قسم دراسات المعلومات - جامعة الكويت  
Taghreed.alqdsi@ku.edu.kw
- أ.د. حمدي حسن أبو العينين  
كلية الإعلام - جامعة مصر الدولية
- أ.د. باقر سليمان النجار  
جامعة البحرين - البحرين  
أستاذ زائر بقسم الاجتماع - جامعة الكويت  
baqer.alnajjar@ku.edu.kw
- أ.د. ساري حنفي  
رئيس الجمعية الدولية لعلم الاجتماع  
الجامعة الأمريكية - بيروت  
sh41@aub.edu.lb
- أ.د. نعمان محمود أحمد جبران  
جامعة إربد - الأردن  
أستاذ زائر بقسم التاريخ - جامعة الكويت  
numan.jubran@ku.edu.kw
- أ.د. عبد الله الوليحي  
قسم الجغرافيا - جامعة الملك سعود
- أ.د. عدنان يوسف العتوم  
قسم علم النفس - جامعة اليرموك - الأردن  
atoum@yu.edu.jo
- أ.د. مأمون فندي  
مدير معهد لندن للدراسات الإستراتيجية  
المملكة المتحدة
- د. عبد الله محمد الجسمي  
قسم الفلسفة - جامعة الكويت  
abdulla.hasan@ku.edu.kw
- أ.د. سليمان حوامدة  
جامعة شمال تكساس
- د. إبراهيم ناجي الهدبان  
قسم العلوم السياسية - جامعة الكويت  
ibrahim.alhada@ku.edu.kw
- أ.د. مهى عبد المجيد زراقت  
كلية الاعلام - الجامعة اللبنانية  
Maha.zaraket@ul.edu.lb
- د. أسعد هاشم الصالح  
رئيس قسم لغات وثقافات الشرق  
الأوسط جامعة أنديانا  
الولايات المتحدة الأمريكية  
alsaleha@indiana.edu
- أ. مها إبراهيم المسعد  
مديرة التحرير - جامعة الكويت  
maha.almsad@ku.edu.kw

## قواعد النشر في حَوَلِيَّاتِ الآدابِ والعلومِ الاجتماعيَّةِ

- حواريات الآداب والعلوم الاجتماعيَّة: فصلية تنشرُ البحوثَ والدِّراساتِ الأصليَّةَ باللغَتَيْنِ العربيَّةِ والإنجليزيَّةِ في مجال العلوم الاجتماعيَّةِ والإنسانيَّةِ التي يتوفر فيها ما يأتي:
  - أن تُمثِّلَ الدِّراسةُ إضافةً جديدةً في حقلِ التَّخصُّصِ.
  - لم يسبق نشر الدراسة بأي صورة كانت، ولم يسبق أيضاً تقديمها للنشر إلى جهة أخرى أثناء ورودها إلى الحواريات. ويلتزم الباحث بكتابة إقرار وتعهده بأن البحث المقدم لم يسبق نشره في أي وعاء نشر، أو أرسل إلى جهة أخرى.
  - ألا يقل عدد كلمات الدراسة عن (15000) كلمة، شاملة المراجع والهوامش والجداول (بحدود 50 صفحة) وألا يزيد عدد الكلمات عن (60000) كلمة في حدود 200 صفحة.
  - يطبع البحث بواسطة معالج النصوص Microsoft Word وعلى مسافة ونصف، وبنط 14 Simplified Arabic للبحوث باللغة العربية، وعلى مسافتين، وبنط Times New Roman 12 في حالة البحوث باللغة الإنجليزية. على أن يكون عنوان البحث معبراً عن الدراسة وبحدود 15 كلمة.
  - يرفق الباحث ملخصاً للبحث، مطبوعاً باللغتين العربية والإنجليزية، في حدود (200) كلمة. على أن يحوي ملخص البحث: هدف الدراسة وأسئلتها، ومنهج الدراسة المستخدم، وأبرز النتائج المستخلصة وأهم الاستنتاجات، إضافة إلى الكلمات الدالة (المفتاحية).
  - يرفق الباحث مع البحث سيرة علمية مختصرة، مطبوعة باللغتين العربية والإنجليزية، تشمل أهم مؤلفاته وأبحاثه.
  - تقدم الخرائط والأشكال والرسوم (إن وجدت) بأصولها الصالحة للطباعة بصيغة JPG، وبمستوى دقة 600 × 800.
  - في حالة رغب الباحث بنشر الصور أو الخرائط أو الأشكال البيانية الملونة يلتزم بدفع تكاليفها.
  - يراعي الباحث عند كتابة البحث الالتزام بالطبعة الأخيرة (السابعة) من نظام جمعية علم النفس الأمريكية (APA7) American Psychological Association من حيث كتابة المراجع والهوامش في متن البحث، إضافة لقائمة المراجع. على الوجه الموضح أدناه.
  - كتابة المرجع في المتن: اسم العائلة للمؤلف متبوعاً بفاصلة، ثم سنة النشر. (يرجى الرجوع إلى دليل التوثيق وفقاً لنظام (APA7)).
- مثال (Courtois, 2001)**
- قائمة المراجع: يرجى الرجوع إلى دليل التوثيق وفقاً لنظام (APA7) للتفاصيل.

Jones, J. (2005). Writing With Style. Style Writing Journal, 12 (6),1433

ويمكن زيارة موقع APA لمعرفة القواعد الخاصة بنظام (APA7) على:

<http://www.apastyle.org>

- يجب أن تشمل جميع البحوث على قائمة المراجع كاملة في نهاية البحث، على أن يكون بنط الكتابة بالنص الروماني (Times Roman Script).
- لمعرفة قواعد النشر وأخلاقياته الرجاء مراجعة موقع الحوليات الإلكتروني:

<http://journals.ku.edu.kw/aass>

#### شروط قبول البحوث في الحوليات:

- يجب أن يقدم البحث عن طريق نظام الـ OJS وليس البريد الإلكتروني؛ ليتسنى للحوليات البدء بالتقييم. - تقبل الحوليات البحث التي تقدم إلكترونياً فقط من خلال الموقع:

<http://journals.ku.edu.kw/aass>

- لا تقبل مجلة الحوليات البحوث التي سبق نشرها بأي شكل أو وسيط.
- لا تقبل مجلة الحوليات نشر أبحاث الماجستير أو الدكتوراه أو أي مستلزمات منها.
- لا ترد ولا تسترجع أصول البحوث المقدمة للنشر، سواء نشرت أم لم تنشر.
- لا يجوز نشر البحوث مع جهات أخرى إلا بعد موافقة الحوليات على ذلك وإذا ثبت نشرها فستتخذ إدارة الحوليات الإجراءات القانونية المتبعة بهذا الشأن.
- يمكن للباحث نشر بحثه مع جهات أخرى، بعد الحصول على إذن كتابي سابق من رئيس التحرير، وبعد انقضاء ثلاث سنوات على نشره في الحوليات.
- يعرض البحث الذي تتوافر فيه القواعد المذكورة سابقاً وبعد موافقة هيئة التحرير، على محكمين اثنين لتقرير مدى صلاحية البحث للنشر في المجلة، ويكون التحكيم ثنائي الحجب (Double Blind Review).
- ستحاول المجلة نشر البحوث بعد تحكيمها خلال مدة لا تزيد عن ستة شهور.
- تمنح المجلة للباحث ثلاثين نسخة مجانية مطبوعة من بحثه المنشور.
- ترسل جميع المراسلات الخاصة بالحوليات ما عدا البحوث، إلى رئيس التحرير عن طريق البريد الإلكتروني للمجلة.

جميع الآراء الواردة في المجلة تعبر عن وجهة نظر كاتبها

ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة أو مجلس النشر العلمي أو جامعة الكويت

رئيس تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ص.ب : 17370 الخالدية

رمز بريدي : 72454 - الكويت

P-ISSN: 1560-5248 | E-ISSN: 2960-2114

<http://journals.ku.edu.kw/aass>

E-mail: [aass@ku.edu.kw](mailto:aass@ku.edu.kw)



## كلمة رئيسة التحرير

إن اسم مجلتنا يبتدئ بـ الحوليات؛ والحوليات تعني أنه مؤلف يسلسل الأحداث زمنياً ويسردها بشكل سنوي، أي كل سنة. وذلك كما يذكر المنجد في اللغة العربية المعاصرة، ص349 والقاموس المحيط، ج3، ص 497.

أي أن كلمة الحوليات تعني بالمفهوم الشعبي المعروف عاماً زمنياً. فقليل أتى عليها حول بمعنى عام زمني واحد أو سنة واحدة. والمجلة الحولية، التي تصدر مرة في السنة الواحدة حسب المنجد في اللغة العربية المعاصرة، تم استخدامها جزافاً لتعني مجلة تصدر بشكل دوري وليس بالضرورة بشكل سنوي.

ومن أشهر الحوليات الجاهلية "حوليات زهير" التي اشتهر بها زهير بن أبي سلمى التي كان يجودها أي يعمل عليها سنة كاملة. أي كان يعمل عليها عاماً كاملاً قبل أن يشيعها للآخرين. أما حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية التي بيدكم فهي مجلة علمية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت، وهي من أقدم المجلات العلمية بجامعة الكويت. بدأت عام 1980 بمسمى حوليات الآداب، وعندما أنشئت كلية العلوم الاجتماعية صار اسمها حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية. أي إنها مجلة علمية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت وتنتشر في المواضيع التي تختص بالمواضيع التي تطرحها الأقسام العلمية في كلتي الكليتين؛ الآداب والعلوم الاجتماعية. أقسام الآداب وهي الفلسفة، الإعلام، اللغة الإنجليزية واللغة العربية. أما أقسام كلية العلوم الاجتماعية فهي الاجتماع والخدمة الاجتماعية، الأنثروبولوجيا، الجغرافيا، علم النفس، العلوم السياسية ودراسات المعلومات. وبمعنى آخر وبلغه إعادة ترتيب التخصصات في مختلف الكليات والأقسام فحوليات جامعة الكويت تعني بالدراسات المتخصصة بالمواضيع التي تدرّس في الفنون الحرة وهي التخصصات سابقة الذكر. وما يصدر عن هذه المجلة هي مجموعة رسائل على شكل كتيبات تتراوح بين خمس عشرة وستين ألف كلمة، أي بين خمسين وما يقرب المئتي صفحة. وكل رسالة أو كتيب تعالج موضوعاً متخصصاً واحداً يشكل إضافة إلى المعرفة في حقله.

يحتوي هذا العدد (الرابع) خمس رسائل للعام أي للحول (الخامس والأربعين) نسيمها رسائل. الرسالة (الكتيب) الأولى تحمل الرقم 667 بعنوان: اتجاهات ممارسي العلاقات العامة في المؤسسات التعليمية واستخدام التقنيات الرقمية في ضوء نظرية UTAU (دراسة ميدانية) للدكتور / محمد مرضي الشمري من أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية. والدراسة على الرغم من أنها عن العلاقات العامة إلا أنها عن مدى تبني ورضا العاملين في المؤسسات التعليمية الكويتية للتقنيات الرقمية في عملهم باستخدام النظرية الموحدة لقبول التكنولوجيا واستخدامها. خلصت هذه الدراسة إلى أن العاملين في مجال العلاقات العامة يرون أن الأثر لاستخدام هذه التقنيات إيجابي على عملهم؛ ما يجعلهم يختصرون الوقت والجهد. كما رأوا أن ذلك يجعلهم حديثين ومواكبين لأحدث التطورات التقنية.

الرسالة الثانية تحمل الرقم 668 بعنوان: فَلَسَفَةُ الْأَسْتِبْدَالِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ للدكتور صبري عبد الكريم الحريقي من اليمن. وكما يخبرنا العنوان تهدف هذه الدراسة إلى البحث في عملية الاستبدال وتصنيفه كما ورد في نصوص القرآن الكريم. مثلاً استبدال الحسنه بالسيئة، والشر بالخير، والباطل بالحق. يخطو البحث خطوة أخرى في تصنيف الاستبدال كذلك.

الرسالة الثالثة في هذا العدد تحمل الرقم 669 بعنوان: الفساد المتصور والثقة السياسية والاجتماعية للدكتور سيد محمد فارس. وهو دكتور في قسم الاجتماع بجامعة بني سويف بجمهورية مصر العربية. تبحث الرسالة في كيف أن الفساد يعوق التنمية وينشر الفقر ويضعف الشرعية والإيراد العام، مما يضعف ثقة المستثمر الأجنبي المباشر. تفرق الرسالة بين الفساد المتصور والمبرر وكيف ينعكس كلاهما على الثقة السياسية. استهدفت الدراسة متابعة تأثير الفساد وتمثلاته الثقافية والثقة السياسية. وخلصت الرسالة إلى مجموعة تصورات للفساد وكيفية انعكاسها على الممارسات المختلفة؛ حيث يؤدي الفساد إلى أداء حكومي متدنٍ، مما يُخفِّض الثقة في الحكومة التي لن تقدر على تلبية مطالب مواطنيها.

الرسالة الرابعة رقمها 670 بعنوان: تجليات فيزياء الظاهرة البزوكهربائية الذكية في الشعر العربي متخذة مُعلِّقة طرفه بن العبد نموذجاً في تكبير الذات كدراسة

لحالتها. توزعت هذه الدراسة وكما يعكس عنوانها بين الدكتورة ريم فاخوري من قسم اللغة العربية والدكتور أحمد جطل من قسم العلوم الأساسية بكلية الهندسة الكهربائية والإلكترونية؛ وكلاهما من جامعة حلب. وكما يخبرنا الباحثان فإن هدف هذه الدراسة هو البحث في أوجه تجلي ظاهرة البزوكهربائية في الشعر العربي. وتم اتباع المنهج العلمي في هذا البحث الذي يجمع بين الجانبين العلمي واللغوي. كما وجد الباحثان مفردات عديدة ترددت أكثر من مرة أطلقوا عليها اسم: "فائقة الذكاء" أو "ذكية" وتم استخدامها لتكبير الذات وتضخيمها وإضافة عمق للنص. حاول النص أن يشبه ذلك بما يحدث في المادة البيزوكهربائية والتي حسب تعبير باحثينا أساسية في تصميم الذكاء الاصطناعي.

الرسالة الأخيرة في هذا العدد تحمل الرقم 671 عنوانها: ميمية المتنبي واحرقلباه: رؤية في التشكيل والتأويل للدكتور كمال محمد السيد محمد عبد البر من كلية دار العلوم بجامعة القاهرة بجمهورية مصر العربية. تحاول هذه الدراسة (أي الرسالة Monograph) أن تقدم تطبيقاً في إعادة قراءة الشعر العربي من خلال قصيدة وَأَحَرَ قَلْبَاهُ للمتنبي. وتنبع أهمية الدراسة من أن الباحث يتجاوز الاكتفاء بالشرح اللغوي للقصيدة؛ مما جعل هذه الدراسة فريدة من نوعها بهدفها وهو الوصول إلى المعنى الكامن وراء الكلمات كما تبدو. كما يورد الباحث أنه يجزم أن قصيدة واحرقلباه المتنبي هي قصيدة في الهجاء والفخر وليس العتاب والمدح كما هو متعارف عليها. إنها دعوة للتمعن الأعماق بالمعنى، هل هي دعوة للتحليل لما وراء الكلمات؟

أ.د. تغريد القدسي-غبرا

رئيسة التحرير



Doi: <https://doi.org/10.34120/aass.v45i669.9>

الرسالة (669)

قدمت في: 2022/8/31

أجيزت في: 2023/3/29

• للاستشهاد:

فارس، سيد محمد علي. (2025). الفساد المتصور، والثقة السياسية والاجتماعية. حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية (45) 669.

## الفساد المتصور والثقة السياسية والاجتماعية

### Perceived Corruption & Political and Social Trust

سيد محمد علي فارس

قسم علم الاجتماع - كلية الآداب  
جامعة بني سويف  
مصر

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية - الحولية الخامسة والأربعون 1446هـ / 2025م

## د. سيد محمد علي فارس

- دكتوراه الفلسفة في الأنثروبولوجيا.
- أستاذ الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة بني سويف.
- حائز جائزة الشارقة الدولية للتراث الثقافي للعام 2017.
- البريد الإلكتروني: sayedfaris2006@yahoo.com

## الإنتاج العلمي:

### أولاً: الكتب:

- (1) أنثروبولوجيا ما بعد الحداثة: رؤى معاصرة، روافد للنشر، القاهرة، 2016.
- (2) النموذج الثقافي للموت والخلود الرمزي، معهد الشارقة للتراث، 2017.
- (3) مصير الثقافة والتراث الثقافي في عصر الحداثة السائلة، رؤية، القاهرة، 2021.
- (4) موسوعة الحكايات الشعبية: ألف وثمانون حكاية من شمال صعيد مصر (ثلاثة أجزاء)، معهد الشارقة للتراث، الشارقة، 2023.
- (5) ثقافة الحركات الاجتماعية الجديدة: مقاربات أنثروبولوجية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023.
- (6) الأغنية في شمال صعيد مصر: تجسيديات الفرح والأسى، معهد الشارقة للتراث، الشارقة، 2025.

### ترجمات:

- (1) آلان برنارد، التاريخ والنظرية في الأنثروبولوجيا، المنظمة العربية للترجمة، لبنان، 2017.
- (2) كلاوس فون بايمه، من مرحلة ما بعد الديمقراطية إلى مرحلة الديمقراطية الجديدة، سلسلة ترجمان، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023.
- (3) أنا ماريا لوروسو، السيميوطيقا الثقافية، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2024.

### ثانياً الأبحاث:

- (1) الإشكالية المنهجية في أنثروبولوجيا ما بعد الحداثة، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد (38)، العدد (2)، 2010.
- (2) نظرية المعنى الثقافي في الأنثروبولوجيا المعاصرة: ثمرة الاتجاهات النقدية. مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية، المجلد الثالث، العدد (2)، 2011.
- (3) المفهوم الأنثروبولوجي للثقافة بين الحداثة وما بعد الحداثة، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية - جامعة الكويت، الرسالة 363 - الحولية 33، 2012.
- (4) الكونمطية: واقع جديد وأجندات بحثية صاعدة في الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية - جامعة الكويت، الرسالة 389 - الحولية 34، 2013.
- (5) ثقافة التمريض وممارسة القوة: بحث في الأنثروبولوجيا الطبية بمستشفى قصر العيني التعليمي الجديد، جمهورية مصر العربية، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية - جامعة الكويت، الرسالة (423)، الحولية (35)، 2015.
- (6) الحركات الاجتماعية الجديدة والهوية الجمعية: حركة شباب السادس من أبريل نموذجاً، مجلة العلوم الاجتماعية، 2016.
- (7) النموذج الثقافي للموت والخلود الرمزي: تحليل أنثروبولوجي نفسي لمضمون نصوص العديد، مجلة كلية الآداب بني سويف، 2016.
- (8) الحركات الاجتماعية وممارسات التأطير: مقارنة أنثروبولوجية، مجلة عالم الفكر، الكويت، العدد (170)، أكتوبر - ديسمبر، 2016.
- (9) الحركات الاجتماعية الجديدة والعنف: بحث في الأنثروبولوجيا السياسية، حوليات كلية الآداب جامعة عين شمس، العدد الثالث: يوليو - سبتمبر، المجلد 45، 2017.
- (10) ما بعد - بعد الحداثة: الطريق إلى الحداثة السائلة والخفيفة، مجلة العلوم الاجتماعية المجلد 46، العدد 4، ديسمبر، 2018.
- (11) النوع والحركات الاجتماعية الجديدة، مجلة رؤى استراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، المجلد 5، العدد 16، ديسمبر 2019.
- (12) الدولة اليومية والارتياح السياسي: بحث في الأنثروبولوجيا السياسية، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الرسالة 651 - الحولية (44) - يونيو 2024.

## المحتوى

15	..... الملخص
17	..... مقدمة
18	..... أولاً- مشكلة البحث
20	..... ثانياً - أهداف البحث
21	..... ثالثاً - الأهمية النظرية والتطبيقية للبحث
22	..... رابعاً: الإطار النظري
29	..... خامساً: المفاهيم الرئيسية
35	..... سادساً: الإجراءات المنهجية
41	..... سابعاً: نتائج البحث
42	..... المبحث الأول: الفساد المتصور، وتمثيلات الدولة
61	..... المبحث الثاني: المعنى الثقافي للفساد، والفساد المبرر
70	..... المبحث الثالث: الفساد المتصور، والثقة السياسية
85	..... المبحث الرابع: الفساد، والثقة الاجتماعية
93	..... مناقشة النتائج
97	..... المراجع



## الملخص

يعد الفساد بتنوعياته المختلفة إحدى العقبات الكؤود التي تعترض طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والنمو الاقتصادي؛ ويؤدي إلى خفض الاستثمار الأجنبي المباشر والإيرادات العامة؛ ويضعف الشرعية السياسية؛ ويعزز التمييز ومظاهر عدم المساواة؛ ويفضي إلى ارتفاع معدلات الفقر، وانحسار الثقة السياسية والاجتماعية. وبناءً على ذلك، استهدف هذا البحث رصد تأثير الفساد المتصور في تمثيلات الدولة؛ والكشف عن معاني الفساد وتمثيلاته الثقافية؛ واستجلاء تأثيرات الفساد المتصور في مستويات الثقة السياسية؛ ورصد تأثيرات الفساد المتصور في مستويات الثقة الاجتماعية. وقد توخى الباحث في سبيل تحقيق أهداف البحث منهجية أنثروبولوجية كيفية تركز على الملاحظة بالمشاركة، والمقابلات شبه الموجهة. وقد خلص البحث إلى عدة نتائج من أهمها: أن الفساد المتصور وخطاب الفساد يؤثر، سلبياً، في التصور الثقافي للدولة وتمثيلاتها. ويفضي خطاب الفساد وما يشكله من تمثيلات سلبية للدولة إلى خفض مستويات الثقة السياسية والاجتماعية. وتختلف تصورات الفساد ومعانيه الثقافية باختلاف المعايير الاجتماعية والتقاليد والشفرات الأخلاقية عبر الثقافات. وتبرز نتائج البحث تمثيلاً للفساد، يُصطلح عليه "بالفساد المبرر". وتكشف عن ثمة تأثير يمارسه الفساد المتصور في مستويات الثقة السياسية. وذلك نظراً لأن الفساد يؤدي إلى سوء الأداء الحكومي، ويُخفّض الثقة في الحكومة وقدرتها على تلبية مطالب المواطنين، كما يقوّض الثقة في الفعالية والنزاهة والإنصاف المؤسسي. وأخيراً، تُجلى نتائج البحث تأثير الفساد المتصور وخطاب الفساد في الثقة الاجتماعية.

**الكلمات المفتاحية الدالة:** الفساد المتصور، المعنى الثقافي للفساد، خطاب الفساد، الفساد المبرر، الثقة السياسية، الثقة الاجتماعية.



## مقدمة

الفساد مقولة تحليلية يفيد منها الأنثروبولوجيون بصفة أساسية، نظراً لأن الأفراد يعبئونها بطرق مختلفة لتشكيل فهمهم للاستعمال الملائم للقوة السياسية. ويحقق تفكيك التصورات المحلية للفساد استجلاء التصورات المحلية للسياسة والدولة، وتحديد العلاقة بين المجالات العامة والخاصة (Lazar, 2005: 213 - 214). ويدفع أخيل جوبتا Gupta بأن تحليل خطاب الفساد يلفت الانتباه إلى الممارسات الثقافية القوية التي يتم من خلالها تمثيل الدولة رمزياً بالنسبة إلى موظفيها ومواطنيها. وتتشكل تمثيلات الدولة، وتتم مخالفتها ومعارضتها وتحويلها، في الثقافة الشعبية. وتوفر التقارير الصحفية والإثنوجرافية الكثير عن الأسلوب الذي يتم به تخيل الدولة وتصورها (Gupta, 2006: 221).

ومما لا يتطرق إليه أي شك أن الفساد يمثل التحدي الأبرز الذي يجابه غالبية الدول، نظراً لتداعياته السلبية على عمليات التنمية. ذلك أن الفساد بتنوعاته المختلفة إحدى العقبات الكؤود في طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعرقل عجلات النمو الاقتصادي؛ ويؤدي إلى خفض الاستثمار الأجنبي المباشر، وانخفاض الإيرادات العامة، وضعف الشرعية السياسية (Blind, 2007: 11). كما يفاقم التمييز ومظاهر عدم المساواة، ويفضي إلى ارتفاع معدلات الفقر (تقرير التنمية البشرية في مصر، 2021: 221). وثمة فرضية مؤداها أن الفساد، الذي يؤثر في دول "ضعيفة" في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية، يعد السبب الرئيس للفقر والتفاوت، ويشوه النفقات العامة، ويزيد تكلفة إدارة الأعمال، ويؤدي إلى عدم اليقين وانحسار الثقة بين المواطنين، ويخلق الفساد ارتياباً سياسياً، ويقوّض سيادة القانون والديمقراطية (Power and Jamison, 2005: 59; Urinbojev and Svensson, 2018: 187 - 188).

ويُفضي الفساد - بوصفه إساءة استعمال للوظيفة أو المنصب العام بقصد تحقيق مكسب شخصي - إلى تقويض مبادئ ديمقراطية منها المساءلة والمحاسبة، والمساواة، والعدالة؛ كما يضعف دعم المواطنين للمؤسسات السياسية، وشرعية النظام الحاكم. ويؤدي الفساد إلى ضعف الإقبال على التصويت، وإغراب المواطنين عن السياسات الانتخابية. وقد تعاقب الحكومة تصويتياً نتيجة استئراء الفساد المتصور

(Burlacu, 2011). ويُخفّض الفساد السياسي مستوى الثقة السياسية، والمساءلة والاستجابة، والنظام الاجتماعي الذي يعتمد على علاقات المحسوبية والمحاباة، يؤدي إلى زيادة سلوك الزبائنية clientalistic، ويشير المصطلح إلى توجه سياسي يؤكد هذه العلاقات أو يستغلها. ويُفترض غالباً أن الفساد لا يحدث إلا في سياقات خفية غير رسمية وبمعرفة أطرافه (أطراف التبادل) المباشرين وحدهم. وترتبط فكرة الفساد بوصفه شيئاً خفياً ارتباطاً جوهرياً بمفهوم الشفافية التي تعد كلمة رئيسة رائجة يتشدد بها صناع السياسة ورجالها وأنصار الحداثة الآخرين وأشياءها (Shore and Haller, 2005: 11-12).

والظاهر أن الفساد يقوّض الكفاءة والفعالية، ويعني ضمناً عدم وجود وازع أخلاقي. كما يزدهر بفضل الافتقار المؤسسي للمساءلة (van der Meer, 2016). وثمة دليل واضح وقوي على وجود ثمة ارتباط بين سوء الإدارة والفساد. وقد كشفت بحوث الفساد السياسي بوضوح عن أن سوء الإدارة يعزز السلطة التقديرية والتعسفية للمديرين، ويرتبط بالرشوة. ويخلق الفساد سوء الإدارة. وبدوره يدعم سوء الإدارة الارتياح في الإدارة العامة (Della Porta and Vannucci, 1997: 533).

ونتيجة لذلك، كرّس الباحثون جهودهم في السنوات الأخيرة على مقارنة وبحث الفساد وما يرتبط به من متغيرات، وما يترتب عليه من نتائج.

### أولاً- مشكلة البحث:

من غير المستغرب أن معظم الأدبيات البحثية، تعدُّ الفساد، بصورة صريحة أو ضمنية، علامة على عدم الاستقرار الاجتماعي والتردي والتآكل، وتلك فكرة يدعمها الاستعمال المتكرر لمجازي "المرض" و"السرطان" لوصف الفساد (Urinbojev and Svensson, 2018: 187-188). لذلك، تنال قضية الفساد مزيداً من الاهتمام، خاصة مع إتاحة البيانات عبر القومية التي تسعى إلى قياس سوء السلوك والكسب غير المشروع (Power and Jamison, 2005: 59).

لذلك، ونتيجة لتأثيرات الفساد السلبية، اتجهت دول عدة إلى تبني إستراتيجيات وسياسات بعينها لمكافحة الفساد بقصد الحد من معدلات الفساد المرتفعة، وتعزيز

أولويات التنمية والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي. كذلك حرصت منظمات دولية، من أبرزها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، على تعزيز جهود مكافحة الفساد عن طريق إعداد الأدلة المتعلقة بصياغة السياسات والمؤشرات الخاصة بمكافحة الفساد (تقرير التنمية البشرية في مصر، 2021: 221).

لقد كرس الباحثون اهتماماً ملحوظاً لمفهوم الثقة في السنوات الأخيرة. وتصورت دراسات عدة الثقة متغيراً مستقلاً يؤثر في السلوك السياسي، والممارسة المؤسسية. على سبيل المثال، توضع الكتابات المعاصرة عن رأس المال الاجتماعي الثقة بين الشخصية جنباً إلى جنب المشاركة والانخراط المدني civic involvement باعتبارهما محددات للتنمية الاقتصادية، والمشاركة السياسية، والمؤسسات الديمقراطية الفعالة. وعلى النقيض تتصور دراسات أخرى الثقة نتاجاً، لا مسبباً، للأداء المؤسسي، وتشير إلى أن الحكومة الفقيرة سيئة الإدارة تغذي الارتياح، وليس العكس. ويحتاج "روثستين" Rothstein و"ستول" Stolle بأن سياسات الحكومة والمؤسسات السياسية تخلق رأس المال الاجتماعي، وتوجه مساره، وتؤثر في مقداره ونمطه. وهكذا، تؤثر الثقة في الأداء المؤسسي تماماً كما يشكل الأداء المؤسسي ثقة المواطنين في مؤسساتهم وفي بعضهم بعضاً (Morris and Klesner, 2010: 1259).

وتكشف الأدبيات الإمبريقية المتنامية حول الفساد السياسي عن أن الثقة (السياسية، وبين الشخصية) تعد سبباً ونتيجة للفساد (Morris and Klesner, 2010: 1258). وأن ممارسات الفساد تناقض الثقة السياسية. وفيما يتعلق بأداء المؤسسات والسلطات في مجال مكافحة الفساد، يوضح "لوهيست" Lühhiste أنه كلما اتسع وتعمق إدراك المواطنين لكون الفساد مائلاً ومتفشياً في أوساط الموظفين الحكوميين، كلما انخفضت الثقة في المؤسسات والسلطات (Schnaudt, 2019: 128). ويؤدي الفساد إلى تآكل ثقة المصوتين في النظام السياسي والمؤسسات السياسية. ويخلق الفساد بيئة يسيطر عليها الارتياح المؤسسي. وهو ما يؤدي حتماً إلى إغراب المواطنين عن السياسة (Burlacu, 2011). وهكذا، يؤدي انحسار الثقة إلى العزوف عن التصويت، وعدم اكتراث الشباب بالسياسة، وانخفاض مستويات المشاركة المدنية (Levi and Stoker, 2000: 475).

وتركز بعض مقاربات الثقة السياسية على الأصرة بين الثقة في الحكومة، والثقة الاجتماعية والتعاون. وتقارب أدبيات رأس المال الاجتماعي العلاقة بين الثقة في الحكومة، والثقة بين الشخصية (الاجتماعية) بين الغرباء. ذلك أن الثقة في الحكومة قد تفرز ثقة بين شخصية تدعم الاقتصاد الإنتاجي، ومجتمع أكثر سلمية وتعاونية، وحكومة ديمقراطية. ويجادل بعض الباحثين بأن المصدر الرئيس للثقة الاجتماعية هو التزام الحكومة الصادق بالتمسك بحقوق الملكية وحماية المكونات من بعضها بعضاً. ويركز الأفراد توقعاتهم على أن تُقال لهم الحقيقة، وأن يكونوا مستقلين، وأن يُعاملوا بعدالة وإنصاف، وأن يكونوا قادرين على الادخار، وأن يعيشوا متحررين من الخوف وتأثيرات الفساد (Levi and Stoker, 2000: 493 - 494, 498).

ويشير "آيريس" Ayres و"بريثويت" Braithwaite إلى أن الثقة في الحكومة تزيد الامتثال للقانون والقرارات الحكومية والالتزامات الجمعية. ويُظهر المواطن الثقة عن طريق الذهاب إلى صناديق الاقتراع، ودفع الضرائب، والامتثال للقوانين (الواجبات المدنية). وبدوره يتوقع المواطن أن تقدم الحكومة أداءً مؤسسياً جيداً، وذلك عن طريق الاستجابة السياسية للحكومة، وتحقيق التفضيلات السياسية للمواطنين. وهنا يمكن أن نتحدث عن تعاقد سيكولوجي بين المواطن والحكومة يتضمن توقعات والتزامات متبادلة (Fischer, 2012: 9).

وثمة عوامل ثقافية، مثل الممارسات والأفكار، تؤثر في الطرق التي من خلالها تكتسب الروابط غير الرسمية، والممارسات غير القانونية، المعنى في المجتمعات. والفساد يمثل ممارسة ثقافية، إلى جانب كونه ممارسة سياسية... إلخ (Torsello, 2011: 16-17). كما أن الثقافة قد تحفز التسامح حيال الفساد (Wickberg, 2018: 96). وبناءً على ذلك، يمكن صوغ مشكلة البحث في تساولين رئيسيين مؤداهما:

ما أبرز معاني الفساد وتمثيلاته الثقافية في أذهان الباحثين؟ وهل يؤثر الفساد المتصور في مستويات الثقة السياسية والاجتماعية؟

## ثانياً - أهداف البحث:

تحدد أهداف هذا البحث على النحو الآتي:

(1) بحث تأثير الفساد المتصور في تمثيلات الدولة.

- (2) الكشف عن معاني الفساد الثقافية وتمثيلاته في أذهان المبحوثين.
- (3) استجلاء تأثيرات الفساد المتصور في مستويات الثقة السياسية.
- (4) رصد تأثيرات الفساد المتصور في مستويات الثقة الاجتماعية.

### ثالثا - الأهمية النظرية والتطبيقية للبحث:

لهذا البحث أهمية نظرية وتطبيقية. إذ تعاني البحوث الإثنوجرافية الكيفية التي تقارب تمثيلات الفساد وتأثيراتها في الثقة السياسية والاجتماعية في إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا محدودية بيئة. وذلك على الرغم من أهميتها في الكشف عن نظرة المبحوثين الداخلية Emics وتصوراتهم للفساد، وتأثير هذه التصورات في تعزيز الثقة أو إنكفاء الارتياح في المؤسسات السياسية. ويسعى الباحث الإثنوجرافي إلى فهم السياق السسيو- سياسي للفساد، ويعدُّ الفساد ممارسة اجتماعية. ومن ثم يمكن ملاحظته بصورة مثلى من منظور المبحوثين ونظرتهم الداخلية.

وتبرز أهمية البحوث الكيفية حين نتأمل مسوح الثقة المتنوعة، والتي من أبرزها Comparative Study of Electoral System (CSES), The World Value Survey, The European Social Survey, The Electoral Integrity Project. إذ تسأل هذه المسوح والاستبانات المواطنين عن مستويات الثقة في مؤسسات مختلفة، والاستحسان السياسي للانتخابات، والرضا عن الحكومة. ومع ذلك، تبدو هذه الأدوات غير مرضية على الإطلاق، ذلك أن الاستجابات التي توفرها لا تحقق القياس والتمثيل الصادق لاتجاهات المواطنين. إن الاستطلاعات، بعامتها، هي لقطات لأهداف متحركة. وتختلف الاستجابات باختلاف صياغة الأسئلة والسياق الذي تُطرح فيه (Chiara, 2015: 2). ويؤكد ذلك أهمية أساليب البحث الكيفي الإثنوجرافي.

على سبيل المثال، تُستعمل الإثنوجرافيا المكثفة لتبيان وجود اقتصاد غير نقدي، مطمور بعمق في البنى الاجتماعية على مستوى الميكرو. وتجعل هذه البنى جهود مكافحة الفساد مركبة، وربما غير مثمرة أو مضادة للإنتاج من منظور مجتمعي. وهكذا، فإن أية إستراتيجيات لمكافحة الفساد ينبغي أن تنبني على معرفة عميقة بالمعايير الاجتماعية، والسياق الثقافي المحلي الذي يحدد الصواب والخطأ في السلوك

الاجتماعي اليومي، وإستراتيجيات التوافق والتكيف غير الرسمية مع الفساد والتي يلوذ بها المواطنون العاديون (Urinbojev and Svensson, 2018: 190).

ويستمد موضوع الفساد أهميته التطبيقية من كون الفساد أحد أكثر العوامل السياسية أهمية وتأثيراً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والنمو الاقتصادي، ومستويات الثقة في الحكومة، والثقة الاجتماعية. ويدرك المواطن الفساد في السياسة، ثم تتأثر ثقته في المؤسسات المحلية سلباً. وتعد الثقة في مؤسسات الحكم المحلي أقوى مؤشر على الثقة في المؤسسات السياسية، مثل البرلمان، والرئاسة. لذلك يصبح الفساد محددًا غير مباشر للثقة السياسية. وتكشف نتائج المسوح عن أن الفساد يشكل المؤشر الأقوى على الثقة في المؤسسات السياسية مباشرة. كما يعد حاسماً بالنسبة إلى الثقة في القادة السياسيين المحليين والقوميين، وكذا المؤسسات السياسية. ويراقب المواطنون غياب النزاهة والسلوك غير الأخلاقي داخل الحكومات. لذلك تحتاج الحكومة التي تكثرث ببناء الثقة إلى القضاء على الفساد (Blind, 2007: 11-12).

#### رابعاً: الإطار النظري:

##### (1) الاتجاهات الأنثروبولوجية في مقاربة الفساد:

إن "جودة الحكومة" Quality of Government، و"الحكم الرشيد" Good Governance، و"قدرة الدولة" State Capacity تُعدُّ مصطلحات جديدة نسبياً بدأ تأثيرها جلياً غائراً في دوائر السياسة العليا منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي. وعلى الرغم من أن المفاهيم الثلاثة تشير إلى أشياء مختلفة نوعاً، فإنها تشترك في التركيز على الفساد والحاجة إلى تنمية الدول، وليس فقط تخفيض مستويات الفساد فيها. ويمثل ذلك نقلة وتحولاً في بؤرة التركيز فيما يتعلق بمسبب قصور النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي في الدول الفقيرة. فقبل منتصف التسعينيات، لم يبرز الحديث عن الفساد والجوانب الأخرى لجودة الحكومة وكفاءتها. وصار الموقف مختلفاً الآن ومنذ التسعينيات، إذ يمكن للمرء أن يتحدث الآن عن وجود حكم رشيد دولي ونظام مناهض للفساد (Rothstein and Torsello, 2013: 3).

إن ما يعقد ويعوّق جهود مكافحة الفساد حقيقة أن معظم تعاريف الفساد متمركزة حول الغرب، وتستند إلى الفصل بين الدولة (وممثلها) وسائر المجتمع،

حيث يتوقع أن يضع الموظفون الرسميون، والساسة، والبيروقراطيون، والقضاة، تمييزاً صارماً وحاداً بين مصالحهم الشخصية، والموارد العامة التي يديرونها. هذا الفهم سائد خاصة في علم الاقتصاد وعلم السياسة، الميدانين المتخصصين اللذين أسهما بصورة مكثفة في أدبيات الفساد، وركزا بؤرة البحث على العوامل المتمركزة حول الدولة ومستوى الماكرو، مثل سلوك الفاعلين في سياقات معينة للمنصب العام، ونسق القواعد والنظم الرسمية؛ والكيفية التي بمقتضاها تتشكل النخب الحاكمة، ونوع المنافسة الموجودة بينها، وكيف يمكن محاسبتها ومساءلتها. ويؤول أي انحراف عن القواعد والواجبات الرسمية الخاصة بدور عام تحقيقاً لكسب شخصي بأنه فعل فساد. وتختزل هذه الاتجاهات الفساد إلى مشكلة تتعلق بالنخب الفاسدة والموظفين المدنيين الفاسدين الذين يستعملون منصبهم كعمل خاص. كما تركز أيضاً على فرضية مؤداها أن ثنائية العام - الخاص ثابتة، ويجوز لذلك تطبيقها عالمياً لقياس الفساد عبر الدول (Urinbojev and Svensson, 2018: 188).

وتتجاهل هذه الاتجاهات كون الفساد ظاهرة ثقافية، قاهرة، ومتعددة الأوجه. كما أن الفساد علاقة اجتماعية، وليس سمة فردية. وتتسم علاقة الفساد بالسرية، أقرب إلى ما يطلق عليه جورج زيمل "المجتمع السري"، وهي علاقة تعتمد على الثقة (Papakostas, 2012: 105 – 107). ونظراً لأن التقاليد، والشفرة الأخلاقية، والمعايير الاجتماعية تختلف عبر الثقافات، فإن كل ثقافة تحوي أفكاراً مختلفة جذرياً عما يشكل الفساد. وقد أدرك الأنثروبولوجيون منذ فترة طويلة أن الحد الفاصل بين "المنصب العام"، و"المجال الخاص" ليس صارماً واضحاً. حتى معنى كلمة "إساءة استعمال" abuse تختلف باختلاف المعايير القانونية والثقافية المحلية. وهنا يتحدى "هالر" Haller و"شور" Shore في كتاب أشرفا على تحريره، ويحمل عنوان "الفساد: المنظورات الأنثروبولوجية" Corruption: Anthropological perspectives ثبات التعاريف العالمية للفساد التي طرحها البنك الدولي ومنظمة الشفافية الدولية، على سبيل المثال، وصلاحياتها لتحليل ما يُطلق عليه ممارسات الفساد.

ويقرر "هالر" و"شور" أن التعاريف الدولية للفساد تتصارع وتتنافر مع الفئات والحاجات والممارسات المحلية، خاصة حيث يتم التمييز بين الهدايا والرشاوى. على سبيل

المثال، في كثير من الثقافات، تؤسس الهدايا والرشاوى وتشكل أوامر اجتماعية تساعد على تأمين شبكات غير رسمية للأفراد (Urinbojev and Svensson, 2018: 188 - 189).

وتُحيل هذه الحجج إلى منظور "الاقتصادات المتنوعة" diverse economies الذي طوره "جيبسون-جراهام" Gibson-Graham وفريقه، إذ أوعزوا بضرورة مقارنة الطبيعة المتنوعة للأنشطة الاقتصادية عند دراسة الفساد واللا رسمية informality في أجزاء مختلفة من العالم. وتتحدد الفرضية الرئيسية التي يصوغها "جيبسون - جراهام" في أن المعاملات والصفقات النقدية لا تتضمن أو تفسر النشاط الاقتصادي بالضرورة. وأنه بالإضافة إلى المنظورات الاقتصادية، قد تكون المعاملات والصفقات غير الرسمية/ غير القانونية مدفوعة أيضاً "بعملة بديلة" مثل الثقة، والاحترام، والسمعة. حتى معنى النقود يختلف اعتماداً على معايير المجتمع الاجتماعية والاقتصادية.

وتستهدف بعض المقاربات الأنثروبولوجية تقديم وصف مكثف لكيف أن الممارسات غير الرسمية وغير القانونية (الفساد من منظور غير قانوني) لا تعكس فقط الفساد الحكومي المستفحل kleptocracy، أو الجشع الفردي، أو المصالح الاقتصادية، أو إستراتيجيات البقاء، ولكن تعكس كذلك المعايير الاجتماعية التي أفرزتها القرابة، والمكانة الاجتماعية، والهيراركيات، والمودة، والتبادل، والسمعة (Urinbojev and Svensson, 2018: 189 - 190).

من الواضح أن المقاربة الأنثروبولوجية تتسلط على مستوى الميكرو، وتطرح رؤى جديدة وغير تقليدية في دراسة الفساد على مستويات مختلفة. ويتمثل أحد إسهامات الأنثروبولوجيا بالغة الأهمية في أنها لا تطرح تعريفاً عاماً للفساد، ولكن تؤثر في بناء تعريف خاص معين باستعمال وجهة نظر المبحوثين قيد الملاحظة. إذ يؤمن الأنثروبولوجيون بثناء البحث الاستقرائي الذي يتضمن القيام بملاحظات وتحليلات من وجهة نظر المبحوثين. ويوفر الأسلوب الكيفي تفصيلات ثرية وعميقة عن ظاهرة الفساد. وهكذا، يتجنب الأنثروبولوجيون إنتاج تنميطات للفساد. وكبدل يركزون على التعامل مع الفساد كعملية (Torsello and Venard, 2015: 32).

إن ينظر الأنثروبولوجيون إلى الفساد باعتباره عملية اجتماعية تتضمن كثيراً من التفاعلات داخل بيئة سسيو- سياسية معينة. والعملية الاجتماعية social process هي

نمط للنشاط المشترك الذي يحدث بصورة منتظمة عبر الزمن. ولهذه الرؤية العملية Processual View للفساد ميزتان: الأولى، أنها تؤكد على بيئة الممارسات الفاسدة. فلفهم أية ظاهرة اجتماعية، يجب على الأنثروبولوجيين فهم بيئتها، خاصة سياقها السسيو-سياسي. والثانية، يتضمن المنظور العملياتي النظر إلى الفساد ليس بوصفه ظاهرة استاتيكية، ولكن في علاقته بتفسيرات وظروف التحول الاجتماعي والعولمة والتنمية.

ويسعى الأنثروبولوجيون، بدلاً من صوغ تعريف عام للفساد، إلى فهم واقعه الاجتماعي. والباحث الإثنوجرافي الذي يجري مسحاً عن الفساد ينبغي أن يحاول فهم السياق السسيو - سياسي للفساد من وجهة نظر المبحوثين أبناء الثقافة. وفي النهاية سوف يدرك الأنثروبولوجي أن التعريف المقبول على نطاق واسع والمذكور آنفاً هو تعريف إشكالي لأنه تعريف لم يدل به المبحوث قيد الملاحظة. على سبيل المثال، يرتكز التعريف الاقتصادي على ثنائية العام - الخاص. وقد وفّرت الدراسات الأنثروبولوجية دليلاً على أن العام والخاص يعتمدان على السياق. وفي رأي الأنثروبولوجيين أن المجال العام public sphere لا يسهل تعريفه، خاصة عند مقارنته بالمجال الخاص، في العديد من السياقات الاجتماعية حيث يجرون دراساتهم الحقلية (Torsello and Venard, 2015: 5-6, 32). وبتعبير آخر، بدلاً من قبول ثنائية العام - الخاص، يؤكد الأنثروبولوجيون على الطرق المختلفة التي يدرك بها الفاعلون هذين المجالين. واضح، إذن، أن الأنثروبولوجيا لا تكثر صراحة بطرح تنميطات للفساد. لكنها، بدلاً من ذلك، تعاملت مع الاختلافات في دراسات الفساد من خلال إبراز الطابع السسيو-سياسي العملياتي للظاهرة.

## (2) منظور القانون المعيش:

يتوافق منظور القانون المعيش مع تأكيد الأنثروبولوجيا على تعددية التقاليد، والشفرات الأخلاقية، والمعايير الاجتماعية، والتصورات الثقافية للفساد وتنوعها عبر الثقافات. وكان "يوجين إيرليش" Eugen Ehrlich من أوائل الباحثين الذين أدركوا، بصورة متكاملة، تعددية النظم المعيارية، وما تزال نظريته "القانون المعيش" livinglaw أداة مفيدة لدراسة التعددية المعيارية المتأصلة في نظم معيارية عاملة مختلفة. ويميز "إيرليش" بين القانون الذي تصوغه الدولة (القوانين والتشريعات)، والمعايير غير

الرسمية التي تصوغها وتنتجها روابط وجماعات اجتماعية social associations غير حكومية أو خارج هيكل الدولة (القانون المعيش). ويدعى "إيهريش" أن "القانون المعيش" لا يرتبط ارتباطاً مباشراً بالدولة ونظامها القانوني، ولكن يرتبط، بالأحرى، بالنظام الداخلي الخاص بروابط وجماعات اجتماعية متنوعة.

ويعني إيرليش "بالنظام الداخلي للجماعات والروابط الاجتماعية" شبكة المجتمع الانعكاسية المؤتلفة من توقعات تمنح القوة والمعنى للمعايير. وهكذا، ففي رأيه، أنه ليس قانون الدولة، ولكن القانون المعيش لتنوع من الروابط الاجتماعية هو الذي يهيمن على الحياة اليومية ذاتها، حتى ولو لم يتم طرحه في المقترحات القانونية ونشأ وانبثق، بصورة مستقلة عن قانون الدولة، من رحم النظام الداخلي للروابط والجماعات. ويلمح "إيرليش" في هذا الصدد، إلى كلية القانون المهيمن على الحياة اليومية والعلاقات الاجتماعية باعتباره "قانوناً معيشاً"، بينما يشير إلى القانون الذي تصوغه الدولة باعتباره قانوناً شرعياً juristic.

وهكذا، فوفقاً لمفهوم القانون المعيش، لا يمكننا بصورة مرضية أن نستجلب طبيعة الفساد وأشكاله ومسبباته من دون مقارنة المعايير غير الرسمية، والممارسات، والشفرات الأخلاقية (القانون المعيش) التي تعمل داخل روابط اجتماعية متنوعة داخل المجتمع. ويقتضي ذلك الاهتمام بفهم دور القانون والمعايير الاجتماعية في الحياة اليومية، وبصورة مباشرة أو غير مباشرة، في كل من الساحات الحكومية (الخاصة بالدولة) وغير الحكومية (غير الخاصة بالدولة)، لبحث الكيفية التي بمقتضاها يطبق المسؤولون الحكوميون القوانين، ومدى امتثال الأفراد للقوانين والمعايير الاجتماعية عند التعامل مع مسؤولين حكوميين، وكيف يتصور الأفراد السلوك الاجتماعي الملائم، على سبيل المثال لا الحصر. كما يقتضي استيضاح تصورات الأفراد للرشوة، وإستراتيجيات التوافق والتكيف اليومية، والقيم والالتزامات الأخلاقية، والتعاريف المحلية وتأويلات الأخلاقي وغير الأخلاقي (Urinbojev and Svensson, 2018: 194 - 195).

### (3) المنظور المعياري :

أدرك الإثنولوجيون الذين يعقدون مقارنات بين الثقافات أنه بدلاً من وجود معايير عامة، ثمة معايير ثقافية متنوعة في مجتمعات مختلفة، وأن ثمة معايير اجتماعية متنوعة

تعمل داخل ثقافة معينة. ويعد الفساد، وفقاً للمنظور المعياري normative، انتهاكاً لمعيار اجتماعي معين. وقد وثق علماء الاجتماع والإدارة، خاصة المؤسسين الجدو neo-institutionalists هذا التنوع من المعايير. وقد لاذت الأنثروبولوجيا بوجهة النظر تلك في تحليل الفساد. وي طرح "ميسانجي" Misangyi و" ويفر" Weaver و" ويلمس" Elms منظوراً مماثلاً يهدف إلى فهم المنطق المؤسسي المركب المفسر للفساد، في محاولة لمواجهة تلك الظاهرة الاجتماعية. وقد صوّبت الأنثروبولوجيا، متبعة خط الجدال المتعلق بالتنوع المعياري، نقداً قوياً لثنائية الدولة والمجتمع الغربية، وطوّرت منظوراً ثنائياً لدور الدولة. ويتم تصوير الدولة، في تلك الدراسات، باعتبارها إما فاعلاً ضعيفاً يحاول فرض معايير وقوانين مناهضة للفساد، أو فاعلاً تشريعياً لمعايير خاصة تعزز عدم المساءلة (Torsello and Venard, 2015: 25).

إذن، ينصب تركيز أصحاب المنظور المعياري على دور المعايير غير الرسمية (الاجتماعية) والرسمية (المؤسسية) في وصف الفساد، وتفسيره، والتنبؤ به، ومكافحته. وتمثل المعايير الاجتماعية النواتج الثقافية التي تشمل القيم، والعادات والتقاليد، وكذا المؤسسات الرسمية التي تشكل معرفة الفرد الأساسية بما يفعله الآخرون (المعايير الوصفية Descriptive norms)، وما يتصور الآخرون أن من الواجب عليهم فعله (المعايير الزجرية injunctive norms). وتفرض المعايير الاجتماعية مدى انخراط الأفراد في الفساد وتوقعهم انخراط الآخرين فيه. ويعرف "سيالديني" Cialdini وآخرون المعايير الوصفية بأنها إدراكات الفرد وتصوراتها لما يتم فعله بصورة مشتركة في مواقف محددة، من دون إبداء أحكام، في حين يملّي ويفرض المعيار الزجري الكيفية التي ينبغي أن يسلك من خلالها الفرد. ومع ذلك، فعلى الرغم من أن المعايير الرسمية قابلة للملاحظة مباشرة، فإن المعايير غير الرسمية يصعب رصدها إمبيريقياً وعزلها عن المؤثرات الأخرى. ومع ذلك، تؤدي المعايير غير الرسمية دوراً محورياً في تفسير الفساد (Kubbe and Engelbert, 2018: 2).

#### (4) المنظور التأويلي:

قدمت الأنثروبولوجيا إثنوجرافيات متطورة عن الدولة في علاقتها بعدد من الظواهر السياسية والاجتماعية والممارسات الثقافية، متبعة اهتمام "فوكو" بقضايا

القوة، والمعرفة، والخطاب، والحوكمة governmentality، كما تبنت الأرصاء الإثنوجرافية لدور الدولة في علاقتها بالفساد عدداً من المنظورات.

وعلى النقيض من منظور المعيار الاجتماعي، يركّز المنظور التأويلي hermeneutical الأنظار على مجال الحوكمة وليس الحكم، مستوضحاً الجهود الميدانية لتأويل القوة السياسية. ويهدف هذا المنظور، الذي يرفد من خلفية نظرية قوية تشكّلت في أعمال "ميشيل فوكو" و"كليفورد جيرتز" و"فيكتور تيرنر" و"جورج - جين كوماروف" Comaroff و"مايكل هيرزفيلد" Herzfeld، إلى بحث الوظيفة الخطابية للفساد. وقد صك "فوكو" المصطلح governmentality (من الكلمتين governing وmentality) لتركيز الضوء على الاعتماد المتبادل بين ممارسة الحكومة والذهنيات التي تشكل هذه الممارسة. والحوكمة هي مبدأ إرشادي لتحليل الارتباطات بين أشكال الحكومة وأساليب التفكير حول الحكم؛ وهي أيضاً "فن الحكم الذي يجد عقلانيته والميدان الخاص لتطبيقاته في الدولة" (Kubbe and Engelbert, 2018: 24, 27).

وسيراً على خطى أعمال "فوكو" عن التعبيرات الخطابية للقوة، درس الأنثروبولوجيون الجوانب والمظاهر الاتصالية للفساد. وحددوا تأثيرين متناقضين لاستعمال مصطلح "فساد" في المجال العام. فمن ناحية، قد يسهم الخطاب العام الواسع عن الفساد في تقوية أواصر الانتماء الاجتماعية، والمشاركة، والهوية المشتركة. وقد يتحقق ذلك حين يُجمع الأفراد على إدانة الفساد والضرر الذي يمكن أن يلحقه بنسيج المجتمع. ومن ناحية أخرى يمكن أن يفاقم التعرض للإدانات الشعبية العامة المتكررة للفساد السخرية، ويخفّض مستوى الثقة في المؤسسات السياسية، كما أوضح علماء السياسة.

والفساد، في رأي الأنثروبولوجيين، هو لغة أو لغة شارحة توفر -في الاستعمال اليومي والنقاش العام للفساد- فرصاً للمواطنين لتواصل القلق، والهموم والأفكار حول مجتمعهم. ومن هذا المنظور، يعد خطاب الفساد محاولة للتحكم في تهديدات النظم الاجتماعية والمعيارية. وتوضح النقاشات والحوارات المستمرة عن الفساد في الحياة اليومية والميديا أن الفساد يمكن أن يكون فرصة للاتصال، سواء بشكل صريح أو خفي. وتُفهم الأهمية التي تُمنح للخطاب في الأنثروبولوجيا من منظور منهجي. فنظراً لأن الفساد يتعذر ملاحظته مباشرة؛ يُطلب من الإخباريين وصف خبراتهم. وعندما

يجري الأنثروبولوجيون المقابلات فإنهم يجمعون تأويل الإخباري للفساد، فيروي خبرته ويشيد خطاباً باستعمال نسق له قيمه ومعاييره الاجتماعية الخاصة (Kubbe and Engelbert, 2018: 28).

## خامساً: المفاهيم الرئيسية

### (1) الفساد المتصور:

الفساد مصطلح غامض غائم من الناحية التأويلية، ومعيارى في جوهره. لذلك يعد الفساد مفهوماً معقداً يستعصي على التعريف والتحديد، ومقولة إشكالية نظراً لطابعها المراوغ الزلق. ويفضي تنوع تعاريف الفساد إلى غموض المفهوم. على سبيل المثال، تشير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organization for Economic Co-operation and Development (OECD)، مؤسسة دولية رائدة في مكافحة الرشوة)، إلى أن الفساد يشمل موظفين عموميين. ومع ذلك، تستعمل منظمة الشفافية الدولية، منظمة غير حكومية رائدة في مجال مكافحة الفساد، تعريفاً أكثر شمولاً واتساعاً يشير إلى أن الفساد لا يشمل دوماً موظفين عموميين، ولكن يرتبط بإساءة استعمال للسلطة بعامة. كذلك يشير المفهوم نفسه إلى وقائع مختلفة تماماً على مستوى المنظمات والدول المختلفة (6: Torsello and Venard, 2015).

ويظهر أن ثمة خلافاً حول القضايا الرئيسية المرتبطة بالفساد الذي يفهم بأنه تعدٍ، ويعرف في علاقته بمعيار معين (Wickberg, 2018: 92). وينصب التركيز في التعريف المعجمي لمصطلح الفساد على طابعه غير الأخلاقي؛ بمعنى اعتباره غير متسق مع نسق القيم المُعتنق في المجتمع - فيشير إلى التفكك، والتدهور الأخلاقي، واستعمال ممارسات الرشوة. ويعدُّ قاموس Dictionary of the Polish Language الفساد: "قبول أو طلب أحد الموظفين الحكوميين أو مؤسسة عامة كسباً مادياً أو شخصياً في مقابل أداء فعل يتعلق بمنصب عام أو في مقابل انتهاك القانون". ينصب التركيز في هذا التعريف على الجوانب المؤسسية - القانونية للفساد. ويتفق هذا التعريف مع مفهوم الفساد السياسي الذي تتبناه هيئات دولية مثل الشفافية الدولية والبنك الدولي، ويشير إلى إساءة استعمال المنصب العام/السلطة الموكلة لتحقيق كسب شخصي. ولا يعد هذا التعريف تعريفاً بسيطاً لفساد القطاع العام، على الرغم

من أنه يُستعمل غالباً على هذا النحو (Brooks, 2016: 19). ومع ذلك، يتألف الفساد من أفعال متنوعة، ومواقف اجتماعية وعلاقات بين - شخصية (Kubiak, 2001: 3). وتتدرج تنويعات الفساد السياسي من الرعاية المحدودة إلى الرشوة المؤسسية إلى حكم اللصوص (Blind, 2007: 11).

ويميز الباحثون في بحوث الفساد، عادة، بين الفساد الكبير grand corruption والفساد الصغير petty corruption. ويحدث الفساد الكبير على أعلى مستويات النظام السياسي، السلطة التنفيذية للحكومة. (Zakaria, 2018: 71). ولا يقتصر الفساد في أيدي الساسة على المحاباة والمحسوبية، ولكن يشمل أيضاً اختلاس إيرادات الدولة. والنظام الفاسد يتضمن أيضاً ضعف سيادة القانون، حيث تكون القوانين والسياسات والممارسة الحكومية غير متساوية في المجتمع، وفي فترة معينة تستفيد جماعة معينة في المجتمع أكثر من جماعات أخرى. وهكذا تغيب في الدولة المعاملة بالمثل بالنسبة إلى السكان.

أما الفساد الصغير فيحدث على المستوى المجتمعي، والذي يتضمن عادة الرشاوى والعمولات في إطار علاقة بيروقراطية عامة في المجتمع. وعلى خلاف الفساد الكبير، يعد الفساد الصغير "فساد للبقاء" survival corruption، إذ يرشو المواطنون الموظفين المدنيين لتجاوز شريط البيروقراطية الأحمر أو تجنب اللوائح الحكومية المفرطة، حيث يتلقى مسؤول عام عمولات من الجمهور كوسيلة لاستكمال مرتب الموظف العام المنخفض (Zakaria, 2018: 71-72).

وتحدد "سارة براكينج" Bracking أنماط الفساد المختلفة على النحو الآتي:

(1) الفساد الإداري أو البيروقراطي: ويشير إلى النقود والمدفوعات المحظورة والمُجرّمة التي يطلبها موظفون مدنيون من مستخدمين ومتعاملين مقابل التنفيذ (المشوّه والتعسفي غالباً) للوائح والسياسات والقوانين الموجودة. ويشمل الفساد الإداري دائرة واسعة يخبرها المواطنون في جهودهم للحصول على بعض الخدمات الإدارية. كذلك قد تسعى بعض الشركات إلى الحصول على مزايا ضريبية، وتراخيص.

- (2) **الفساد الصغير petty**: ويشمل الأعمال والأفعال الصغيرة أو أعمال تحصيل الإيجارات التي يقوم بها موظفون عموميون. وتعد الرشوة والتأثير وتقديم الهدايا أشكالاً مختلفة من الفساد الصغير. ويشمل الفساد الصغير الموظفين العموميين الذين تجمعهم بأفراد من الجمهور لقاءات خاصة وتفاعلات مباشرة؛ ويقبل هؤلاء الأفراد الرشوة لتسريع إنهاء الوثائق، أو حالة الشرطة في عدم اتهام مشتبه به.
- (3) **الكسب غير المشروع craft**: ويتضمن الاستفادة من الموارد العامة لتحقيق مصالح خاصة. ويشمل استعمال الموارد، الوقت أو التسهيلات من قبل الموظف لتحقيق مصالح خاصة (من دون معاملة أو صفقة مع شخص خارجي). ويستعمل هذا المصطلح في كثير من الأحيان بالتبادل مع مفهوم الفساد corruption.
- (4) **التأثير Influencing**: فرض إصدار قرار لصالح شخص معين. ويعد الضغط السياسي شكلاً من أشكال التأثير وهو مشروع، ولكن الاتصالات السرية والاشتباه في المحاباة والمحسوبية التي يعتقد أنها تضر بالصالح العام جميعها تعدُّ فاسدة.
- (5) **الفساد السياسي**: يتم في كثير من الأحيان الخلط بينه وبين الفساد الكبير أو فساد المستوى الأعلى؛ ويعني إساءة استعمال القوة الموكلة من جانب قادة سياسيين. والمعنى الأكثر تحديداً هو الفساد داخل العملية السياسية أو الانتخابية. ويشمل هذا النمط من أنماط الفساد استعمال الموارد والآلات والموظفين والسلطة لإدامة مركز شخص معين، مثلما يحدث في الحملات الانتخابية، والفساد في المال السياسي مثل شراء الأصوات واستعمال أموال غير مشروعة وإساءة استعمال موارد الدولة.
- (6) **المحاباة السياسية patronage والمحسوبية**. وتتضمن توجيه الموارد الحكومية للأنصار والعائلة والعشائر العرقية التي ينتمي إليها شاغلو المناصب.
- (7) **فساد المستوى الأعلى high-level corruption**: إساءة استعمال منصب عام رفيع، أو موارد عامة، أو مسؤولية عامة تحقيقاً لكسب شخصي أو جماعي.
- (8) **الاستحواذ على الدولة state capture**: ويشير إلى المدفوعات الخاصة للموظفين العموميين والاستيلاء على مجال اختصاصهم بقصد التأثير على القوانين والقواعد والمراسيم واللوائح أو الاستيلاء على الموارد، على سبيل المثال العقود (Bracking, 2007: 5-6).

من الواضح أن معظم تعاريف الفساد وتنميطاته تركز على ثنائية العام/الخاص، أو الفصل بين الدولة وموظفيها، وسائر المجتمع. بيد أن الأنثروبولوجيين أدركوا منذ فترة طويلة أن ثنائية العام/الخاص فئة ثقافية غامضة بطبيعتها وعشوائية. ويمكن، بناءً على ذلك، تعريف الفساد المتصور - إجرائياً - في هذا البحث بأنه خطاب الفساد أو الفساد كما يتصوره ويؤوله المبحوثون في علاقته بتمثيلات الدولة والثقة السياسية والاجتماعية. والفساد المتصور قد يكون حقيقة مؤكدة أو لا يستند إلى براهين وأدلة.

## (2) الثقة السياسية:

على الرغم من أن الثقة مصطلح خلافي، وكلمة لها معانٍ تختلف باختلاف السياق، فإن هناك حداً أدنى من الاتفاق على معناها. ويعرف البعض الثقة بأنها اتجاه، ويعرفها آخرون بأنها فعل أو عملية (Van de Walle and Six, 2014: 4). والظاهر أن ثمة مفهومين للثقة السياسية: political confidence: الأول، أحادي البعد لا يميز بين الثقة في المؤسسات والسلطات المختلفة. والثاني، ثنائي البعد يميز بين الثقة في المؤسسات التمثيلية، والثقة في المؤسسات والسلطات التنظيمية. كذلك ثمة تنميط يجمع بين ثقة المواطنين في كل من المؤسسات والسلطات التمثيلية والتنظيمية (Schnaudt, 2019: 21).

وتتصور معظم الدراسات الثقة السياسية دلالة على الكيفية التي من خلالها تتفق شفرة السلوك (مدونة سلوك) code of conduct الخاصة بالمؤسسات والسلطات السياسية مع توقعات المواطنين المعيارية للحكم المشروع والملائم والفعال. وتعكس الثقة السياسية، وفقاً لأحد أبرز تعريفات الثقة السياسية شيوعاً، "تقييمات لما إذا كانت السلطات والمؤسسات السياسية تؤدي، أو لا تؤدي، بما يتفق مع توقعات الشعب المعيارية. وتشمل توقعات المواطنين للكيفية التي ينبغي من خلالها أن تعمل الحكومة، من بين معايير أخرى، وأن تكون عادلة، ومساواتية، وصادقة ونزيهة، وكفؤة، ومستجيبة لحاجات المجتمع" (Schnaudt, 2019: 22). وتُعرّف الثقة السياسية بأنها التوقع التنبئي الإيجابي لدى المواطنين بأنه، على الرغم من عدم اليقين والارتياب، يكون سلوك المسؤول السياسي متماسياً مع توقعاتهم المعيارية (Breustedt, 2018: 15).

وحديثاً عرّف "هيثرنجتون" Hetherington الثقة السياسية بأنها المدى الذي يدرك عنده الأفراد أن الحكومة تنتج مخرجات تتسق مع توقعاتهم. وترتكز هذه التعريفات على فكرة استجابة الحكومة التي يعدّها البعض عنصراً رئيساً من عناصر الفعالية السياسية، وتحديدًا الفعالية الخارجية (Wroe, 2016: 141).

إذن، يمثل التعبير عن الثقة في الحكومة حكماً موجزاً بأن النظام مستجيب، ويفعل الصواب حتى في غيبة التدقيق والتفحص المستمر (Ross and Escobar-Lemmon, 2011: 406-407). وتعد الثقة بالغة الأهمية للمؤسسات السياسية لأنها تمكّنها من تنفيذ القرارات الجمعية. وترجع أهمية الثقة وفق نظرية التمثيل الديمقراطي في أن المواطنين يوجهون الحكومة من خلال التصويت لمرشح أو حزب يثقون في أنه سوف يسلك بما يتوافق مع توقعاتهم ومصالحهم وقيمهم (Rose and Wessels, 2018: 2).

البيّن، أن الثقة علاقية، إذ تشمل فرداً يجعل من نفسه عرضة لفرد آخر، وجماعة أو مؤسسة يمكن أن تُلحق الأذى بذلك الفرد أو تخونه (Levi and Stoker, 2000: 476). وتتسم الثقة، وفقاً للاتجاه العلاقي والعقلاني، بطابع تقييمي بحيث يمكننا التمييز بين أربعة من عناصرها: (1) الثقة في كفاءة الهدف ليسلك بما يحقق مصلحة الذات. (2) الثقة في أن الهدف نافع للذات. (3) الثقة في أن التزام الهدف يمكن أن تفرضه الذات، أو أن الهدف يمكن محاسبته. (4) الثقة في أن التزام الهدف قابل للتنبؤ به (van der Meer, 2016).

خلاصة القول أن الثقة السياسية تحدث عندما يقيّم المواطنون الحكومة ومؤسساتها، وصناعة السياسة بعامة، والقادة السياسيين الأفراد باعتبارهم يوفون بالوعود، وأكفاء، وعادلين، وأمناء صادقين. وبذلك تمثل الثقة السياسية مؤشراً رئيساً على شعور العامة الخبيء حيال السياسة (Blind, 2007: 4-5).

ويمكن، بناءً على ذلك، تعريف الثقة السياسية - إجرائياً - في هذا البحث بأنها تصورات المبحوثين لمدى اتفاق سلوك المؤسسات والسلطات السياسية وأدائها مع توقعات المواطنين المعيارية للحكم المشروع والملائم والفعال فيما يتعلق بتوخي النزاهة ومكافحة الفساد.

### (3) الثقة الاجتماعية:

ثمة تمييز تحليلي يُعوّل عليه بين مصطلحي "الثقة" confidence، و"الثقة بين الشخصية (الاجتماعية)" trust. إذ يُستعمل الأول للدلالة على العلاقة بين المواطنين والمؤسسات والسلطات السياسية. بينما يُستعمل المصطلح الثاني لوصف العلاقات بين الأفراد. وفي حين تصور "الثقة بين الشخصية" علاقة شخصية بين الأفراد، ومن ثم تشير إلى علاقة أفقية بين شركاء متساوين، تشير "ثقة المواطنين" في المؤسسات والسلطات إلى علاقة رأسية بين شركاء غير متساوين. وعندما نتحدث عن فكرة "الثقة بين الشخصية"، فإننا نصف علاقات شخصية أفقية بين الأفراد في المجال الخاص private sphere. وعلى النقيض تشير "الثقة" إلى علاقات رأسية بين المواطنين والمؤسسات والسلطات السياسية داخل المجال السياسي العام، والذي يتسم بمزيد من عدم اليقين وبأنه أقل قابلية للتنبؤ. إذن، الأهداف في الثقة السياسية ليست الأشخاص كما في الثقة بين الشخصية، ولكن المؤسسات والسلطات (Schnaudt, 2019: 22 - 23). ويربط الباحثون "الثقة" بانفعال سلبي حيال النسق السسيو- سياسي الكلي، ويتصورون "الثقة بين الشخصية" بأنها مجموعة من المعتقدات والالتزامات الأكثر دينامية التي تُمنح للأفراد.

وتعد الثقة جزءاً مهماً من الحياة الاجتماعية التي تتخللها علاقات القوة وتستغرقها. فمن دون الثقة لا تعمل الحياة الاجتماعية. والثقة هي منطقة بعيدة المنال من "الروابط الأخلاقية الضعيفة"، والتي تؤلف، جنباً إلى جنب المعايير ومخزون المعرفة الخبيثة الضمنية المشتركة بين كثيرين، مطلباً بالغ الأهمية لاستمرار الحياة الاجتماعية. فمن دون الروابط الأخلاقية الضعيفة من الاتجاهات والالتزامات الأخلاقية تنور الفوضى (Papakostas, 2012: 3).

ويُنظر إلى الثقة الاجتماعية باعتبارها مثلاً على ما أطلقت عليه "دوجلاس نورث" Douglass North المؤسسات غير الرسمية في المجتمع، والتي تمثل أنساقاً قائمة من المعتقدات حول سلوك الآخرين. وبناءً على تأويل الثقة الاجتماعية بوصفها تقييم الأفراد الأخلاقي للمجتمع الذي يعيشون فيه، يمكن الدفع بأن سلوك المسؤولين العموميين أداة مهمة يتوسل بها الأفراد حين يشكلون معتقدات عن المدى الذي يمكن عنده الثقة في الأفراد الآخرين في المجتمع (Rothstein and Eek, 5, 15-16).

وترتبط الثقة الاجتماعية social trust بثقة المواطنين السياسية، ذلك أن السلطات السياسية بحاجة إلى الثقة الاجتماعية كمورد لتحقيق أهداف جمعية. وتسهم الثقة في خلق مؤسسات قوية وفعالة يضع المواطنون ثقتهم فيها. إذن كلما ارتفعت الثقة الاجتماعية ازدادت ثقتهم السياسية. وكلما ارتفعت الثقة الاجتماعية ارتفعت ثقة المواطنين في مؤسساتهم وسلطاتهم التمثيلية والتنظيمية (Rothstein and Eek, 90-91). ونظراً لأن الفساد يُنْفَر الأفراد من الانخراط المدني والمشاركة السياسية، فإنه يفضي بلا ريب إلى انخفاض مستوى الثقة السياسية.

ويمكن، بناءً على ذلك، تعريف الثقة الاجتماعية - إجرائياً - في هذا البحث بأنها ثقة المواطنين في بعضهم بعضاً، وعلاقة أفقية بين شركاء متساوين. وينخفض مستوى الثقة الاجتماعية بتأثير الفساد وخطابه، ومخالفة أداء المؤسسات السياسية فيما يتعلق بتوخي النزاهة ومكافحة الفساد لتوقعات المواطنين، على نحو يؤدي إلى ضعف الانخراط المدني والمشاركة السياسية، ويؤثر بالتالي في مستوى الثقة السياسية.

### سادساً: الإجراءات المنهجية

تركز البحث في محافظة الجيزة التي تقع على الجانب الغربي لنهر النيل في مواجهة العاصمة. ويبلغ إجمالي عدد سكانها 9,200,884 (نسبة السكان الحضر 60,3 ونسبة سكان الريف 39,7؛ ونسبة الذكور 51,8، ونسبة الإناث 48,2) (تقرير التنمية البشرية في مصر، 2021). وبذلك تحتل محافظة الجيزة المركز الثاني في عدد السكان، بعد القاهرة، بل إنها تقترب من حجم سكان القاهرة بصورة سريعة، ويبدو أن ذلك ناتج من تراجع الهجرة إلى القاهرة من ناحية، وتزايدها إلى الجيزة من ناحية أخرى، مع ما ترتب على ذلك من فقدان مساحات من الأراضي الزراعية، وظهور مناطق عشوائية جديدة أو اتساع المناطق العشوائية القائمة. ويقع ما بين ربع وثالث سكان المحافظة (26%) تحت خط الفقر، وتعد تاسع أفقر محافظات الجمهورية. وبلغت نسبة الفقر 28,6% عام 2015، ونسبة الفقر المدقع 5,5% (تقرير حالة السكان في مصر وتبايناتها المكانية، 2019: 35).

ويستند هذا البحث إلى منهجية أنثروبولوجية كيفية بالأساس. وتحقق الأساليب الكيفية بعامة استجلاء المعاني والتمثيلات الثقافية والرؤى في موقف معين عن طريق

التوسل بالمعاينة الغرضية والمقابلات شبه الموجهة والمفتوحة. ويركز البحث الكيفي على تأويلات الأفراد لحوادث مختلفة وظواهر معينة كالفساد، والطريقة التي يؤولون بها ويفهمون خبراتهم، وذلك بقصد فهم واقعهم الاجتماعي. باختصار، يهتم البحث الكيفي بمعتقدات الأفراد وخبراتهم وأنساق المعاني التي يعتنقونها من منظور الأفراد أنفسهم (Mohajan, 2018: 1-2). ولا يتحقق فهم الواقع الاجتماعي وفقاً "للابستمولوجيا الأنثروبولوجية" إلا حين يعطي الباحث صوتاً للمبحوث مستعملًا كلمات المبحوث قيد الملاحظة ورموزه وممارساته وخطاباته. كما يتوخى البحث إستراتيجية "الإثنوجرافيا متعددة الأصوات" ما بعد الحداثية التي تركز على تأويلات المبحوثين، وجعلهم يتحدثون نيابة عن أنفسهم بغية التمثيل الصادق والواقعي للثقافة قيد البحث، وإفساح المجال في التقرير النهائي لأصوات المبحوثين للظهور من دون المغالاة في تجريدها.

## (1) أدوات جمع البيانات:

### (أ) الملاحظة بالمشاركة:

تحقق الملاحظة بالمشاركة الانغماس والاندماج في الثقافة قيد البحث، والمشاركة في حياة أبنائها؛ كما تحقق الكشف عن المعاني التي يستخدمها الأفراد لإدراك حياتهم اليومية وفهمها. وتستند الملاحظة بالمشاركة إلى المشاهدة وطرح الأسئلة والإنصات للبشر، وتمكن الباحث من ملاحظة من، وماذا، ومتى، وأين، ولماذا (Stake, 2010: 95).

وقد ركزت الملاحظة بالمشاركة في هذا البحث على العادي والأنشطة اليومية والمألوفة التي تشير إلى السمات الرئيسة للبنى الاجتماعية، والمعايير والتفاعلات. وقد حققت حياة الباحث بمحافظة الجيزة إجراء كثره هائلة من الملاحظات في سياقات مختلفة كالشوارع والمقاهي والأسواق والمحال التجارية ووسائل النقل والمواصلات المختلفة والمؤسسات والإدارات الحكومية بمحافظة الجيزة، خصوصاً حي الهرم ومنطقة الطالبية.

وقد راوحت المدة التي استغرقتها الملاحظة بالمشاركة لسياق معين بين ساعة إلى ثلاث ساعات. وقد حققت هذه الأداة تراكم كثره هائلة من البيانات التفصيلية عن

طريق تجاذب أطراف الحديث واستثارة المبحوثين ودفعهم إلى مناقشة قضايا معينة من أبرزها: مدى انتشار الفساد، وجهود الدولة في مكافحته، والتعامل مع المؤسسات والإدارات الحكومية، وسلوك الموظفين الحكوميين، والتفاعلات اليومية مع بنية الخدمات والبيروقراطية الحكومية... إلخ.

وقد حالت اعتبارات الأمان بالنسبة إلى المبحوثين والباحث من دون التوسل بأي من أساليب التوثيق الظاهر، مثل التسجيلات وتدوين الملاحظات. لذلك حرص الباحث على تدوين كلمات أو جمل رئيسية، أو رموز ومختصرات تذكر بالموضوع العام وتثير ذاكرة الباحث في وقت لاحق لتسجيلها بصورة تفصيلية.

### (ب) المقابلات شبه الموجهة:

تتميز أداة المقابلات شبه الموجهة Semi-structured بأنها مفتوحة النهاية، لكنها تتبع دليلاً مختصراً، أو قائمة بالقضايا الرئيسية؛ وتوصف بأنها مقابلات متعمقة؛ نظراً لأن الباحث يحتفظ ببعض السيطرة على الاتجاه والمحتوى الذي تتم مناقشته، في الوقت الذي يسمح فيه للمبحوثين بأخذ المقابلة إلى اتجاهات جديدة وإن كانت ذوات صلة (Cook, 2008: 422).

وقد أجريت مقابلات شبه موجهة مع عينة غرضية تتألف من (150: 110 ذكور، 40 إناث) حالة. وتقع الحالات في الفئة العمرية من 20 إلى 65 سنة. وقد شملت حالات البحث عمالاً غير منتظمين (اليوم الواحد - اليومية)، وعمالاً منتظمين مهرة، ومعلمين، وبائعين متجولين، وطلاباً، وربات بيوت، وموظفين حكوميين، وتجاراً وأصحاب شركات صغيرة، وأشخاصاً بالمعاش. وفيما يتعلق بالمستوى التعليمي، شملت حالات الدراسة حالات غير متعلمة أو أمية (8)، وحالات تقرأ وتكتب ولكن من دون تعليم رسمي (15)، ومستوى تعليمياً حتى المرحلة الابتدائية/الإعدادية (10)، ومستوى تعليمياً حتى المرحلة الثانوية (24)، وتعليمياً جامعياً (76)، ودراسات عليا (7).

وقد أجريت المقابلات في سياقات مختلفة كالمنازل والمقاهي (خاصة المقاهي المواجهة لمؤسسة أو إدارة حكومية معينة، والتي يتخذها المتعاملون مع تلك المؤسسات مكاناً للانتظار والتقاط الأنفاس) والجامعة والإدارات الحكومية. وتوخى

الباحث قواعد ومبادئ إجراء المقابلات شبه الموجهة وهي: تشجيع المبحوثين على مقاطعة الباحث، وترك الحرية لهم لتوجيه المقابلة لبعض الوقت وتقديم معلومات ارتأوها مهمة. وقد دَوّن الباحث بيانات أو نتائج المقابلات في وقت لاحق استناداً إلى بعض الكلمات والجمل "المفتاحية" والتي تُذكّر بالموضوع العام. وروعي أن تكون الأسئلة مفتوحة النهاية، وتنتقل من العام إلى الخاص.

وقد دار النقاش المفتوح مع حالات البحث حول القضايا التالية: تقييمات المواطنين لأداء الدولة وتصورتهم لأساليب تحسين هذا الأداء؛ توقعات المواطنين فيما يتعلق برعاية المواطنين وتقديم الخدمات الأساسية؛ الإجراءات التي يتعين أن تتخذها الدولة لكسب ثقة المواطنين؛ الرضا عن الطريقة التي تؤدي بها الحكومة أعمالها ومهامها؛ توقعات المواطنين للكيفية التي ينبغي من خلالها أن تعمل بها الحكومة خاصة تلك التوقعات المتعلقة بالنزاهة؛ التعامل مع الإدارات الحكومية البيروقراطية لإنجاز مهام معينة مثل مكاتب البريد أو المحاكم أو البنوك والمستشفيات الحكومية؛ مدى الرضا عن أداء موظفي الحي أو البلدية؛ توقعات المواطنين لتحسين أداء الإدارات المحلية والخدمة العامة؛ تقييمات المواطنين لسلوكيات الموظفين الحكوميين أو الرسميين؛ تأثير الفساد والفضائح الأخلاقية في التشكيك في السياسيين والمسؤولين الحكوميين، مدى الثقة في أن المسؤولين الحكوميين يضعون المصلحة العامة في اعتبارهم؛ هل يحكم المواطن على سلوك الفساد لقلة من الموظفين الحكوميين بناء على تجارب شخصية وحقائق أو بناءً على شائعات يتم تداولها في وسائل الإعلام ومنها مواقع التواصل الاجتماعي؛ مدى الثقة في أداء المؤسسات والسلطات السياسية في مجال مكافحة الفساد؛ توقعات المواطنين لما يجب أن يتحقق في ملف مكافحة الفساد؛ أسباب التشكيك والارتياح والسخرية مما تبذله الحكومات المتعاقبة ومؤسسات الدولة من جهود في ضوء الإمكانيات والموارد؛ هل يمكن الوثوق في معظم الناس أو يفضل توخي الحذر الشديد في التعامل مع الآخرين؛ هل ترى أن معظم الأفراد متعاونون ويقدمون المساعدة أو يحاولون الاستفادة من آخرين إذا سنحت الفرصة؛ والانخراط والمشاركة السياسية.

## (2) تحليل البيانات:

يعد تحليل البيانات في البحوث الكيفية عملية مستمرة تتضمن التفكير والتأمل المتواصل والمستمر للبيانات، وطرح تساؤلات تحليلية، وكتابة مذكرات memos في أثناء البحث. وتتم عملية تحليل البيانات بالتزامن مع جمع البيانات وصياغة التأويلات وكتابة التقارير (Creswell, 2009: 184). فالتحليل يبدأ منذ اللحظة الأولى لاختيار المشكلة للبحث، وينتهي مع الكلمة الأخيرة في التقرير. ويتسم التحليل الإثنوجرافي بأنه تكراري iterative، يُبنى على أفكار أُثرت على مدار البحث (Fetterman, 1998: 92).

وقد تركّزت عمليات تحليل البيانات في هذا البحث على استجلاء تأويلات المبحوثين وتمثيلاتهم للفساد والثقة السياسية والاجتماعية، وذلك في ضوء تأويلية "كليفرود جيرتز" Geertz الذي يرى استحالة استعمال البيانات "غير المؤولة" في العمل الأنثروبولوجي على اعتبار أن ما نطلق عليه بياناتنا هو في الحقيقة تأويلاتنا لتأويلات الآخرين بما يتفق مع ثقافتهم المحلية. وذلك يعني وجود تأويلات وروايات مختلفة للظواهر والموجودات الثقافية والاجتماعية نفسها. لذلك تكون الأولوية في البحث والتحليل الكيفي لسياق التأويل ما بعد الحداثي على سياق التفسير الحداثي. وسياق التفسير الحداثي هو السياق الخاص بالأنثروبولوجي، أما سياق التأويل ما بعد الحداثي فهو السياق المحلي (Spencer, 1989: 147-148).

ويختلف التأويل ما بعد الحداثي عن التفسير في العلم الاجتماعي الحديث. ذلك أن التفسير التقليدي يهدف إلى الوصول إلى المسببات التي تقع بتأثيرها الحوادث. ويُفترض أن تكون بعض التفسيرات أصدق من غيرها وأفضل، وتُتاح الفرصة لوجود أي عدد من التفسيرات غير المتصارعة وغير المتضاربة، فعندما تتصارع أو تتضارب تعد خاطئة. ويكون هناك على الأكثر تفسير واحد صحيح (Rosenau, 1992: 118). أما التأويل ما بعد الحداثي فيعبر عن الفهم الحدسي الذاتي (منظور المبحوثين وتمثيلاتهم وتأويلاتهم والمعاني التي يخلعونها على الظواهر)، وبصورة أكثر دقة، فهم الثقافات كما لو كانت مثل اللغة أو يمكن ترجمتها (Barnard, 2000: 202). وتسعى الممارسة التأويلية إلى سبر أغوار "الخبيا الصامته"، وذلك بقصد الكشف عن معنى عميق خبيء ينتظر الكشف عنه. ويؤمن التأويليون بعدم وجود معنى أو تأويل محدد

لأي نص (ثقافة) وبأنه لا وجود لتفسير أو تأويل أفضل من غيره في عالم يوصف بأنه عالم التأويلات المتعددة والوقائع المتنوعة وغياب اليقين (Rosenau, 1992: 119).

وبصرف النظر عن المنظور النظري الذي يتبناه الباحث، تركز أشكال التحليل الكيفي كافة على ثلاثة إجراءات أساسية: اختزال البيانات، وعرضها، والاستنتاج. وقد بدأت عمليات تحليل البيانات وإجراءاتها، في هذا البحث، بقراءة البيانات وإعادة قراءتها لتحديد تيمات (موضوعات) مشتركة يمكن تركيبها أو توليفها في أنماط عامة تصف المفاهيم قيد البحث. ثم تركزت عمليات التحليل على تلخيص البيانات، وتبسيط الشواهد والقضايا المتكررة واختزالها. ثم جاءت مرحلة التصنيف الفئوي للبيانات المكثفة على أساس التيمات العامة التي تلخص الجوانب الرئيسة لموضوع البحث؛ وربط البيانات، ووصف واستجلاء واختزال الارتباطات بين التقييمات، والملاحظات، والاستجابات ونفاعات التيمات التي تم تحديدها. وأخيراً، تأويل الأنماط التي تم تحديدها (Bertsou, 2015: 88-89).

وقد انخرط الباحث، في أثناء مرحلة جمع البيانات وبعدها، في كتابة مذكرات memoing، أي تدوين ملاحظات عن الأفكار أو التأملات الشخصية أو التصويرية (المفاهيمية) أو النظرية التي ترد إلى ذهنه في أثناء جمع البيانات وتحليلها. بما يعني أن الباحث يدون ملاحظات تأملية عما يتعلمه من البيانات (Hoonard and Hoonard, 2008: 186). وتوفر كتابة المذكرات تسجيلاً للمعاني المشتقة أو المستمدة من البيانات (Groenewald, 2008: 504). وقد راعى الباحث قواعد كتابة المذكرات، والمتمثلة في وجوب أن تتضمن المذكرة الواحدة فكرة واحدة، وأن يُحدد لها عنوان، ويُدون عليها تاريخ. على سبيل المثال، مذكرة (41) - مايو 2022 - إدراك المبحوثين لمدى انتشار الفساد. وقد حققت كتابة المذكرات، والتحليل على هذا النحو التعامل مع عدد أقل من الأفكار والمفاهيم التي مثلت ركيزة للاختزال والتأويل وكتابة التقرير النهائي.

وقد شملت عمليات تحليل البيانات تحليل مضمون التقارير والمؤشرات الآتية: "مؤشر مدركات الفساد" الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية (Corruption Perceptions Index, 2021)، ويُعنى بقياس الفساد في القطاع العام من خلال مجموعة من الاستقصاءات الموجهة للخبراء والتنفيذيين من عدد من المنظمات والجهات الدولية؛ وتقرير التنمية البشرية في مصر: التنمية حق للجميع: مصر المسيرة والمسار (2021)؛

وتقرير حالة السكان في مصر وتبايناتها المكانية (2019)؛ ومؤشر منع ومكافحة الفساد الإداري في مصر (2019)؛ ومؤشر إدراك ومكافحة الفساد الإداري (2020).

وقد وُفّر تحليل المضمون بيانات عن الخطاب الرسمي عن الفساد ومواجهته، والذي قورن في ثنايا البحث بخطاب المبحوثين؛ والإدراك العام وتصورات المبحوثين عن وجود الفساد الإداري وانتشاره في مصر؛ وأبرز مظاهر الفساد في مصر؛ وجهود مكافحة الفساد التي تبذلها الحكومة؛ ومستوى رضا المواطنين عن جهود الجهات الرقابية والمؤسسات السياسية في مكافحة الفساد.

### (3) مدة الدراسة الحقلية:

استغرقت مدة الدراسة الحقلية نحو عامين، إذ بدأت في يوليو عام 2020، وانتهت في يوليو عام 2022.

### سابعاً: نتائج البحث:

يمكن تصنيف نتائج البحث في ضوء أهدافه إلى أربعة مباحث رئيسية: يتناول الأول، تأثير الفساد المتصور في تمثيلات الدولة. ويقارب المبحث الثاني، معاني الفساد وتمثيلاته الثقافية في أذهان المبحوثين. ويتناول المبحث الثالث تأثيرات الفساد المتصور في الثقة السياسية. وأخيراً، يتناول المبحث الرابع، تأثيرات الفساد المتصور في الثقة الاجتماعية.

## المبحث الأول

### الفساد المتصور، وتمثيلات الدولة

عند الحديث عن الدولة، يشير الأفراد بعمامة إلى واحد أو أكثر مما يلي: حكومة، أو نظام حاكم، أو حتى أسرة حاكمة. ويمكن أن تشير الدولة بصورة مماثلة، خصوصاً في لغة الحياة اليومية، إلى الجيش، أو شخص (رئيس نظام حاكم، على سبيل المثال)، أو مكتب في وزارة، أو حتى حزب سياسي بارز (Obeid, 2015: 437).

يركز بعض الباحثين المعاصرين على قوة الفساد الخطابية، متبعين في ذلك حجة أخيل جوبتا Akhil Gupta التي مؤداها أن "خطاب الفساد هو ساحة رئيسة من خلالها يتم تصور وتخيل الدولة، والمواطنين، والتنظيمات والتجمعات الأخرى" (Lazar, 2005: 213). وخطاب الفساد، في رأي "دوجان"، هو أحد الطرق التي من خلالها يؤول الأفراد الدولة والحكومة والسياسة ويتصورونها (Dogan, 2005: 29). وقد نُكر في موضع سابق أن تحليل خطاب الفساد يلفت الانتباه إلى الممارسات الثقافية القوية التي يتم من خلالها تمثيل الدولة رمزياً بالنسبة إلى موظفيها ومواطنيها. وتتشكل تمثيلات الدولة وتتم مخالفتها ومعارضتها وتحويلها في الثقافة الشعبية.

إن كيان الدولة المتماسك، بأية طريقة نعرفه بها، "يعلو" على المجتمع، عن طريق قدرته على الاحتكار المشروع لاستعمال القوة القهرية force - وهو التوصيف الفيبري الذي أطر العديد من المناقشات التي تناولت الدولة. ويطالب منظرو الدولة المعاصرون، ومن أبرزهم ميتشل Mitchell، بنذب وإطراح فكرة الدولة بوصفها "كياناً قائماً بذاته": منفصلاً ومستقلاً عن المجتمع، ومقاربة الدولة باعتباره نتيجة "العمليات اليومية للتنظيم المكاني، والترتيب الزمني، والتعيين والتخصيص الوظيفي، والإشراف والمراقبة، والتمثيل الذي يخلق مظهراً لعالم مُنقسم بصفة أساسية إلى دولة ومجتمع". ينبغي بحث الدولة، إذن، ليس باعتبارها بناءً واقعياً، ولكن بوصفها تأثيراً ميتافيزيقياً قوياً يجعل مثل هذه الأبنية موجودة. لقد تكشفت الدولة بشكل أكبر في أعمالها وممارساتها الحياتية، والمعقدة، واليومية. وقد خلقت تلك الممارسات "تأثيراً" لكيان أكبر قاهر طاع، تتم الخبرة به غالباً بوصفه نتائج "للرأسية والشمول"، على الرغم من أن الخبرة في الدولة تتم أحياناً بمصطلحات التشظي وعدم الاتساق والتناقض. وبهذا

المعنى، يمكن أن يكون الواقع اليومي المعيش للدولة الواحدة ذاته متنوعاً متعدداً (Obeid, 2015: 437-438).

ويحتاج "ميتشل" بأن ظهور الدولة كنظام اجتماعي منفصل ومستقل نسبياً يمثل في حد ذاته تشبيهاً أو تمديد reification تشكلها الممارسات الاجتماعية اليومية. ويذكر أن الكيفية التي يتم بها رسم خط يفصل بين الدولة والمجتمع المدني تصبح ممارسة في القوة والضبط الاجتماعي (8: Sharma and Gupta, 2006). وتدفع سلوكي إسماعيل بأنه عن طرق تأمل الممارسات اليومية العادية للمسؤولين وموظفي الدولة، والطرق التي من خلالها يفاوض المواطنون علاقاتهم بممثلي الدولة، نصل إلى فهم للأشكال المادية للحكومة والضبط، فهم لما يحدث باسم الدولة وما يخبره الأفراد في علاقاتهم بها بوصفها نتيجة، فيتشأ (شيئاً)، أو كائناً صغيراً (Ismail, 2006: xxxi).

إن، ينصب التركيز هنا على استجلاء سياسة الحياة اليومية، على مستوى "الميكرو" لممارسات الحكومة ومسؤوليها وموظفيها، وفضاء الالتقاء والتفاعل الواقعي بين المواطنين والدولة والذي يصوغ خطاب الفساد. على سبيل المثال، يقع التلاقي بين المواطن والدولة في وحدات الإدارة المحلية والمؤسسات الحكومية بعامة. ويتفاعل المواطنون مباشرة، مع ممثلي سلطة الدولة في موقع المسؤولية عن تنفيذ تنوع من السياسات المرتبطة بالنظام العام، والنظافة، وتنظيم إمدادات الغذاء أو التموين، وتقديم الخدمات، وما شابه ذلك. ويتيح تحليل هذه المواجهات والتفاعلات في السياق المصري فهم شيء عن الدولة اليومية (Ismail, 2006: xxxi).

ومجال الممارسات اليومية هو الساحة الرئيسة التي يتعلم فيها الأفراد شيئاً عن الدولة، سواء كان ذلك في ممارسة الوقوف والاصطفاف في طابور للحصول على حصص شهرية، أو إرسال خطاب بالبريد، أو الحصول على بيان رسمي موثق، أو طلب الحصول على جواز سفر، أو دفع الضرائب، أو حضور جلسة استماع في محكمة، أو التعرض لممارسة تفتيشٍ وتحريٍ. وتتشكل الدولة في حيوات الأفراد عن طريق الممارسات العادية للبيروقراطيات. وما تعنيه الدولة للأفراد مثل المسؤولين الحكوميين متموضع داخل بيروقراطية معينة، وكذا ما تعنيه لآخرين، مثل المستفيدين من البرامج الحكومية ومواطنين آخرين، كل ذلك يتشكل عن طريق الإجراءات الروتينية والمتكررة التي تتوخاها البيروقراطيات (12: Sharma and Gupta, 2006).

يجسد ما سبق المعنى وراء مصطلح الدولة اليومية الذي يشير إلى العلاقة اليومية بين المواطنين والدولة؛ والمواجهات والتفاعلات البيروقراطية، وخطابات وممارسات السمسرة والفساد، والحكم المحلي والحوكمة، وشبكات دولة الظل shadow state بين السياسة والبيروقراطية والفاعلين المحليين في الاقتصاد غير الرسمي، وممارسات الدولة المحلية وسياسيات المكان في المدن. الدولة، إذن، ليست شيئاً منفصلاً يؤثر بصورة غير شخصية في المجتمع من أعلى، كما قد يتبدى في خطابات السياسة حول الديمقراطية والمجتمع المدني. لكنها، بدلاً من ذلك، مجال من المستويات والمواقع المترابطة داخلياً، تتوسطها الهويات الطبقيّة والعلاقات ذات المعنى الهادفة التي تتبدد فيها الحدود بين الأدوار العامة والخاصة (Webb, 2013: 367).

والدولة، وفق هذه الرؤية، هي مفهوم علاقي، يتشكل التعبير عنها عن طريق التفاعلات اليومية مع البنية التحتية للخدمات، وتتشكل الدولة من التفاعلات بين الحكم من أعلى، وتكتيكات المواطنين وتفاوضاتهم من أسفل. وإتساقاً مع الأساليب الإثنوجرافية في مقارنة الدول، لا نهدف إلى مقارنة الدولة باعتبارها كياناً متماسكاً قائماً، ولكن بالأحرى باعتبارها متنوعة وتدعمها سرديات وخبرات معينة لذوات المواطنين. ويمكن التركيز على الخبرات والسرديات اليومية من تأمل الدولة ليس باعتبارها كياناً مجرداً، ولكن باعتبارها كياناً متشكلاً ناشئاً، وعلاقياً، وعملياتياً، ومطمورة في العمليات التاريخية والسياسية والسياقية (Rodina and Harris, 2016: 339).

باختصار، الدولة اليومية، هي فضاء الالتقاء والتفاعل اليومي الواقعي بين المواطنين من ناحية، والدولة بمؤسساتها وسلطاتها التنظيمية الانضباطية من ناحية أخرى. ويشكل هذا التفاعل صورة الدولة وتمثيلاتها الثقافية وما تعنيه للمواطن، وماهية الدولة وما ينبغي أن تفعله وتقوم به، وأين تتموضع حدودها، وموقع المواطنين في علاقتهم بمؤسسات الدولة. ويطغى على تمثيلات الدولة اليومية لدى المواطنين خطاب الفساد وتصور لفساد متفشٍ تعانيه مصر كغيرها من الدول، وقد أدركت نتائجه السلبية على التنمية والاقتصاد والثقة السياسية.

وقد سجل مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية أعلى نقاط في تاريخه عام 2014 بنحو 37 نقطة، بينما انخفض في الأعوام 2015 و2016

و2017 ليصل إلى 36 و34 و32 نقطة على التوالي؛ لتحل مصر المرتبة (117) وفقاً لمؤشر مدركات الفساد للعام 2017 (Corruption Perceptions Index, 2017). ثم أخذ المؤشر في الارتفاع مرة أخرى في عامي 2018 و2019 ليصل عدد النقاط إلى 35 نقطة (تقرير التنمية البشرية في مصر، 2021: 210). لتحل مصر المرتبة (105) عام 2018، والمرتبة (106) عام 2019 (Corruption Perceptions Index, 2019). ثم عاود المؤشر إلى الانخفاض مرة أخرى عام 2020 ليصل إلى 33 نقطة (تقرير التنمية البشرية في مصر، 2021: 210). لتحل مصر المرتبة (117). وتتجلى مشكلة الفساد، ويتشكل خطابه، في تفاعلات المواطنين مع مؤسسات الدولة اليومية ومناشطها، خاصة المحليات أو وحدات الإدارة المحلية. وتتمثل الوحدات الإدارية المحلية، طبقاً للمادة (1) من قانون الإدارة المحلية رقم 43 لعام 1979، في المحافظات والمراكز والمدن والأحياء والقرى، ويكون لكلٍ منها الشخصية الاعتبارية. وتنص المادة (2) من القانون على مسؤوليات وحدات الإدارات المحلية وتشمل: (أ) تتولى، في حدود السياسة العامة للدولة، إنشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة في دائرتها. (ب) تتولى هذه الوحدات، كل في نطاق اختصاصها، جميع الاختصاصات المنوطة بالوزارات بمقتضى القوانين واللوائح المعمول بها، وذلك فيما عدا المرافق القومية (التي يتسع نطاق نشاطها ليشمل سائر أقاليم الدولة وللکافة كالبريد والأمن والسكك الحديدية.... إلخ) أو ذات الطبيعة الخاصة التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية (جرجس، 2021: 7).

وتندد الدولة بفساد المحليات منذ فترة طويلة. تبدى ذلك باعتراف زكريا عزمي، رئيس ديوان رئيس الجمهورية سابقاً، وأحد رموز نظام مبارك، تحت قبة البرلمان بأن الفساد في المحليات وصل "للرُكْب"، وهو ما اعتُبر دليلاً على أن المجالس المحلية بؤرة رئيسة من بؤر الفساد في المجتمع المصري. وقد رصد أحد تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات الذي راقب على المحليات في الفترة من يوليو 2009 إلى يوليو 2010 مخالفات هائلة في المجالس المحلية بلغت نحو 258 مليون جنيه، وتتضمن هذه المخالفات تلاعباً في أعمال التوريدات، وسرقة صناديق الحسابات الخاصة، والاختلاس، والاستيلاء على محتويات المخازن والممتلكات الحكومية، بالإضافة إلى

التعديت على أراضى الدولة. ناهىك عن الخدماء الأساسية المتهورة، خاصة على المستويين الصحى والتعللىمى، المقدمة للمواطنىن؛ وتدنى مستوى النظافة العامة فى مآآلف المحافظاء (مآسن، 2012).

وتعد الرشاوى من أشكال الفساد البارزة والمستمرة فى قاء التنمية المحلية. وفى داخل وءاء الإءارة المحلية بمآلف المحافظاء تبرز آاء الرشوة التى ىطلب فىها مسؤولون وموظفون محلىون رشاوى من المواطنىن مقابل توفير آءمة عامة لهم أو لآل مشكلة تواجههم. وىمكن طلب الرشاوى وعرضها للإسراع فى إجراءاء منح التراخىص والوائآ الرسمى للأنشآة القانونىة بما فى ذلك تسجىل المنظمات أو الشرآاء أو إذن للبناء.

وتوفر مآالفاء البناء غير القانونى دلىلاً على تفاقم الرشوة والفساء فى قاءاء التنمية المحلية، تعرض آىاة المواطنىن للآطر، وتؤآر سلباً فى الأاآصاد الوطنى. وقد نآرت وزارة الإسكان والمآآمعاء العمرانىة عام 2018 أن 90% من إآمالى العقاراء (نآو 4,9 ملىون مبنى) غير متوافقة مع قوانىن البناء، ومن بىنها 948,317 مبنى تم بناؤه من دون تراخىص. ومن المهم أن نذكر آهود السلطاء المصرىة فى آغىىر قوانىن البناء للآ من هآه المآالفاء (آرآس، 2021: 8، 9).

ومن أشكال الفساد فى وءاء الإءارات المحلية الأآآلاس والإضرار بالمال العام. وىآبءى فى قاءاء التنمية المحلية فساءً ىآلق بآآقىم الآءماء والمرافق العامة، من أبرز أشكاله آزوىء المواطنىن بآءماء ومرافق عامة ردىئة الآوءة. على سبىل المآال، ىعانى بعض المواطنىن فى بعض المحافظاء نقص المىاه. ووفقاً لمنظمة الشفافىة الدولىة فإن الفساد فى قاء آءماء المىاه والصراف الصحى ىقلل من آوءة وتوافر الآءماء على نآو ىؤءى إلى انآآار الأمراض (آرآس، 2021: 9، 10).

ىصور أصحاب المنآور المعىارى الدولة باآآبارها إما فاعلاً ضعيفاً ىآاول فرض معاىىر وقوانىن مناهضة للفساء، أو فاعلاً آشرىعياً لمعاىىر خاصة آزىء عءم المساءلة (Torsello and Venard, 2015: 25). بىء أنه فى كل الأحوال تستعمل الدولة أو الآوءمة آآاب الفساد فى اسآعاءة آفة المواطنىن وآءعىم قوتها. وىعنى ذلك أن إءانة الفساد وكذا إدراكه وآصوره مآطور آآافياً (Torsello and Venard, 2015: 28)؛ إن

تجعل الدولة خطاب مكافحة الفساد جزءاً من ثقافة الحكم. ويلقي مفهوم ثقافات الحكم governing cultures المعاصر الضوء على العلاقات الدينامية والمتعددة بين الثقافات والحكومات؛ ويعين التعقيدات المتنوعة للأطر القانونية – المؤسسية، والاجتماعية، والمادية، والخطابية التي تحدد الحكم السياسي. وفيما يتعلق بالحكومة ينصب التركيز على الأنماط والمستويات المتعددة للعمليات الثقافية التي تؤثر في الفاعلين الحكوميين بطرق مختلفة ومتناقضة أحياناً. وتتشكل آليات العمل الداخلية للكيانات الحكومية، بما في ذلك الإجراءات والأطر المؤسسية، بالمعتقدات والممارسات الثقافية (Coulter and Schumann, 2012: 2- 3). وتتصادم تمثيلات وتصورات ثقافة الحكم مع تمثيلات وتصورات ثقافة المحكومين في كثير من الأحيان. ويفرز هذا التصادم امتثالاً أو مقاومة من جانب المواطنين. وتهدف الدولة في حالة خطاب الفساد إلى جعل تمثيلاتها الخاصة بمكافحة الفساد متناغمة ومتوافقة مع تمثيلات المواطنين.

ويشير الخطاب الرسمي للفساد، الذي يمثل جزءاً من ثقافة الحكم، إلى أن مصر تعاني الفسادَ كغيرها من الدول. وقد حرصت الحكومة خلال السنوات الماضية على اتخاذ عدة خطوات تنفيذية بقصد مكافحة الفساد. ويتضمن الإطار القانوني لمكافحة الفساد عدداً من القوانين تنظم أعمال الجهات والأجهزة العاملة في المجال، مثل تجريم كثير من جرائم الفساد التي أوردتها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ومن أهم التشريعات، في هذا الصدد، قانون العقوبات وتعديلاته، ويتضمن حزمة من الأحكام التي تُجرّم الرشوة، واختلاس المال العام، وجرائم التزوير. وتتضمن هذه القوانين، قانون الجهاز المركزي للمحاسبات المعني بتحقيق الرقابة على أموال الدولة وأموال الأشخاص العامة الأخرى، وقانون الكسب غير المشروع المعني بملاحقة الإثراء غير المشروع، وقانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة، وقانون غسيل الأموال (تقرير التنمية البشرية في مصر، 2021: 222).

وقد صدر القانون 2017/207 بشأن تعديل أحكام القانون رقم 1964/54 بإعادة تنظيم هيئة الرقابة الإدارية، ليضيف عدداً من المهام للهيئة، منها وضع ومتابعة الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، والعمل على نشر قيم النزاهة والشفافية. ومن ثم أعدت الهيئة الإصدار الأول من الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

2014-2018. وقد نتج منه عدة ممارسات، منها إصدار قانون الخدمة المدنية، وقانون الاستثمار، وإعداد مؤشر وطني لقياس مدركات الفساد، وإطلاق مدونات السلوك الوظيفي للعاملين في الجهاز الإداري للدولة. كما صدر قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم 182/2018، ويعمل على تعزيز مكافحة الفساد والشفافية والإنصاف في المشتريات الحكومية والمنافسة. وأعدت هيئة الرقابة الإدارية، في وقت لاحق، الإصدار الثاني من الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (2019-2022)، والذي يركز على قضايا الإصلاح الإداري والتشريعي وتحديث الإجراءات القضائية وتعزيز الشفافية والنزاهة والمشاركة ورفع الوعي (تقرير التنمية البشرية في مصر، 2021: 222).

وحرى بالذكر أن ثمة جهات رقابية أخرى، إلى جانب هيئة الرقابة الإدارية، تسهم في تعزيز مبدأ المساءلة ومكافحة الفساد، مثل الجهاز المركزي للمحاسبات، والهيئة العامة للرقابة المالية، وهيئة الرقابة الدوائية، ومصلحة الرقابة الصناعية، هذا بالإضافة إلى جهات إنفاذ القانون (تقرير التنمية البشرية في مصر، 2021: 222).

وتبذل الحكومة جهوداً لمكافحة الفساد يبرزها خطابها الرسمي، منها على سبيل المثال، تكثيف الجهود عام 2019 لضبط وقائع الفساد داخل مؤسسات الدولة والمخالفات التي قد يقوم بها الموظف العام على اختلاف المناصب التي يتولاها واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة حياله (مؤشر إدراك ومكافحة الفساد الإداري، 2020).

وتستعمل الدولة خطاب مكافحة الفساد في استعادة الثقة، وذلك عن طريق التأكيد على إثمار جهودها في مجال مكافحة الفساد. يتبدى ذلك في نتائج مؤشر منع ومكافحة الفساد الإداري في مصر، الصادر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء (2019). إذ تشير نتائج مؤشر إدراك الفساد الإداري في مصر إلى أن الفساد صار أقل انتشاراً عام 2018 مقارنة بعامي 2016 و2017. كما انخفض الإدراك العام للفساد الإداري أكثر من (12) درجة مقارنة بعام 2016 نتيجة الجهود الحكومية المبذولة لمنع ومكافحة الفساد الإداري في مصر في إطار الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد. ومن نتائج المؤشر أن 52,6% من المواطنين لديهم قناعة بأن الحكومة جادة في جهودها للحد من ظاهرة الفساد الإداري عام 2018 (مؤشر منع ومكافحة الفساد الإداري في مصر، 2019).

وتشير نتائج مؤشر منع ومكافحة الفساد الإداري في مصر (2020) إلى أن قيمة المؤشر العام لإدراك ومكافحة الفساد الإداري قد سجلت 59,5 درجة عام 2019. كما انخفض الإدراك العام لوجود الفساد الإداري وانتشاره في مصر عام 2019 مقارنة بعام 2018؛ حيث سجلت قيمة المؤشر العام لإدراك الفساد الإداري في مصر 49,0 درجة عام 2019 مقابل 43,5 درجة عام 2018. مما يشير إلى أن الفساد صار أقل انتشاراً عام 2019. وانخفض إدراك المواطنين لوجود الفساد الإداري وانتشاره في مصر عام 2019 مقارنة بعام 2018؛ حيث سجل المؤشر العام لإدراك المواطنين للفساد الإداري 33,4 درجة عام 2019 مقابل 301 درجة عام 2018 (مؤشر إدراك ومكافحة الفساد الإداري، 2020). ويشير المؤشر نفسه إلى أن 70,9% من المواطنين لديهم قناعة بأن الحكومة جادة في جهودها للحد من ظاهرة الفساد الإداري عام 2019 مقابل 6,7% يرون أنها غير جادة. وأن 84,8% من المواطنين أعربوا عن رضاهم عن جهود الجهات الرقابية في مكافحة الفساد عام 2019 مقابل 15,2% أشاروا إلى عدم رضاهم عن هذه الجهود (مؤشر إدراك ومكافحة الفساد الإداري، 2020).

وهكذا، تتوافق نتائج البحث مع المنظور التأويلي الذي يشير إلى أن الفساد فضاء تتشابك من خلاله الدولة مع الممارسات والعلاقات وحتى الأخلاقيات الاجتماعية، وتبدو الدولة بتأثيره مفككة ولا مركزية بصورة كبيرة. ومع ذلك، فإن الإشارة إلى الفساد في الخطابات الرسمية أو العامة، خاصة من خلال السياسة، يعيد الدولة مرة أخرى إلى الصدارة ويؤكد حضورها وقوتها.

والظاهر أن المواطنين يجابهون معايير الدولة وتمثيلاتها السابقة للفساد، وخطاب الفساد الرسمي، بمعايير وتمثيلات وخطاب آخر يبرز قصور أداء الدولة في مواجهة الفساد. ويشير مصطلح التمثيلات في هذا السياق إلى حزمة التصورات والأفكار والمعاني التي تشكلت نتيجة للتفاعل الاجتماعي مع الحكومة ومؤسساتها وممارساتها ومخرجات أداؤها، أو من التفاعل بين ثقافة الحكم وثقافة المحكومين.

إذ يؤثر الفساد المتصور في التصور الثقافي للدولة وتمثيلاتها كما سوف تبين نتائج البحث؛ وبالتالي، يمكن اعتبار خطاب الفساد الشعبي أو غير الرسمي أداة مقاومة واتصال في آن معاً. ووفقاً للمنظور التأويلي المتأثر بـ "فوكو"، ثمة تأثيران متناقضان

لاستعمال مصطلح "الفساد" وخطابه في المجال العام. فمن ناحية، قد يسهم الخطاب الشعبي واسع الانتشار عن الفساد في تقوية أواصر الانتماء الاجتماعية، والمشاركة، والهوية المشتركة. ويتحقق ذلك حين يجتمع الأفراد على إدانة الفساد والضرر الذي يلحقه بنسيج المجتمع. ومن ناحية أخرى يمكن أن يخفض التعرض للإدانات الشعبية العامة المتكررة للفساد مستوى الثقة السياسية أو الثقة في المؤسسات السياسية.

الفساد، كما تبين من قبل، هو لغة شارحة تتيح، في الاستعمال اليومي والنقاش العام للفساد، فرصاً للمواطنين لتواصل القلق، والهموم والأفكار حول مجتمعهم. وهذه النقاشات والحوارات المستمرة في الحياة اليومية والميديا عن الفساد توضح أن الفساد يمكن أن يكون فرصة للاتصال، سواء بشكل صريح أو خفي. ويستعمل الفساد كمعيار لتقييم كفاءة المؤسسات التنظيمية والانضباطية المختلفة.

واضح أن ثمة أصرة تربط بين المجال العام، وخطاب الفساد، والثقة السياسية. ويؤثر المجال العام، الذي يحتضن قضايا الفساد وخطابه ونقاشاته، في الثقة السياسية، وتسهم الميديا في إبراز هذه القضية وذلك الخطاب وتلك النقاشات، وبالتالي تفاقم الارتياح السياسي وانعدام الثقة. وتتألف الثقة السياسية من توقع المواطنين أن الفاعلين السياسيين سوف يسلكون على نحو منصف - أي بما يحقق مصلحة المجتمع بعامة، وليس بما يحقق مصلحته الشخصية - وأنهم قادرون على تدعيم الصالح الاجتماعي وتعزيزه. ويشمل ذلك الثقة في المؤسسات السياسية مثل الحكومة والبرلمان أو المحكمة العليا. وتكمن الثقة في المؤسسات خلف فعالية العملية الديمقراطية وتدعم وجود بيئة سياسية صحية. وقد عبر الباحثون عن اهتمام بانحسار الثقة العامة في المؤسسات السياسية وحاولوا تحديد العوامل التي أسهمت في هذه العملية، والتي من أبرزها الفساد المتصور (Yariv, et al., 2009: 403).

وتعد الثقة السياسية والثقة المؤسسية معاً جزءاً مما أطلق عليه "أوسلانر" Uslaner "الثقة الإستراتيجية" strategic trust، والتي تستهدف أشياء نعرفها ومألوفة بالنسبة إلينا، وهي نتيجة لتفاعلاتنا الماضية مع هذه الأشياء (وذلك في تقابل وتعارض مع الثقة الأخلاقية moralistic trust، التي تمثل الاعتقاد في أن الآخرين عموماً يشتركون في قيمك الأساسية، ومن ثم يجب التعامل معهم كما تحب أن يتعاملوا

معك). لذلك تركز الثقة الإستراتيجية بدرجة كبيرة على الخبرات السابقة؛ معلومات عما إذا كان السياسيون قد انتهكوا ثقة المواطنين في الماضي، ومعلومات عن خبرات فساد تعرض لها المواطنون في تفاعلاتهم اليومية مع المؤسسات الحكومية، وهي معلومات حاسمة بالنسبة إلى الثقة السياسية المستقبلية. وحقيقة أن معظم هذه المعلومات يُتوقع أن تصدر عن مصادر إعلامية، تدعو إلى البحث حول إسهام التعرض لوسائل الإعلام والمجال العام في خلق الثقة السياسية (Yariv, et al., 2009: 403).

الظاهر، إذن، أن ثمة ارتباطاً بين التعرض لوسائل الإعلام وعرضها للسياسة وقضايا الفساد من ناحية، وتشكل تمثيلات سلبية للدولة وانحسار الثقة في المؤسسات الديمقراطية من ناحية أخرى. كذلك توفر الدراسات الحديثة دلائل على وجود ثمة ارتباط بين التعرض للأخبار، وانحسار الثقة في الدولة والمؤسسات الديمقراطية والثقة في السياسيين. وتدعم الميديا التصورات المختلفة للمؤسسات السياسية. وتقدم الكوميديا السياسية، وربما البرامج الحوارية، والبرامج الساخرة، السياسة بصورة سلبية، ومن ثم يكون لها تأثير سلبي على ثقة المشاهدين وتصورهم للدولة (Yariv, et al., 2009: 403, 406).

ويحتاج بعض الباحثين بأن الارتياح في السياسيين ناتج من المعلومات. إذ يحصل المواطنون على معلوماتهم حول الساسة والسياسة عن طريق الميديا خاصة التلفاز والميديا الإلكترونية. وتؤدي زيادة التعرض للميديا إلى زيادة الارتياح في الساسة. ويذهب "بوتنام" أبعد من ذلك فيشير إلى أن التلفاز مسؤول عن تآكل معمم لأشكال الثقة كافة، سواء سياسية أو بين شخصية. ومع ذلك، رفضت "بيبا نوريس" هذا الادعاء مؤكدة على أن التأثيرات السلبية قصيرة المدى لمشاهدة الأخبار التلفزيونية قد تمت المبالغة والمغالاة بشأنها، وأن المستويات المتزايدة للتعرض للميديا يمكن أن تكون مفيدة للمشاركة المدنية والثقة السياسية (Power and Jamison, 2005: 59, 60).

وتدعم نتائج مؤشر منع ومكافحة الفساد الإداري في مصر فرضيات تأثير الميديا والمجال العام الرقمي في إدراك المواطنين لوجود الفساد وانتشاره. إذ تشير إلى أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للمواطنين ازداد إدراكهم لوجود الفساد الإداري وانتشاره نتيجة زيادة القدرة على الوصول إلى مصادر المعلومات بوسائل الإعلام المختلفة، إضافة إلى زيادة حجم التعامل مع الجهاز الإداري للدولة (مؤشر منع ومكافحة الفساد الإداري في مصر، 2019).

وتشير نتائج البحث وتصورات المبحوثين إلى أن التشكيك فيما تبذله الحكومات المتعاقبة ومؤسسات الدولة من جهود يرجع إلى ما تثيره وسائل الإعلام من أخبار عن فساد مسؤولين وسياسيين وإداريين بنسبة 29,7%؛ وإلى التشكيك في العملية الانتخابية ونتائج العملية السياسية بنسبة 22,8%؛ وإلى ندرة المعلومات بنسبة 17,6%؛ وإلى السخرية من أداء الحكومة على نحو قد يراه البعض معوقاً بنسبة 16,7%؛ وإلى تهميش واستبعاد جماعات معينة من التمثيل السياسي بنسبة 12,9%. ومع ذلك، تشير البيانات الإثنوجرافية إلى أن هذه العوامل والمسببات مجتمعة تدفع إلى التشكيك والارتياح في الحكومة ومؤسساتها: "عدم نشر الصورة الإيجابية ونشر الصورة السلبية.. بعض الأخبار قد تكون غير صحيحة ولكن الأكثر خطأ عدم اتخاذ القرار مبكراً".

ويصوغ ما تثيره الميديا، ومنها وسائل التواصل الاجتماعي، بدرجة معينة، الأحكام التي يصدرها المواطن على سلوك الفساد لدى المسؤولين والموظفين الحكوميين. وذلك نتيجة مبالغات أو شائعات تنضوي عليها مواد تنشرها الميديا: "الفساد موجود ولكن وسائل الإعلام تبالغ.. مصدر المواطن شائعات متداولة على وسائل التواصل الاجتماعي". ومع ذلك يشير بعض المبحوثين إلى أن أحكامهم على سلوك الفساد الصادر عن موظفين حكوميين تستند إلى تجارب وخبرات شخصية وحقائق: "يحكم المواطن بناء على سلوكيات يراها في الواقع وليس شائعات.. بناءً على تجارب شخصية أعرفها بنفسي.. بعض الأفراد بيتخذوا الفساد مهنة في المصالح الحكومية". ومن هذه التجارب والخبرات تقديم رشاوى أحياناً عند استخراج مستندات أو أوراق رسمية مثل شهادة الميلاد أو البطاقة الشخصية أو رخصة القيادة أو السيارة، أو تقديم رشاوى لدفع موظفي وزارة التموين إلى التستر على مخالفات في وزن رغيف الخبز وسرقة الدقيق: "تدفع علشان تخلص أي ورقة.. دا الحكم".

يتضح مما سبق قوة تأثير الميديا، خاصة الميديا الإلكترونية وما تنشره من مواد يغلب عليها السخرية والارتياح، في إدراك وجود الفساد، ومستوى الثقة السياسية، وبالتالي في تصور الدولة وتمثيلاتهما.

ويشكل خطاب الفساد التصور الثقافي للدولة؛ أي الكيفية التي من خلالها يتصور الأفراد الدولة بناءً على التفاعلات الماثلة بين عوالم الدولة وعوالم اللادولة (Sharma and Gupta, 2006: 10). إذ يرتسم الحد الفاصل بين عوالم الدولة

واللادولة عن طريق الممارسات الثقافية الخلفية التي تصدر عن البيروقراطيات، وتفاعلات الأفراد أو المواطنين مع تلك الممارسات وتفاوضهم معها (Sharma and Gupta, 2006: 17, 20). إن انتشار أساليب التنظيم والحكومة عبر المجتمع يبرز حوكمة governmentalization المجتمع، على حد تعبير "فوكو". وتعد الممارسات البيروقراطية ميكانزماً حاسماً يتم عن طريقه إنتاج التأثير التحويلي للدولة ويُعاد إنتاجه. وتعد الممارسات اليومية مهمة لأنها ممارسات دالة signifying practices. يحيلنا ذلك إلى العلاقة المركبة المعقدة بين هذه الممارسات ومجال دوران تمثيلات الدولة (Sharma and Gupta, 2006: 17 - 18). إذن، تؤثر الممارسات البيروقراطية واليومية في تصورات المواطنين وتوقعاتهم حيال الدولة. وتشير التفاعلات اليومية بين الأفراد وممثلي الدولة إلى تأثيرات ممارسات الحكم في الحياة اليومية للمواطنين، والعديد من أشكال المقاومة اليومية (Nuijten, 2003: 6).

يشي ذلك بأن مواجهات الدولة اليومية وتفاعلاتها لا تشكل خيال الأفراد وتصورهم لماهية الدولة، وكيف يتم ترسيم حدودها فحسب، لكنها أيضاً تمكّن الأفراد من ابتكار إستراتيجيات للمقاومة لتلك الدولة المتصورة. ويتعلم الأفراد الذين يمثلون أهدافاً لبرامج الدولة، ومن ثم يقعون خارج البيروقراطيات، استعمال ذات الأساليب التي يستعملها ممثلو الدولة على المستوى الأدنى لتخريب أوامر الدولة الرسمية وتعويقها. يبيّن كل ما سبق أسباب اعتبار الدول مظاهر وموجودات ونتائج ثقافية (Sharma and Gupta, 2006: 17, 20).

ويحتاج "ديلا بورتا"، عن طريق الدمج بين فرضية الأداء ونظرية رأس المال الاجتماعي، بأن الفساد يؤدي إلى سوء الأداء الحكومي، ويخفض الثقة في البيروقراطية الحكومية وقدرة الحكومة على تلبية مطالب المواطنين (Power and Jamison, 2005: 59). ويؤثر كل ذلك سلبياً في تصور الدولة أو تمثيلاتها أو معناها في أذهان المواطنين.

وتكشف نتائج المقابلات عن أنه من المعاني الثقافية للدولة في أذهان الباحثين أنها سلطة قاهرة جائرة يتخلل الفساد جسدها وينخره. كما أن مسؤوليها قد شغلوا مناصبهم بناءً على الوساطة والمحسوبية، ولا يكثرثون إلا بتحقيق مصالحهم الشخصية: "الدولة سلطات تعمل لمصلحة الأقوى .. الدولة يعني مفيش عدل وفيه

فساد". وتتفق نتائج البحث مع ما تكشّف عن أدبيات البحوث الأنثروبولوجية من أن الفساد يتخلل مستويات الدولة والمجتمع كافة؛ من التفاعلات اليومية بين المواطنين العاديين والمسؤولين الحكوميين على المستوى الأدنى، إلى ممارسات الفساد الحكومي المستفحل التي تشمل المسؤولين الحكوميين على المستوى الأعلى (Urinbojev and Svensson, 2018: 192).

ويغلب على توقعات المبحوثين، فيما يتعلق بتصور الدولة وتمثيلها ورعاية المواطنين وتقديم الخدمات الأساسية، توقع بذل الدولة مزيداً من الجهد لمكافحة الفساد المستشري: "أتمنى المزيد من الحضور في القضاء على الفساد والمحسوبية وتحقيق العدالة". ويخلق الفساد وخطابه شعوراً بحضور سلبي للدولة في الحياة اليومية. ذلك أن الدولة في خطاب الفساد تعاني الفساد بأشكاله خاصة الرشوة، والمحسوبية، والاختلاس، وسرقة المال العام. ويشير خطاب الفساد إلى التمييز في فرص شغل الوظائف العامة والترقي. وتدعم تفاعلات المواطنين اليومية مع الجهاز الإداري للدولة فكرة الحضور السلبي تلك، إذ تسود تصورات عن الفساد كمدد للحصول على بعض الخدمات: "لما تروح السجل المدني أو أي مصلحة حكومية أحياناً بتدفع عشان تعدي".

ويخلق تصور الدولة على هذا النحو، وخطاب الفساد الشعبي، عدم رضا أو استياءً من الطريقة التي تؤدي بها الحكومة أعمالها ومهامها. إذ يشير معظم المبحوثين إلى أن الحكومة لا تبذل ما يكفي من جهود للقضاء على الفساد، أو أن منظومة الفساد قوية تقاوم جهود الحكومة الهادفة إلى تفكيكها. وتوصم الحكومة أحياناً بعدم الاكتراث بمكافحة الفساد، كما يوصف المسؤولون الحكوميون بأنهم لا يكثرثون إلا بسلطاتهم ومراكزهم ومصالحتهم: "الفساد والرشوة والمحسوبية من الحاجات اللي مش بصالها الحكومة".

ويشير معظم الشباب -من حالات البحث- إلى استشراف الفساد في المؤسسات والإدارات الحكومية، ويروج خطاب الفساد لتمييز يعانیه الفقراء والمفتقرون إلى القوة الذين يجدون صعوبة بالغة في الحصول على خدمات معينة توفرها الإدارات الحكومية، ويخلق ذلك استياءً من أداء الحكومة وعدم ثقة في مؤسساتها: "كل شيء يسير بالواسطة والمجاملات والمحسوبية .. غير راضى عن أداء الحكومة .. اللي يدفع تتم مصلحته واللي مش معاه أصبر لحد ما تفرج".

وتوضح الملاحظة بالمشاركة الاستياء من أداء الحكومة والفساد في بعض الوزارات والمؤسسات الحكومية. إذ يشير خطاب المبحوثين عن الفساد إلى قصور في أداء وزارة الإسكان يتمثل في غياب عدالة التوزيع والرقابة، واستشراء الوساطة والمحسوبة في منح وحدات الإسكان الاجتماعي على نحو يحرم الفئات الأكثر احتياجاً من الحصول على تلك الوحدات: "ناس كتير بياخدوا شقق بالوساطة وهم مش محتاجينها فعلاً". كذلك يشير المبحوثون إلى بعض مظاهر الفساد في الخدمات التي يقدمها التأمين الصحي منها الوساطة والمحسوبة كشرط لتيسير الحصول على الخدمة، إضافة إلى ما يشاع عن سرقة الأدوية، والإهمال الشديد، وتردّي جودة الخدمة، وافتقار مقدمي الخدمة إلى الكفاءة: "لازم يكون ليك حد في التأمين علشان تنجز اللي أنت عايزة .. العمل يقوم على الوساطة والمساندة من حد معروف".

وفيما يتعلق بأداء وزارة التضامن الاجتماعي، يتصور المبحوثون وجود بعض مظاهر الفساد تتمثل في المحسوبة، وإهمال الفئات الأكثر احتياجاً والمفتقرين إلى القوة: "أخذ المستويات العليا حق المواطن الفقير غير القادر على العمل والدخل الضعيف". أما عن أداء وزارة التموين فيتصور المبحوثون وجود بعض مظاهر الفساد من أبرزها الرشاوى التي تحول دون الرقابة على التجار والباعة وغيرهم على نحو يؤدي إلى انتشار السلع منتهية الصلاحية أحياناً، والتفاوت الكبير في أسعار السلع من منطقة إلى أخرى، ومن تاجر إلى آخر: "التجار الكبار الجشعين لا يخضعون للرقابة .. مفيش رقابة ولا نيلة على الأسواق والأسعار". ويعدُّ البعض ضعف الرقابة أو غيابها كلية مظهراً من مظاهر الفساد.

وتعاني الإدارات التعليمية بعض مظاهر الفساد، إضافة إلى سوء معاملة المواطنين وإرهاقهم بإجراءات بيروقراطية معقدة، وقصور الدور الرقابي المنوط بتلك الإدارات على نحو يقضي إلى تنامي بعض صور الفساد، ومنها جمع بعض المدارس الحكومية تبرعات بشكل غير قانوني، تتمثل في أجهزة أو مستلزمات معينة: "كنت عايز شهادة مطلعتش إلا بعد مدفعت مبلغ مالي .. طول وقت استخراج الأوراق". وتعاني وزارة القوى العاملة المحسوبة والإجراءات البيروقراطية المعقدة. وفيما يتعلق بمصلحة الضرائب، يعدُّ المبحوثون غياب العدالة الضريبية، ومساواة النظام

الضريبي بين الأغنياء والفقراء، مظهراً من مظاهر الفساد، ويطالبون بعدالة ضريبية تحقق تخفيض العبء الضريبي على محدودي ومتوسطي الدخل، وأن يدفع أصحاب الدخل المرتفعة نسبة عالية من دخولهم كضريبة.

ويدعم التفاعل مع الدولة اليومية خطاب الفساد، وبالتالي الاستياء من أداء المؤسسات والإدارات الحكومية. يتكشّف ذلك في تقييم المبحوثين لأداء هذه المؤسسات والإدارات فيما يتعلق باستخراج الأوراق الرسمية، واستخراج تراخيص البناء، والتعامل مع الإدارات الحكومية البيروقراطية أو الإدارات المحلية لإنجاز مهام معينة.

وفيما يتعلق باستخراج الأوراق الرسمية - كالبطاقة الشخصية، أو جواز السفر، أو شهادات الميلاد والوفاة... إلخ - يشير بعض المبحوثون إلى خبرتهم بمظاهر فساد معينة، منها الرشوة والمحسوبية والتمييز، إضافة إلى ضعف الرقابة والمماطلة والتسويق لإنجاز مهام معينة، وتعدّد الإجراءات البيروقراطية: "الموظف لا يهتم بالعمال ولا الفقراء إلا إذا كان عندهم واسطة .. المواطن العادي هو اللي بيتعب لكن المعارف لا .. عندما أرى المحسوبية في هذه المؤسسات أشعر بالحزي". وتتبدى مظاهر الفساد تلك بصورة أجلي عند استخراج تراخيص البناء خصوصاً في المدن مقارنة بالريف. إذ يشير المبحوثون إلى بعض مظاهر الفساد تتمثل في الرشوة والمحسوبية، وينتج منها تغييب الرقابة، وبالتالي مخالفات بناء جسيمة تهدد أرواح المواطنين، وتواصل البناء على الأراضي الزراعية على نحو يقلص المساحات المزروعة وإنتاجيتها: "فساد غير متناه من الموظفين .. فيه فساد في المحليات ورشاوى وكوسة كثير .. رشاوى وأبنية تشيد بالمخالفة للقانون". وعلى الرغم من الاستياء من مظاهر الفساد تلك، يبرر المبحوثون اللجوء إليها نظراً لتعدّد الإجراءات الإدارية واستغراقها فترة طويلة، وارتفاع تكلفة استخراج التراخيص، وهروباً من مماطلة الموظفين المقصودة أحياناً.

ويشير المبحوثون إلى أن التعامل اليومي مع الإدارات الحكومية البيروقراطية، كمكاتب البريد والسنترالات والبنوك الحكومية والمستشفيات الحكومية، بقصد الحصول على خدمات معينة، تشوبه بعض ممارسات الفساد من أبرزها الوساطة والرشوة التي يُدفع إليها المستفيدون عن طريق تعمد إساءة المعاملة وتعقيد الإجراءات وتكاسل بعض الموظفين: "تختلف باختلاف الإدارة .. الموظفين غير متعاونين بيعاملونا كأننا شغالين عندهم .. كل حاجة بناخذ وقت وبنتعّب وبنتعذب لغاية منعملها".

وتكشف توقعات المبحوثين فيما يتعلق بتحسين أداء الإدارات المحلية والخدمة العامة عن بعض سمات خطاب الفساد الشعبي، وممارسات الفساد التي تدعم هذا الخطاب وتعيد إنتاجه. إن يشير خطاب الفساد إلى استثناء الفساد في الإدارات المحلية وتفاقمه: "الإدارات المحلية الفساد فيها للركب من أيام مبارك أما الآن فلشعر الرأس". وتتمحور معظم التوقعات حول القضاء على الرشوة والمحسوبية وعدم التباطؤ في تقديم الخدمة: "قضاء مصالح الشعب من غير أي رشوة وبدون تأخير أو واسطة أو محسوبية أو رشوة". وتكشف هذه التوقعات عن استياء من أداء الحكومة وانخفاض الثقة في مؤسساتها نتيجة الفساد: "الفساد لا يخفى على أحد .. فإذا كنت مواطن عادى لا سلطة لي ولا قوة لا أتمكن من إنهاء أي مصلحة".

وتدور بعض التوقعات حول إحكام الرقابة على المستويات كافة، ومحاسبة مرتكبي مخالفات الفساد بأشكاله المتنوعة وعزلهم: عزل كل الفاسدين من مناصبهم لانتشار الرشاوي"، واختيار الأكفأ لشغل المناصب المختلفة، وعدم التمييز في معاملة المواطنين والعمل للمصالح العام، والجدية والنزاهة في أداء العمل، وزيادة رواتب الموظفين، وإجراء انتخابات نزيهة بعيداً عن أية مؤثرات، وضمان استقلال الإدارات المحلية، والمضي قدماً في إستراتيجية التحول الرقمي: "العمل بشفافية وعدل لخدمة وخدمات للجميع وليس خدمات أفراد .. ألا يكون لموظفيها مطامع أو مصالح شخصية أو فئوية تحكم قراراتها وتحكيم الضمير".

وتكشف تقييمات المبحوثين لأداء الموظفين الحكوميين أو الرسميين عن بعض سمات خطاب الفساد وتأثيره في تمثيلات الدولة. وتشير هذه التقييمات إلى ضعف أو سوء أداء الموظفين الحكوميين لأدوارهم، وافتقار هذا الأداء إلى الانضباط نتيجة انخفاض أجورهم: "على قد فلوسهم". ويتشكى المواطنون من سوء معاملة الموظفين وعدم اكتراثهم بمصالحهم. ويدفع بعض المبحوثين بأن سلوكيات الموظفين وسوء معاملتهم مع المواطنين يُفقداهم الانتماء. وتكشف ملاحظات إثنوجرافية بالمشاركة بأحد سنترالات محافظة الجيزة عن معاملة بالغة السوء يلقاها المواطنون من موظفي السنترال، إضافة إلى الإهمال الشديد، والتغيب عن العمل، والإرجاء المستمر خاصة ما يتعلق بشكاوى المواطنين من الأعطال وسوء الخدمة. وقد أفضى ذلك إلى مشاحنات بين موظفين

ومواطنين دفعت المواطنين إلى التفكير في إبلاغ الشرطة لإثبات وقائع إهمال الموظفين: "يعامل المواطن باستهانة وتقصير .. سلوكيات غير إنسانية وليست على قدر المسؤولية .. ناس معندهاش ضمير ومش عايزة تشتغل .. عدم الالتزام براحة المواطنين".

وتبدو المصلحة الشخصية هي الموجه الرئيس للموظف في أداء دوره: "استغلال الوظيفة لمصالح شخصية والاستغلال المادي". وتحكم الرشوة سلوكيات بعضهم عند تقديم خدمات بعينها مثل إنهاء أوراق رسمية: "كله ماشى بالكوسة والمحسوبة". وعلاوة على ذلك، يغلب على أداء البعض لأدوارهم التمييز بين المواطنين والمحسوبة والواسطة: "بيخدموا المعارف .. بيتعاملوا كويس مع اللي يعرفوهم بس".

ويفاقم موظفو الأحياء أو البلدية من استياء المواطنين من أداء المؤسسات الحكومية. إذ يرتاب المواطنون دوماً في سلوكياتهم وممارساتهم. ويشير المبحوثون إلى قصور وخلل في أدائهم لأدوارهم يتمثل في سيطرة الرشوة والمحسوبة والواسطة على نحو يثير الشك في نزاهتهم. إضافة إلى فرض إتوات على البائعين، والتغاضي عن مخالفات معينة مقابل الحصول على رشاوى: "مثلا ميلموش عربيات الهدوم والأكل طالما خدوا رشوة .. الواحد منهم لو لقي شخص مخالف يطلبوا منه فلوس ويسيبوه".

ويغلب على أداء موظفي الأحياء أحياناً المغالاة في إنفاذ القوانين والتعليمات على نحو يؤدي إلى مشاحنات مع البائعين. ويثير ذلك استياء المارة الذين يتصورون أن القصد من هذه الممارسات "قطع أرزاق" هؤلاء البائعين، وينظر إلى الحكومة باعتبارها تقوّض جهود الأفراد لكسب الرزق: "مبالغ فيها يبهدلوا حاجات الباعة الجائلين .. بيحاربوهم في لقمة عيشهم". وثمة قصور واضح في أداء الدور، خصوصاً في ملف النظافة والباعة الجائلين واحتلالهم لأرصفت الشوارع: "مبيعملش شغله إلا إذا عرف إن فيه لجنة تفتيش جاية وباقي الأيام قاعد على المكتب .. الاهتمام فقط بنظافة الشوارع الرئيسية والعمومية". ويرجع المبحوثون الإخفاق في مواجهة مشكلة القمامة إلى فساد الوحدات المحلية ومجلس المدينة.

ويحوي خطاب الفساد الشعبي تصورات سلبية مثيرة للاستياء عن أداء الشرطة وتفاعلاتها اليومية مع المواطنين. ويوضح "جوبتا" أن الدولة في كثير من دول العالم

ترتبط وتتصل بالمواطنين العاديين عن طريق علاقات الوجه للوجه مع ضباط محليين. هؤلاء الضباط المحليون قادرين على استعمال الشبكات الزبائية والشخصية لإدامة قوتهم أو سلطتهم والحفاظ عليها (Kubbe and Engelbert, 2018: 30).

وتشير سلوى إسماعيل في بحوثها التي تناولت الشرطة المصرية قبيل ثورة يناير إلى أن التفاعلات بين المواطنين العاديين والشرطة تحدث في الأسواق، وعلى الطرق والطرق السريعة، وفي وسائل النقل العام، وفي الأزقة. وتتضمن هذه التفاعلات، أحياناً، إهانة. ويعدُّ المبحوثون إساءة استعمال السلطة والعنف- الذي يمارس بصورة فردية في سياقات التفاعل اليومية مع مواطنين- فساداً. وتكشف الملاحظة بالمشاركة عن عنف لفظي يوجه أحياناً إلى الباعة وسائقي "التوكتوك" قد يتطور إلى تحطيم وإتلاف ومصادرة. ويسود اعتقاد، يفتقر إلى أدلة وبراهين، بأن الشرطة تقوم بحملات لزيادة التمويلات أو الإيرادات - بما في ذلك الرشوة (Ismail, 2012: 437, 441-442).

وتكشف المقابلات واستجابات المبحوثين عن تواتر أو تكرار واضح لتوقع "القضاء على الفساد في مؤسسة الشرطة" لتعزيز نجاحها في توفير الأمن والقضاء على الإرهاب: "الشرطة بتحقيق الاستقرار والأمن والنظام ونجحت في مواجهة الإرهاب". وتعيد التفاعلات اليومية مع القوات الشرطة في الشوارع والأحياء الشعبية والأسواق إنتاج خطاب الفساد المتصور وجوده في هذه المؤسسة. ومع ذلك، تحرص المؤسسة الشرطة على لفظ الفاسدين خارجها، ومكافحة مظاهر الفساد. عل سبيل المثال، أيدت المحكمة الإدارية العليا عزل (18) أمين شرطة بقسم الأميرية ومكتب مكافحة المخدرات بالقاهرة لاتهامهم في القضية رقم (1) لسنة 2018 جنایات الأميرية، والمتهمين فيها بالتعاون مع أقطاب رجال المخدرات في تسهيل وترويج وبيع المواد المخدرة.

والحقيقة أن الفساد المتصور وجوده في جهاز الشرطة يؤدي، في أحيان كثيرة، إلى التردد أو العزوف عن اللجوء إلى أقسام الشرطة. ويرجع ذلك إلى ما يُثار عن وجود بعض مظاهر الفساد، كالرشوة والمحسوبية، والتي تجعل اللجوء إليها خياراً باهظ التكلفة: "خوف من دخول أقسام الشرطة علشان الكلام الوحش والكذب اللي بيتقال عنها". ويسود اعتقاد في أن الفقراء والمفتقرين إلى القوة يعانون بصورة أكبر المحسوبية وغياب العدالة والمساواة. وتفضي التمثيلات السابقة كافة إلى انخفاض

مستوى الثقة في مؤسسة الشرطة. ويدفع ذلك إلى ضرورة تغيير تلك التصورات السلبية الرائجة في المجال العام والمجال العام الرقمي عن طريق إلقاء مزيد من الضوء على التطور في أداء المؤسسة الشرطة خلال السنوات الماضية.

وأخيراً، يتبدى تأثير خطاب الفساد في خلق استياء من أداء الحكومة بجلاء في تصور المبحوثين لمدى الاستجابة الحكومية لاحتياجات المواطنين، ومدى اتفاق قرارات الحكومة مع احتياجاتهم. إذ يشير معظم المبحوثين إلى ضعف أو حتى غياب الاستجابة الحكومية، وغلبة المصلحة الشخصية والتميز على أداء المسؤولين: "الاستجابة ضعيفة لا تتفق مع الشعب وإنما مع مصالح خاصة .. المهم أنت ابن مين أو قريب مين أو معرفة مين". وتشير هذه التمثيلات والتصورات إلى انخفاض مستوى الثقة في الحكومة ومؤسساتها.

نخلص من كل ما سبق إلى أن خطاب الفساد هو أحد الطرق التي من خلالها يفسر الأفراد ويتصورون السياسة والدولة والحكومة (Dogan, 2005: 29). ويشكل خطاب الفساد والفساد المتصور تمثيلات سلبية للدولة أو للحكومة ومؤسساتها. وتلوذ الدولة بخطاب مكافحة الفساد لاستعادة ثقة المواطنين وتدعيم قوتها، بينما يتوسل المواطنون بخطاب الفساد أداة من أدوات المقاومة اليومية في مواجهة سلطة الدولة، وذلك عن طريق إعادة إنتاج الارتياح في جهود مكافحة الدولة للفساد، وتوجيه اتهامات للحكومة ومؤسساتها، لا تدعمها أدلة موثقة في أحيين كثيرة، بالتغاضي عن الفساد وربما المشاركة فيه. وهكذا يفضي خطاب الفساد وما يشكله من تمثيلات سلبية للدولة إلى خفض مستوى الثقة السياسية.

## المبحث الثاني المعنى الثقافي للفساد، والفساد المبرر

المعنى الثقافي، في رأي "كلوديا ستروس" و"ناعومي كوين"، هو التأويل الذي يثيره موضوع أو حدث داخل شخص معين، وخلال فترة زمنية معينة. ويتضمن تأويل الشخص لموضوع أو حدث ما تعريفاً وتحديداً لهذا الموضوع، وتوقعات تتعلق به، وشعور حياله، ودافعية للاستجابة له. والمعاني تنتجها عملية تفاعل بين نوعين من الأبنية الثابتة المستقرة نسبياً: الأبنية العقلية الشخصية الداخلية (التي تعرف بالصيغ المعرفية أو التصورات والافتراضات)، والأبنية الواقعية الخارجية (التي تقع خارج الشخص). ويعني الثبات النسبي للعالم والصيغ المعرفية تولد المعاني نفسها، وبصفة دائمة، داخل شخص معين أو جماعة لها طريقة متميزة وفذة للحياة (Strauss and Quinn, 1997: 6).

ويمكن، بناءً على ذلك، الدفع بأن المعنى الثقافي للفساد يمثل التأويلات التي تثيرها ظاهرة الفساد في أذهان المبحوثين، والتي تشكلها تفاعلاتهم مع الواقع اليومي، والحكومة ومؤسساتها. والبيّن أن تصورات الفساد ومعانيه الثقافية تختلف باختلاف المعايير الاجتماعية والتقاليد والشفرات الأخلاقية عبر الثقافات. ويُعرّف الفساد، في كثرة هائلة من الثقافات، بأنه السرقة، والاحتيال، والمحاباة التي تحقق شغل الأقارب والأصدقاء لوظائف معينة (Kubiak, 2001: 4).

وتكشف نتائج البحث عن أن المعنى الثقافي للفساد لا يختلف كثيراً عن هذا التعريف. إذ تتمحور معاني الفساد وتمثيلاته حول الفساد الذي يصدر عن موظفين ومسؤولين حكوميين. وتغض هذه التمثيلات الطرف عن الفساد الصادر عن مواطنين، مثل التحريض على الفساد وتقديم رشوة، والتوسط في ممارسة فساد، وسرقة التيار الكهربائي، ومخالفات البناء، والتعديات على الشوارع والأراضي الزراعية... إلخ.

وتشير نتائج مؤشر إدراك الفساد الإداري إلى أنه من أبرز مظاهر الفساد في مصر الرشاوى والهدايا والإكراميات. وتعد أكثر مظاهر الفساد إدراكاً وانتشاراً من وجهة نظر المواطنين عام 2018. فقد أشار 12,4% من المواطنين الذين أفادوا بوجود ظاهرة دفع الرشاوى والإكراميات، إلى تعرضهم هم أو أحد أفراد أسرهم إلى

هذه الظاهرة في سبيل الحصول على خدمات معينة، عام 2018 (مؤشر منع ومكافحة الفساد الإداري في مصر، 2019).

ومن أبرز مظاهر الفساد التي أوردتها المؤشر: "الواسطة"، ومجاملة الأقارب والاعتماد على المعارف، واستغلال النفوذ. وتبسط معظم التعاريف معنى "الواسطة" لتشير إلى أنه يقترب من معنى المحاباة favoritism. وثمة تعريف مختصر ومحايد للواسطة يشير إلى أنها توظيف العلاقات والروابط، أو توسط من نوع ما، بقصد الوصول إلى أهداف معينة أو لتعجيل عمليات معينة (Kropf and Newbury-Smith، 2016: 12). وقد جاءت مجاملة الأقارب والاعتماد على المعارف، واستغلال النفوذ في المرتبة الثانية إدراكاً وانتشاراً من بين مظاهر الفساد من وجهة نظر المواطنين عام 2018. إذ أشار 10,7% من المواطنين ممن أفادوا بوجود ظاهرة مجاملة الأقارب أو استغلال النفوذ إلى تعرضهم هم أو أحد أفراد أسرهم إلى هذه الظاهرة عام 2018.

وجاءت إساءة استغلال المال العام في المرتبة الثالثة إدراكاً وانتشاراً من بين مظاهر الفساد من وجهة نظر المواطنين عام 2018. فقد أشار 7,6% من المواطنين الذين أفادوا بوجود ظاهرة استغلال الموظفين بالجهات الحكومية للمال العام إلى مشاهدتهم للظاهرة. وأخيراً، تبين أن الاستيلاء على المال العام هو أقل مظاهر الفساد إدراكاً وانتشاراً من قبل المواطنين. فقد أشار المواطنون الذين أفادوا بوجود ظاهرة الاستيلاء على المال العام إلى مشاهدتهم للظاهرة عام 2018 (مؤشر منع ومكافحة الفساد الإداري في مصر، 2019).

واضح إذن أن معنى الفساد وتصوره وتشكله، بدرجة كبيرة، هو في التفاعلات اليومية مع الجهاز البيروقراطي للدولة، لذلك، تعد الرشوة والإكramيات الأكثر إدراكاً لدى الباحثين. وتبدو مظاهر الفساد الناتجة من التفاعلات مع الدولة اليومية، أي الرشوة والواسطة والمحسوبية، أكثر حضوراً في أذهان الباحثين وتأثيراً في تصورهم للفساد. ويتوافق تصور الفساد على هذا النحو مع تعريف للفساد سبقت الإشارة إليه بأنه: "قبول أو طلب أحد الموظفين الحكوميين أو مؤسسة عامة كسباً مادياً أو شخصياً في مقابل أداء فعل يتعلق بمنصب عام أو في مقابل انتهاك القانون". كما يتوافق مع تعريف الفساد الإداري أو البيروقراطي الذي عرفته "سارة براكينج"

بأنه النقود المُجرّمة التي يطلبها موظفون مدنيون من مستخدمين ومتعاملين مقابل التنفيذ (المشوّه والتعسفي غالباً) للوائح والسياسات والقوانين الموجودة.

ومع ذلك، ثمة مظاهر أخرى للفساد تواتر ذكرها في استجابات المبحوثين، ومنها اختلاس إيرادات الدولة، والفساد السياسي بمعنى إساءة استعمال قادة سياسيين للقوة للتأثير في العملية السياسية أو الانتخابية، على سبيل المثال. ويشمل هذا النمط من أنماط الفساد إساءة استعمال موارد الدولة والموظفين والسلطة بقصد إدامة مركز شخص معين كما كان يحدث في الانتخابات البرلمانية والرئاسية في عصر مبارك، وشراء الأصوات... إلخ.

ويتضمن المعنى الثقافي للفساد تأثير مظاهره سالفة الذكر على شعور حالات البحث بصعوبة وضعهم الاقتصادي، وعدم الرضا عن الدخل الشخصي، أو تراجع مستويات دخولهم الشخصية نتيجة ما يعدّونه فساداً: "الدخل الشخصي لا يرضى أحد لأسباب الغلاء والفساد وجشع التجار.. بعض المؤسسات السياسية تعاني من المحسوبة والبعد عن اختيار الأكفاء في كافة المجالات".

وتعارض نتائج البحث ثنائية العام/الخاص التي تركز عليها معظم تعاريف الفساد، بمعنى الفصل بين الدولة وموظفيها من ناحية، وسائر المجتمع من ناحية أخرى؛ وحصراً ممارسات الفساد في موظفي الدولة ومسؤوليها وتجاهل مشاركة المواطنين في تلك الممارسات وتدعيمها وتبريرها. بما يعني أن الفساد ظاهرة ثقافية، وأن الخاص والعام وحدودهما تتشكل بالثقافة.

وتبرز نتائج البحث تصوراً أو تمثيلاً للفساد يمكن الاصطلاح عليه: "بالفساد المبرر". ويشير إلى أن الفساد يستحيل في مواقف وسياقات معينة إلى ممارسة يومية غير مرفوضة على الإطلاق من قبل المواطن. إذ يلوذ المواطنون أحياناً بممارسة الفساد تحقيقاً لمصلحة شخصية أو الإفلات من مخالفة قانونية، مثل مخالفات البناء. ونتيجة عدد من الممارسات المتشكلة ثقافياً كالواسطة والتهادي، يصير الفساد ممارسة مقبولة اجتماعياً على نطاق واسع، وتحيد هذه الممارسة تصورات "الحلال" و"الحرام".

ويحمل "الفساد المبرر" عدة معانٍ وتمثيلات، منها أنه ممارسة وآلية للتعامل والتوافق مع القصور الذي يعتبر أداء المؤسسات الحكومية، وأنه شكل من أشكال

التهادي ومراعاة للمكانة، وآلية لارتكاب مخالفات قانونية يعدها المواطنون مبررة أو للإفلات من تبعات تلك المخالفات وعقوباتها، ومقاومة يومية.

وتتفق هذه النتيجة مع ما خلصت إليه عدة بحوث من أن الدولة حين تنسحب وتتصل من التزامات الرعاية الاجتماعية الخاصة بها، ويعتور أداء مؤسساتها قصوراً من نوع ما، وتُحقق في توفير إمكانات كسب دخل رسمي، يكون رد فعل المواطنين حيال هذه التغيرات وضع إستراتيجيات تكيف وتوافق تستند إلى مجموعات غير مكتوبة من القواعد، ولا تتوافق مع القوانين، وتتملص من المراقبة التي يقوم بها مسؤولو الدولة، وتكون واسعة الانتشار وغير رسمية بطبيعتها (Urinbojev and Svensson, 2018: 192).

ومن إستراتيجيات التوافق والتكيف التي يلوذ بها الموظفون الرسميون الرشوة، وتبرير ذلك انخفاض الأجور بصورة لا تحقق الحد الأدنى من المعيشة في ظل ارتفاع الأسعار وخفض الدعم. ويلجأ المواطنون العاديون إلى الرشوة والمحسوبية بهدف شغل وظائف عامة في ظل التمييز وغياب النزاهة وتكافؤ الفرص: "بلدنا ماشية بالكوسة والناس اتعودت على كذا".

وفي تفاعلاتهم اليومية مع مؤسسات الدولة وإداراتها البيروقراطية، يبرر المواطنون اللجوء إلى رشوة الموظف العام برغبتهم في تيسير الإجراءات وتوفير الوقت: "مشي حالك، حالك يمشي". إن الأفراد يتعاملون مع المؤسسات الحكومية، مثل التأمينات، والمعاشات، وشركات المياه والكهرباء والغاز الطبيعي، بقصد صرف مستحقات معينة أو الحصول على خدمات توفرها هذه الشركات. وتكون الرشوة والواسطة أداتين يلوذ بهما المواطنون، أحياناً، لإنهاء الإجراءات سريعاً والهروب من الطوابير المرهقة، والحيولة دون زيارة المؤسسة مرة أخرى. ويدفع المواطنون إلى هاتين الأداتين نتيجة معاملة الموظفين الحكوميين التي توصف بأنها "غير آدمية" وتتسم بالتعالي، في بعض الأحيان: "شخّل علشان تعدّي". وهكذا، يفضي تدني الثقة في المؤسسات الرسمية إلى نفور المواطنين من القنوات الرسمية لتلبية احتياجاتهم، وبالتالي تعزيز الشبكات الاجتماعية غير الرسمية مثل الوساطة والرشوة.

وبذلك تتوافق المعطيات الإثنوجرافية، التي تؤكد تبرير الفساد والمشاركة فيه، مع المنظور المعياري الذي يحاجج بأن ثمة معايير ثقافية متنوعة في مجتمعات مختلفة، وأن ثمة معايير اجتماعية متنوعة تعمل داخل ثقافة معينة. وأن الفساد

عملية اجتماعية تتضمن كثرة أو تعددية من التفاعلات والتأويلات داخل بيئة معينة. كذلك يتوافق تبرير الفساد على هذا النحو مع تصور "إيرليش" لوجود معايير غير رسمية تصوغها وتنتجها روابط وجماعات اجتماعية غير حكومية (القانون المَعيش). ويتناقض خطاب الفساد الشعبي الرائج في المجال العام مع واقع ممارسة المواطن لبعض مظاهر الفساد، وإستراتيجيات التوافق والتكيف اليومية التي يلوذ بها في التعامل مع الفساد، كما يتناقض مع تصورات المواطنين للسلوك الملائم وتأويلاتهم للأخلاقي وغير الأخلاقي: "ما تقولش حرام ولا حلال المهم المصلحة تمشي".

ينسحب ذلك على معنى ثقافي للفساد يعدُّه شكلاً من أشكال التهادي، والدعم، ومراعاة مكانة متلقي الرشوة، على سبيل المثال. وتوصف الرشوة بمصطلحات محلية مثل "البَلْص"، و"الشاي"، و"تفتيح المخ". وتتنافر هذه المصطلحات والفئات المحلية مع تعاريف الفساد الرائجة عالمياً، وفق تصور "هالر" و"شور"، التي لا تميز بين دعم الموظف الرسمي وإظهار الثناء والامتنان له من ناحية، ورشوته من ناحية أخرى؛ وبين الهدايا والرشاوى. فكثيراً ما يعدُّ "الشاي"، أي ما يدفع لموظف عام نظير خدمة، دعماً له وثناءً على ما أنجزه وقدمه. كما أن تقديم الهدايا في المجتمع المصري لذوي النفوذ والمكانة لا يعد فساداً بل مراعاة وتقديراً لهؤلاء، ووسيلة لتشكيل أوأصر اجتماعية وشبكات غير رسمية داعمة.

ويُتخذ الفساد أحياناً وسيلة لارتكاب مخالفات قانونية يعدُّها المواطنون مبررة وتحقق مصلحة شخصية، أو للإفلات من تبعات وعقوبات تلك المخالفات. ومن أبرز الشواهد على ذلك ما يتعلق بتصاريح أو مخالفات البناء. فأحياناً يقدم المواطنون رشوة، يعدونها مبررة، للحصول على ترخيص بناء، وهم بذلك يقطعون روتين البيروقراطية؛ ومبررهم في ذلك ارتفاع تكلفة التراخيص واستغراقها وقتاً طويلاً. كما يدفعون رشاوى لتحديد العقوبات المفروضة على مخالفات البناء كلية ومنها الهدم، أو تنفيذ العقوبات بشكل منقوص. ويتمثل التنفيذ المنقوص لقرار الهدم في هدم واجهة المبنى، أو شرفاته، أو أحد أدواره. والحقيقة أن التنفيذ المنقوص لقرارات الهدم يُضعف المبنى على نحو يعرض قاطنيه للخطر بعد ذلك: "هدم عقار من لا يدفع رشاوى".

ومن مظاهر الفساد المبرر التي يلوذ بها المواطن، سرقة التيار الكهربائي كلياً أو جزئياً عن طريق عمل وصلات خفية للمكيفات والسخانات بحيث لا يرصد عداد

الكهرباء استهلاك هذه الأجهزة: "وصلات من ورا العداد". وأحياناً يلجأ المواطن إلى تعطيل كفاءة العداد الكهربائي أو تعطيل قدرته على الرصد المنتظم بطرائق شتى. وعند اكتشاف موظف رسمي هذه المخالفات يحاول المواطن مرتكب المخالفة دفع رشاوى تحول من دون التعرض للعقوبة المقررة لسرقة التيار الكهربائي.

ويبرر المبحوثون سرقة التيار الكهربائي بارتفاع أسعار الكهرباء بعد إلغاء دعم الطاقة أو جزء منه، على نحو يُعجز المواطن عن سداد فواتير الاستهلاك في ظل تدني الرواتب وارتفاع أسعار السلع والخدمات بعامّة: "بنخاف من محصلين الكهرباء والميه والغاز يحصلوا كل المرتب .. ممكن نستلف علشان ندفع الفواتير .. الفواتير مرتفعة جداً برغم عدم إسراف المواطن". كذلك يبرر المبحوثون سرقة التيار الكهربائي بعدم انتظام قراءة العدادات، أو وضع تقديرات للاستهلاك عشوائية ومبالغ فيها: "عدم قراءة العدادات بشكل دوري .. والمبالغ المقررة لا تتناسب مع الاستهلاك .. تقديرات جزافية ضخمة". وهكذا، لا يعدُّ المبحوثون سرقة التيار الكهربائي، وما يتبعها من دفع رشاوى للإفلات من العقوبة، فساداً، وإنما آلية للتحايل على قرارات اقتصادية منها خفض الدعم، وتحرير سعر الصرف على نحو أفضى إلى ارتفاع معدل التضخم وارتفاع الأسعار. وقد دفع ذلك إلى تبرير الفساد على نحو قد يتنافر مع الشفافية الأخلاقية التي تُجرّم سلوكيات من هذا النوع.

الواضح، إذن، أن تجريم المواطنين للفساد والمشاركة في بعض مظاهره هو تجريم مشروط بتحقيق مصلحة شخصية، أو التوافق مع أوضاع مرفوضة، أو مقاومة لمؤسسات سياسية وقرارات وتدابير معينة. ويشير ذلك إلى انخفاض مستوى الثقة السياسية. ويمكن عدُّ الفساد والمشاركة فيه مقاومة يومية أو زحفاً هادئاً.

وتكشف البيانات الإثنوجرافية عن أن ممارسة الموظفين الرسميين والمواطنين العاديين للفساد والمشاركة فيه تُتخذ آلية لمقاومة يومية أو زحف هادئ، على حد تعبير "أصف بايات" Bayat. ويظهر أن موجات المواطنين وتفاعلاتهم مع الدولة اليومية والبيروقراطيات لا تشكل خيال الأفراد وتصورهم لماهية الدولة وكيف يتم ترسيم حدودها فحسب، لكنها أيضاً تمكّن الأفراد من ابتكار إستراتيجيات لمقاومة تلك الدولة المُتصورة. ويتعلم الأفراد الذين يمثلون أهدافاً لبرامج الدولة ومن ثم يقعون خارج البيروقراطيات،

استعمال الأساليب ذاتها التي يستعملها ممثلو الدولة على المستوى الأدنى لتخريب أوامر الدولة الرسمية وتعويقها (Sharma and Gupta, 2006: 17, 20).

وتعد المقاومة اليومية جزءاً من المقاومة أو شكلاً من أشكالها. وتتسم بأنها هادئة، ومشتتة، وخفية خبيثة، وفردية على ما يبدو؛ شيء يطلق عليه "سكوت": "السياسة التحتية". إذن، المقاومة اليومية ليست مدرجة ببساطة مثل المقاومة العلنية، وغير بارزة سياسياً. ويوضح "سكوت" كيف أن سلوك مشترك معين تبديه جماعات تابعة مستضعفة (على سبيل المثال، التلكؤ، الهروب، والسخرية، والسلبية، والكسل، وسوء الفهم، وعدم الولاء، والقتل والتشهير وتشويه السمعة، والتحاشي، والسرقة) لا يكون دوماً ما يبدو عليه، لكنه يمثل مقاومة بدلاً من ذلك. ويحاجج "سكوت" بأن هذه الأنشطة تمثل تكتيكات يستعملها الأفراد المُستغلون في سبيل تحقيق البقاء، وتقويض نسق الهيمنة (سكوت، 1995).

وتعد المقاومة اليومية ممارسة (وليست وعياً، أو قصداً، أو نتيجة)، وهي غير متجانسة وطائرة ومشروطة نظراً لتغير السياقات والمواقف، كما أنها ليست إستراتيجية عامة أو شكلاً متماسكاً من أشكال الفعل (Johansson and Vinthagen, 2014: 3, 5). وقد أوضح "من دي سيرتو" أن المقاومة اليومية تتعلق بطريقة استعمال الأنساق المفروضة، وكيف يستعمل الأفراد التكتيكات الشعبية العامة في أنشطتهم العادية واليومية بقصد قلب الترتيب الفعلي للأشياء تحقيقاً لغاياتهم وأهدافهم (Vinthagen and Johansson, 2013: 5).

ويوسم "أصف بايات" سياسات المقاومة اليومية بأنها معيشة باعتبارها "تخطيات وتجاوزات هادئة" للقوة. وقد توسل "بايات" بمصطلح الزحف والتعدي الهادئ الذي يشير إلى: "التقدم الصامت والممتد، ولكن واسع النطاق، للناس العاديين صوب الأقوياء وأصحاب السلطة بقصد الإبقاء على حيواتهم وتحسينها". ويتسم ذلك بالتعبئة الهادئة، والممتدة، والمفتوحة، والمصحوبة بفعل جمعي عرضي (Vinthagen and Johansson, 2013: 8). ويتميز الزحف والتعدي الهادئ عن إستراتيجيات البقاء والمقاومة اليومية في أن النضالات والمكاسب التي يحققها الفاعلون لا تكون على حساب رفاقهم من الفقراء أو على حسابهم، ولكن على حساب الدولة، والأثرياء، والأقوياء. المثال على ذلك، تهرب الموظفين الحكوميين من وقت العمل الرسمي للقيام

بعمل آخر غير رسمي يُحسّن دخولهم. ولا تعد هذه النضالات دفاعية بالضرورة، لكنها متعدية، بما يعني أن الفاعلين يميلون إلى توسيع فضائهم عن طريق كسب مراكز جديدة للتحرك والتقدم. وهكذا، يخلق الفقراء والمفتقرون إلى القوة إستراتيجيات للبقاء والتقدم في حياتهم، أو يخلقون فرص تقدمهم (Bayat, 2000: 546).

ومن مظاهر التوسل بالفساد كمقاومة يومية لتخريب أوامر الدولة الرسمية ومقاومة قراراتها وتدابيرها، تقاضي الموظف رشوة يعدها مبررة نظراً لتدني الرواتب والإجحاف البادي في التفاوت الكبير بين أجور العاملين في الدولة. وفي سبيل التحايل على تدني الرواتب، يفرض بعض موظفي الأحياء، أو آخرون إتاوات على الباعة وقائدي مركبات الأجرة: "بيفرضوا إتاوات ويستعملوا العنف .. بعض الأشخاص يفرضون على البائعين ما يسمى بالأرضية وكأن الأرض ملكهم".

ويحقق المواطنون العاديون العدالة من منظورهم، ويعيدون توزيع المنافع والفرص الاجتماعية، عن طريق الاستحواذ غير القانوني على الأرض، سواء أراضٍ مملوكة للدولة أو أراضٍ زراعية أو شوارع أو أراضٍ محيطة بالترع والمصارف... إلخ. ويلجؤون أحياناً إلى رشوة موظفين رسميين لدفعهم إلى غض الطرف عن تلك المخالفات أو التعديات، أو توصيل المرافق، كالمياه والكهرباء، للوحدات المخالفة: "فيه مخالقات تراخيص البناء والبناء على الأرض الزراعية .. فيه مخالقات وبرود بيدخلها مرافق ممارسة". إن التعديات على الأرض والشوارع في شكل مخالفات بناء، تدفع السلطات الرسمية في نهاية المطاف إلى تعويض المواطن مرتكب المخالفة حين تقرر هذه السلطات القيام بتوسعات في الطريق والمحاور والشوارع. على سبيل المثال، تعويض مواطنين بشارع ترسا بالطالبية شيدوا بنايات مخالفة في سبيل هدمها وإجراء توسيع للشارع.

ويدفع تعذر الاستفادة على بعض الخدمات والمرافق لوجود حائل قانوني كمخالفات البناء، أو ارتفاع أسعارها، إلى سرقتها أو استعمالها بشكل غير قانوني. على سبيل المثال، سرقة التيار الكهربائي، أو توصيل المياه بشكل غير قانوني، أو رشوة موظفين رسميين لتوصيل المرافق لوحدات مخالفة.

ويلوذ المواطنون بالتعدي الهادي في مواجهة الدولة ومؤسساتها وإداراتها.

ومن الشواهد على ذلك سرقة التيار الكهربائي من أعمدة الإنارة مباشرة ، والتعدي على الشوارع والاستحواذ عليها، وإلقاء القمامة في الشوارع. ويلجأ المواطنون إلى الرشوة ومظاهر فساد أخرى لتحديد الرقابة الرسمية أو الحيلولة دون إنزال عقوبات على مرتكبي تلك المخالفات: "قلة المراقبة الإدارية على حرم الشارع والنظام الروتيني للعمل في الوحدات المحلية والقائم على الرشوة".

نخلص مما سبق إلى أن معنى الفساد وتأويلاته وتمثيلاته تختلف باختلاف الثقافات. ويعني تبرير الفساد وجود معايير غير رسمية تصوغها الجماعات تحقق مصالحها. ويجعل ذلك جهود مكافحة الفساد غير مثمرة. لذلك ينبغي أن تنبني إستراتيجيات مكافحة الفساد على معرفة عميقة بمعاني الفساد الثقافية، والخطاب الشعبي عن الفساد الذي يختلف عن الخطاب الرسمي للفساد الرائج في ثقافات الحكم، والمعايير الاجتماعية والسياق المحلي الذي يحدد الصواب والخطأ في السلوك الاجتماعي اليومي.

## المبحث الثالث

### الفساد المتصور، والثقة السياسية

تحدد الثقة في المؤسسات السياسية الفساد المتصور بصورة قوية (Morris and Klesner, 2010: 1265). كما يؤثر الفساد المتصور في مستوى الثقة السياسية (Wroe, 2016: 141). وتتحقق الثقة السياسية عندما يتفق أداء المؤسسات مع توقعات المواطنين المعيارية أو مع عدة معايير من أبرزها: "العدالة، وتوخي المساواتية، والصدق، والكفاءة، والاستجابة لحاجات المجتمع، والنزاهة، وتجنب الانخراط في ممارسات فساد" (Schnaudt, 2019: 22, 37). واضح أن مقارنة الأصرة التي تربط الفساد بالثقة السياسية تقتضي الإشارة إلى العلاقة بين الحكم Governance والفساد، والتي تشير إلى أن الفساد يؤدي إلى سوء الأداء الحكومي، ويُخفّض الثقة في الحكومة وقدرتها على تلبية مطالب المواطنين. ويشكل انخفاض مستوى الثقة ميل الأفراد إلى الانخراط في أنشطة معينة مثل الفساد. ويحوّل نقص الثقة في الحكومة، في رأي "ديلا بورتا" Della Porta، المواطنين إلى عملاء وراشيين يبحثون عن حماية خاصة للوصول إلى صناع القرار (Morris and Klesner, 2010: 1260 - 1261).

وثمة اتجاهان يحاولان تقييم أثر الفساد على التنمية الاقتصادية، والحكم، وقدرات الدولة. الاتجاه الأول سائد لدى علماء الاقتصاد، ويحاجج بأن القدرات الإيجابية للدولة هي تلك التي تحافظ على فعالية السوق، وتحد من تدخل الدولة في توفير السلع العامة. على سبيل المثال، يؤكد "ايسموجلو" Acemoglu و"فيرديير" Verdier أن دوائر الفساد تنمو وتصبح قادرة على إدامة الذات، وأن الفساد لا يمكن تجنبه غالباً لأن الحكومات تُفسد تخصيص الموارد وتشوّهه، وأن الفساد هو الطريقة التي من خلالها يتجاوز السوق اللوائح؛ وتتدخل الحكومة لتصحيح إخفاقات السوق. وينشأ الفساد باعتباره أثراً جانبياً ضاراً لهذا التدخل الضروري. وتوقع سيطرة الدولة المفرطة التنموية لأنها تدعم الممارسات غير المنظمة مثل الزبائنية clientelism، واللا رسمية، ونقص الشفافية. استعملت هذه الحجة لتفسير الحضور الواسع للفساد في نظم الحكم الاستبدادية، وكذا في الدول الاحتكارية، والتي توصف فيها الحكومات بأنها حكومات مفترسة أو كليبوقراطية kleptocratic، جابية rentseeking، أو

ناهبة. ومن هذا المنظور، يتم تصور الفساد بوصفه نتاجاً للتأويل الواسع للمجالات الاقتصادية والسياسية التي تقيّد المنافسة، وتزيد الامتيازات، وتؤدي إلى خلق نخب وزمر قوية. أما الاتجاه الثاني فيشترك في بعض رؤى الاقتصاد المؤسسي، ومنها أن الحكم الرشيد مستلزم من مستلزمات التنمية الاقتصادية. ومع ذلك، يشير هذا الاتجاه إلى أن لامركزية الحكم المفرطة تغذي الفساد أيضاً (van der Meer, 2016: 24).

ومن المقطوع به أن المسببات الاقتصادية ليست هي القوى الوحيدة التي تفضي إلى انحسار الثقة عالمياً؛ إذ تؤدي المعايير السياسية والاجتماعية دوراً مؤثراً. فتؤدي الفضائح السياسية المتتالية، وتفشي الفساد، والتركيز الإعلامي المفرط على هذه القضايا دوراً في انحسار الثقة في مؤسسات الحكومة والقادة السياسيين. ويعد الأمن والفساد الأكثر أهمية للثقة في الحكومة في العالم النامي (Blind, 2007: 11). وتشير الأدبيات إلى أن وجود فضائح سياسية معينة في بعض الدول يسهم في تراجع الثقة السياسية. وأن الأفعال والإجراءات التي يتخذها الممثلون السياسيون ورئيس الحكومة قد تفسدها الفضائح (Torcal, 2014: 1558). وثمة دليل إمبريقي على أن الفساد يغذي مستويات منخفضة من الثقة السياسية، ويفضي إلى تآكل شرعية النظام (Morris and Klesner, 2010:1258-1259).

وثمة نوعان من المحاذير المهمة حول العلاقة بين الثقة والفساد فيما يتعلق بشرعية النظم السياسية والحكم الرشيد good governance. الأول، لا يكفي أن يحارب القادة السياسيون والمؤسسات السياسية الفساد، ولكن ينبغي أن تتحاشى الظهور بمظهر الفساد. والثاني، فيما يتعلق بالآصرة بين الثقة والفساد، ينبغي أن يثق الأفراد في حكومتهم حتى في وجود درجة متصورة أو حقيقية من الفساد. ويحدث ذلك حين يكون رأس المال الاجتماعي قوياً والأفراد يتسمون بالثقة في بعضهم بعضاً وفي الغرباء بعامه. وفي كلتا الحالتين يتطلب تشكيل الثقة مجتمعاً مفتوحاً يكون فيه المواطنون قادرين على مناقشة ومساءلة السياسات الحكومية، وأن يتولد لديهم شعور بأنهم قد يصنعون الفارق في عمليات اتخاذ القرار (Blind, 2007: 12).

الظاهر، إذن، أن الثقة السياسية سبب للفساد ونتيجة له. وتعكس بعض دراسات الفساد السهم السببي الذي يربط بين الثقة والفساد. فبدلاً من رؤية

المستويات المنخفضة للثقة السياسية أو الاجتماعية باعتبارها تسبب الفساد، تتصور هذه الدراسات الفساد باعتباره يؤدي إلى تآكل مستوى الثقة. بما يعني أن الإدراك المرتفع للفساد بين الأفراد يؤدي إلى تدني دعم المؤسسات السياسية الديمقراطية. بتعبير آخر، يؤدي فساد المؤسسات إلى انخفاض الثقة في المؤسسات الديمقراطية. وعلى مستوى ماكرو، تميل المجتمعات التي تتسم بمستويات مرتفعة من الفساد إلى إبداء اتجاهات أكثر سلبية حيال موظفي الخدمة المدنية والمسؤولين الحكوميين. كذلك يؤدي الفساد إلى تقويض الثقة في الفعالية والنزاهة والإنصاف المؤسسي والتي تعد مؤشراً رئيساً على دعم النظام السياسي الكلي. ويساعد الفساد على تشكيل اتجاهات الجمهور عن الحكومة والمؤسسات السياسية وشاغلي المناصب. ويفسر سوء السلوك في المنصب مستويات الثقة السياسية المنخفضة (Blind, 2007: 1261-1262).

وتشير نتائج الملاحظة بالمشاركة والمقابلات شبه الموجهة إلى أن الشباب هم أكثر الفئات الاجتماعية إدراكاً لوجود الفساد واستشرائه، وبالتالي يبدون مستوى منخفضاً من الثقة في الحكومة ومؤسساتها أو المؤسسات والسلطات السياسية: "لا أثق في الحكومة لعدم قدرتها على القضاء على الفساد.. المؤسسات تحتاج إلى تطوير وتحديث لانتشار الفساد في بعضها". وتتفق نتائج البحث مع نتائج مؤشر منع ومكافحة الفساد الإداري في مصر التي تشير إلى أن الشباب هم الأكثر إدراكاً لوجود وانتشار الفساد الإداري مقارنة بكبار السن عام 2018. وسجل مؤشر إدراك المواطنين للفساد الإداري في الفئة العمرية (18-29 سنة) 31,8 درجة عام 2019 مقابل 37,0 درجة للمواطنين (60 سنة فأكثر) (مؤشر منع ومكافحة الفساد الإداري في مصر، 2019؛ مؤشر إدراك ومكافحة الفساد الإداري، 2020).

وتشير نتائج البحث إلى أن الذكور أكثر إدراكاً لوجود الفساد وانتشاره مقارنة بالإناث، وبالتالي هم أكثر ارتياباً في الحكومة ومؤسساتها. ويرجع ذلك إلى أن الذكور أكثر تفاعلاً مع مؤسسات الدولة وأجهزتها وممارساتها البيروقراطية: "الفساد لا يخفى على أحد في العديد من المصالح الحكومية". ويؤكد ذلك ما خلصت إليه نتائج البحوث من أن تفاعل الأفراد مع الدولة اليومية والممارسات الثقافية التي تصدر عن البيروقراطيات يشكل تصور الأفراد للدولة، ويحدد مستوى الثقة السياسية. وتتفق نتائج البحث مع نتائج مؤشر منع ومكافحة الفساد الإداري في مصر لعامي 2018

و2019 التي تشير إلى أن الذكور هم الأكثر إدراكاً لوجود الفساد الإداري 31,9 درجة مقارنة بالإناث 34,6 درجة (مؤشر منع ومكافحة الفساد الإداري في مصر، 2019).

وتكشف نتائج البحث عن أنه ليس ثمة فروق واضحة في إدراك وجود الفساد فيما يتعلق بالمستوى التعليمي للمبحوثين. وتختلف بذلك نتائج البحث عن نتائج مؤشر منع ومكافحة الفساد الإداري في مصر لعام 2019، والتي تشير إلى أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للمواطنين، ازداد إدراكهم لوجود الفساد الإداري وانتشاره، حيث سجل إدراك الأميين للفساد الإداري 37,5 درجة عام 2019 مقابل 29,7 درجة للحاصلين على مؤهل جامعي فأعلى. وتتفق نتائج البحث مع نتائج مؤشر منع ومكافحة الفساد الإداري للعام 2020 في أن قاطني المناطق الحضرية هم الأكثر إدراكاً لوجود وانتشار الفساد الإداري (32,3 درجة) مقارنة بقاطني المناطق الريفية (34,3 درجة) (مؤشر منع ومكافحة الفساد الإداري في مصر، 2019).

ويرجع ذلك على الأرجح إلى كثافة تفاعل المواطنين مع بيروقراطيات الدولة وأجهزتها في المدن مقارنة بالريف، وما يتضمنه ذلك من بعض مظاهر الفساد وممارساته. ويقع هذا التفاعل في الأسواق، والشوارع، ومكاتب الإدارة البلدية، والسلطات المحلية المتنوعة. ويتفاعل المواطنون مباشرة مع ممثلي سلطة الدولة في موقع المسؤولية عن تنفيذ تنوع من السياسات المرتبطة بالنظام العام، والنظافة، وتنظيم إمدادات الغذاء (التموين)، وتقديم الخدمات، وما شابه ذلك. كذلك يبدو حضور الدولة اليومية وسيطرتها الانضباطية على الفضاء العام الحضري وسلوك الأفراد قوياً في المدن، مقارنة بالريف. ويتبدى اختراق فضاءات الحياة اليومية الحضرية في مراقبة الشوارع والتفتيش على الأسواق وإمدادات الطعام والنظافة. وتنفذ الأقسام أو الإدارات الشرطة المختلفة حملات مراقبة ورصد وسيطرة متخصصة؛ إذ تخضع الأسواق لحملات شرطة التموين والبلدية. ويسود اعتقاد بأن القصد من وراء هذه الحملات هو زيادة الإيرادات - بما في ذلك الرشوة. ويصف البعض الحملات المرورية بأنها لمضاعفة المكاسب الشخصية أو تحصيل أموال نيابة عن الحكومة، حسبما ارتأت سلوى إسماعيل (Ismail, 2012: 439, 442).

وتكشف البيانات الإثنوجرافية أو نتائج المقابلات والملاحظة بالمشاركة عن آصرة تربط بين الفساد والثقة السياسية تتجسد فيما يلي: تصورات المبحوثين لفساد

الساسة والمسؤولين الرسميين والفضائح السياسية؛ ومدى ثقة المواطنين في أداء المؤسسات والسلطات السياسية؛ والمعايير التي تنضوي عليها توقعات المواطنين للكيفية التي ينبغي أن تعمل بها الحكومة؛ وتقييم المبحوثين لجهود الحكومة ومؤسساتها في ملف مكافحة الفساد.

وفيما يتعلق بتصورات حالات البحث لفساد الساسة والمسؤولين الرسميين والفضائح السياسية، يتعين بادئ ذي بدء لفت الانتباه إلى أن فكرة السياسة تشير إلى ممارسات فاعلين إما يعملون داخل الأبنية والأنساق السياسية أو يرتبطون بها بشكل من الأشكال. وفي هذا السياق، يعمد الأنثروبولوجيون إلى استيضاح واستجلاء الطرق التي يستعمل من خلالها القادة المهارة والقوة والدهاء والحكمة، وكثرة أخرى من الإستراتيجيات لتحقيق الأهداف والغايات. ويعد القادة والفاعلون السياسيون مصادر ووسائل العملية السياسية، وينخرطون في إستراتيجيات لاكتساب القوة بقصد مضاعفة السلطة، وتدعيم شرعيتهم، وهزيمة المنافس، والحفاظ على الحق في الحكم، وإخضاع الآخرين لإرادتهم (Kurtz, 2001: 10).

ومن الضروري، والأمر كذلك، أن يحظى الفاعلون السياسيون أو الساسة بدرجة معينة من الثقة. وتعني الثقة في الساسة توجهاً عاماً حيال أفعال الحكومة والنخب السياسية أو أدائها، وليس تركيزاً على أفراد بعينهم أو شاغلي مناصب معينة (Power and Jamison, 2005: 58). وتعد النزاهة وتجنب ممارسات الفساد معياراً حاكماً لهذا التوجه.

والفساد إذا فهم بوصفه خطراً، فإن الفضائح تمثل بلورة هذا الخطر. وتُعرف الفضائح بأنها فساد انكشف وافتضح، وهي تصور اجتماعي social construct، وتوصف بأنها أحداث جرى تركيبها وتصورها، وجُلبت إلى بؤرة الضوء عن طريق أفعال وأفعال الكلام الخاصة بالأفراد المتموضعين في سياقات معينة، وترتبط بتنظيمات معينة لها أهداف ومقاصد معينة. وتتسم الفضائح بخمس سمات: (أ) تجاوز بعض القيم أو المعايير أو الشفقات الأخلاقية. (ب) عنصر السرية والإخفاء يقابله اعتقاد قوي بوجوده لدى غير المشاركين فيه. (ج) عدم استحسان غير المشاركين. (د) التنديد العام والعلني بالحدث. (هـ) خطر يحيق بالمشاركين (Wickberg, 2018: 94-95).

ويبدو السياسيون في المسوح الدولية الأقل استحقاقتاً للثقة. ويتعارض فقدان الثقة على هذا النحو مع حقيقة أن معظم الساسة والبرلمانيين قد نجحوا في إعادة انتخابهم. وفي بلدان مختلفة، وفي النظم الرئاسية أو النظم التي تعتمد على حكم مجلس الوزراء، يحكم الرؤساء ورؤساء مجالس الوزراء في أحايين كثيرة من دون دعم غالبية الشعب. إذ يُنتخبون وفقاً للقواعد الدستورية، لكن يفقد معظمهم دعم الغالبية بعد فترة وجيزة من انتخابهم. ويسلك القادة في معظم الديمقراطيات كما لو كانوا يمثلون غالبية السكان، ولكن في الواقع لا تدعمهم سوى أقلية. ويعد ذلك أحد مصادر الارتياح السياسي في القادة والساسة (Dogan, 2005: 27)، إلى جانب مصادر أخرى كتعذر التخلص منهم أو استبدالهم.

ومع ذلك، وفيما يتعلق بالسياق، لا يمكن فهم مستويات الثقة المنخفضة في السياسيين بمعزل عن جوانب أخرى من الثقة الاجتماعية والسياسية. وقد حاجج "بيبا نوريس" Pippa Norris بأن الثقة السياسية مفهوم متعدد الأبعاد لا يشمل الثقة في السياسيين أو السلطات فحسب، ولكنه يشمل أيضاً الثقة في المؤسسات السياسية، والثقة في أداء النظام، والثقة في المبادئ الديمقراطية ودعمها. ويعد ذلك نمطاً فضفاضاً للدعم. وعلى النقيض، أكد إطار "إيستون" Easton على الثقة في السياسيين باعتبارها نمطاً أكثر تحديداً من أنماط الثقة السياسية. ومن المفيد الاشتباك مع هذين المستويين للتحليل في آن معاً، أي تأطير الثقة في السياسيين بالنظر إلى الخلفية الواسعة لدعم الديمقراطية. واضح أن الثقة في السياسيين هي مجرد مظهر واحد من عرض الثقة المنخفضة في جميع المجالات - بما في ذلك الثقة بين الشخصية المنخفضة، والارتياح في المؤسسات، والثقة المنخفضة في أداء النظام، وحتى الارتياح حيال العديد من المؤسسات غير الحكومية. وثمة قضايا معاصرة تصبغ الخبرة السياسية في مجتمعات كثيرة تخطو خطواتها الأولى في مضمار التحول الديمقراطي، وهي الأداء الاقتصادي، والفساد، والسلوك الأداتي للنخب السياسية (Power and Jamison, 2005: 56).

وتشير الأدبيات إلى أن المواطنين ليسوا بحمقى، كما أنهم لا يثقون في الساسة وممثلهم ثقة عمياء. وغالباً ما يرمقونهم بنظرة شك وريبة. ويعتمد بقاء الثقة في العملية الديمقراطية، أو غيابها، على فعالية أصواتهم في جعل السياسيين يخضعون للمحاسبة

(Muro and Vidal, 2016: 2). ويتحدد حكم الرأي العام على القادة وفقاً لمعايير الأفعال، والخيارات، وقصور الفعل، والوفاء بالوعود الانتخابية (Dogan, 2005: 26).

إن، حتى يتسنى للمواطنين تقييم ما إذا كان السياسيون جديرين بالثقة أو غير جديرين بالثقة يحتاجون إلى تطبيق معايير لتقييم سلوكهم. والمعايير هي تصورات اجتماعية؛ إذ يمكن أن يشير السلوك السيئ أو المشين إلى اختراق ومخالفة المعايير القانونية، أو الاجتماعية، أو السياسية. ويؤثر أصحاب الاتجاه الوضعي في العلم الاجتماعي المعاصر تعريف المعايير بالإشارة إلى تدابير صادقة وموثوقة. وتعد القوانين ملائمة لهذا الغرض، نظراً لأنها بالفعل تعبيرات رسمية عن هذه المعايير. وبالإضافة إلى القوانين التي تطبق على المواطنين كافة، ثمة قوانين خاصة بالمنصب لشاغلي المناصب، مثل تدابير مكافحة الرشوة التي تحول من دون إساءة استعمال المنصب العام لتحقيق مكسب شخصي. ويعد السياسيون جديرين بالثقة إذا كانوا يسلكون بما يتفق مع القوانين.

والمرجح أن المعايير الاجتماعية متشكلة ثقافياً عن طريق الجمع بين المعايير غير الرسمية الموجودة في العقل، والمعايير القانونية المدرجة رسمياً في كتب القانون. وتؤسس المعايير أو تشكل التوقعات النفسية الاجتماعية حول الكيفية التي يجب أن يسلك بها الأفراد. وهنا يوصف انتهاك المعايير غير الرسمية بأنه سلوك مشين، بينما انتهاك المعايير الرسمية يعد فعلاً أو مسلكاً غير قانوني (Rose and Wessels, 2018: 1).

ومن معايير تقييم الساسة والمسؤولين الحكوميين ما يتعلق بالكفاءة، كونهم أكفاء أو غير أكفاء، خاصة ما يتعلق بمدى إهدارهم للمال العام وأموال دافعي الضرائب. وثمة معايير تتعلق بالاكتراث والفهم؛ أي مدى اكتراث السياسيين بما يساور المواطن، وبفهم المشكلات التي تواجه الأفراد العاديين. وهناك معايير تتعلق بالأمانة والنزاهة والصدق والشفافية؛ أي قول السياسيين للحقيقة، ومدى تشويه الحكومات الحقائق لجعل سياساتها تبدو جيدة، ومدى اعتراف السياسيين بأخطائهم. وهناك معايير تتعلق بالمصادقية؛ هل ينسى السياسيون ما وعدوا به في أثناء حملاتهم الانتخابية، ويغيرون رؤاهم طوال الوقت. وأخيراً، هناك معايير تتعلق بالمساواة؛ بمعنى تعامل الحكومات مع الجماعات كافة داخل المجتمع بصورة متساوية (Seyd, 2016: 15–16).

وبقدر ما يمتثل السياسيون للمعايير الاجتماعية الخاصة بالكيفية التي يجب أن يسلكوا بها، ويكون سلوكهم متسقاً مع القوانين والمعايير الاجتماعية، يكتسبون الثقة السياسية والشعبية، في حين يشجع سلوكهم المشين، ومخالفتهم للمعايير، الارتياح السياسي (Rose and Wessels, 2018: 1-2).

ويكشف مسح غير شامل لنتائج جهود هيئة الرقابة الإدارية في الفترة من 2015-2021 عن كثرة هائلة من قضايا الفساد التي طالت ساسة ومسؤولين رسميين، ربما لا يتسع المجال لحصرها. لذلك اكتفى الباحث بإلقاء الضوء على بعضها. ومن هذه القضايا، ضبط وزير الزراعة الأسبق عام 2015 بتهمة تلقي رشوى وهدايا لتسهيل أعمال غير قانونية لصالح رجال أعمال. وثمة قضية فساد طالت وزير التموين عام 2016، وتتعلق بوقائع فساد في توريد القمح.

ومن نتائج جهود هيئة الرقابة الإدارية عام 2017، ضبط محافظ حلوان الأسبق لحصوله على رشوة، سيارة مرسيدس قيمتها نحو مليون جنيه، مقابل تخصيص قطعة أرض مساحتها 800م لشركة سيارات، بدلاً من طرحها بالمزاد في أثناء فترة شغله منصبه. كما ضبطت الهيئة نائب محافظ الإسكندرية، وخمسة من رجال الأعمال، بتهمة تقاضيه عطايا مادية ومبالغ مالية منهم على سبيل الرشوة، تجاوزت مليون جنيه. ومن نتائج جهود هيئة الرقابة الإدارية عام 2018، إلقاء القبض على محافظ المنوفية ورجلي أعمال، لتورطهم في قضية رشوة يسّرت تخصيص قطعة أرض لرجلي أعمال من دون سند قانوني. كذلك أعلنت هيئة الرقابة الإدارية توقيف مسؤولين حكوميين في قطاعات مختلفة، على خلفية اتهامهم بارتكاب مخالفات رشوة وفساد مالي وإداري تجاوزت قيمتها (20) مليون جنيه.

وأعلنت هيئة الرقابة الإدارية عام 2021 عن توقيف سكرتير عام محافظة القاهرة السابق بتهمة استغلال وظيفته، وتربيح أحد الأشخاص المتعاملين مع المحافظة مبلغ 76 مليون جنيه. كذلك برزت قضية فساد وزارة الصحة التي تورط فيها طليق وزيرة الصحة السابقة. إذ طلب رشوة خمسة ملايين جنيه مقابل استعمال نفوذه في وزارة الصحة لإعادة تشغيل أحد المستشفيات.

وتصوغ قضايا الفساد والفضائح السياسية تلك خطاب فساد شعبي ينضوي على تصورات وتمثيلات كاشفة يمكن التعويل عليها في استجلاء تأثير الفساد في الثقة

السياسية. ويُعدُّ حديث الفساد أحد الأساليب التي من خلالها يشيد ويصور الأفراد مجالاً أخلاقياً عاماً، ويقدمون رؤى للتوزيع الملائم للموارد، وللمحاسبة المتزايدة. وينطرح على بساط البحث سؤال حول مدى فعالية خطاب وحديث الفساد كطريقة من خلالها يشجع المواطنون قاداتهم على العمل للصالح العام؟ فهل لحديث الفساد قوة؟ أو يمكن اعتباره أداة للمقاومة؟

يشير "تشارلز تايلور" Charles Taylor إلى "قدرة المواطنة" citizenship capacity، بمعنى الأساليب التي يسعى من خلالها المواطنون في بلدان ديمقراطية مختلفة إلى تحقيق مصالح معينة، وتشمل الموارد وكرامة المواطن، ونوعاً من المحاسبة السياسية التي يتوقعونها من الحكومة. ويعد الفساد مكوناً رئيساً في قدرة المواطنة على مستويات السياسة كافة. وتتضاءل قدرة المواطنة بصورة مطردة مع اتساع المسافة بين المواطن والقائد. والمشكلة أن التصور المعمم لاحتامية الفساد من جانب القادة قد يمثل عقاباً للفساد بصورة غير رسمية، حيث يتشكى الأفراد بيد أنهم لا يتوقعون أن يسلك الساسة بصورة مغايرة. لذلك يتشكل المجال العام بوصفه صراعاً بين تأكيدات المواطنين للأخلاق والصالح العام، وخطر تحول "مركب الفساد" corruption complex إلى "عرض أو متلازمة الفساد" corruption syndrome بما يؤدي إلى دوامة من التوقعات المنخفضة حيال القادة (Lazar, 2005: 214).

ومن التصورات التي ينضوي عليها حديث أو خطاب الفساد ما يتعلق بما إذا كان السياسيون يكثرثون برؤى المواطنين وتوقعاتهم وتطلعاتهم أو بمصالحهم الشخصية. والبيّن أن الأفراد عندما يتحدثون عن قادة المجتمع أو الساسة الفاسدين، فإنهم يعنون عادة أشخاصاً يسعون إلى استعمال المال العام لتحقيق مصالحهم الشخصية، لا مصالح الحي، أو المدينة، أو الدولة. وعندما يتهم الأفراد بعض الآخرين بالفساد، فإنهم يؤكدون توقعاتهم لقاداتهم، بمعنيين: الأول، أنهم مالوا إلى توقع أن القادة فاسدون؛ والثاني، أنهم حاولوا مقابل ذلك تأكيد أمل في أن قاداتهم سوف يخدمون الصالح العام، حتى وإن كان ذلك مضاداً لميولهم الطبيعية (Lazar, 2005: 213-214).

وتشير تصورات غالبية المبحوثين إلى أن الساسة والمسؤولين لا يكثرثون إلا بشغل المنصب والبقاء فيه والترقي إلى منصب أعلى بناء على المحسوبية والمحاباة:

"ما يهمهم هو التسلق إلى مناصب أعلى .. المهم تحقيق آمالهم والوصول إلى المناصب وبعدين يسخروا من آمال الناس". كذلك ينصب جل تركيزهم على تحقيق مصالحهم الشخصية، ولا يعبؤون بتوقعات المواطن وتطلعاته: "كل شخص يسعى إلى تحقيق مصلحته حتى لو على حساب الآخرين". ولا يعبأ السياسة والمسؤولون إلا بجمع الأموال ومضاعفة ثرواتهم والحياة المترفة، حتى وإن تحقق لهم ذلك عن طريق المشاركة في ممارسات فساد تنال من نزاهتهم كتلقي رشوة: "رشاوى وبعدين يضحكوا على الناس بالكلام". وهكذا، لا يثق معظم المبحوثين في أن السياسة والمسؤولين الحكوميين يضعون المصلحة العامة في اعتبارهم. إذ يستعمل المسؤولون سلطاتهم لخدمة مصالحهم الشخصية أو مصالح فئة معينة من دون غيرها.

ومن التصورات التي ينضوي عليها حديث أو خطاب الفساد، وتُجلي تأثير الفساد في الثقة السياسية، تصور مؤداه أن تشكيك المواطنين في السياسة ناتج من سلوك بعض المسؤولين الحكوميين خاصة ما يتعلق بالفساد والفضائح الأخلاقية والسلوكيات المخزية. ويتنافى سلوك المسؤولين مع المعايير التي يتصورها المواطنون لشغل المناصب الحكومية، ومنها الصدق والنزاهة والكفاءة: "من يتولى المسؤولية الحكومية تجاه الشعب يجب أن يتحلى بالأخلاق .. كيف يثقون وهم يرون الفضائح والفساد المنتشر وسلوكياتهم".

وترتبط صورة المسؤول الحكومي في أذهان المبحوثين بالفضائح الأخلاقية والمالية، والانحرافات السلوكية، وتغييب العدالة والمساواة، وممارسات الفساد خصوصاً الرشوة، واستغلال المنصب لتحقيق مآرب وأهداف شخصية، والخلط بين المال العام والخاص: "السوشيال ميديا بتنقل فسادهم وفضائحهم الأخلاقية وبتشوه صورتهم أكثر". كذلك يوسم المسؤول الحكومي بالكذب وعدم المصداقية. ويجتر المبحوثون كثرة هائلة من الفضائح السياسية التي تكشفت في الماضي القريب، ويبرزون دورها في انخفاض مستويات الثقة. ومن أبرزها ما عرف، في تسعينيات القرن الماضي، بقضية "لوسي أرتين" التي أفضت إلى الإطاحة بمسؤولين حكوميين بارزين.

وتتسم الأحكام التي يصدرها المبحوثون على المسؤولين بالإطلاقية والتعميم أحياناً، والبعد عن التعميم في أحيان أخرى. وهنا يشير بعض المبحوثين إلى أن

ممارسات وسلوك الفساد يصدر عن غالبية المسؤولين أو جميعهم: "ليس سلوك قلة .. جميعهم فاسدون وليسوا محل ثقة". ومع ذلك، فسلوك الفساد الذي يصدر عن قلة من المسؤولين يفقد المواطنين الثقة في المسؤولين الحكوميين والمؤسسات الحكومية بعامة: "لأن الحسنة تخص والسيئة تعم .. العملة الرديئة تطرد الجيدة من السوق .. عندما يكون فيه نائب محافظ مرتشي دا بيكون ليه تأثير سلبي على المواطنين". وبصرف النظر عن طبيعة الأحكام التي يصدرها المواطنون، فإن ثمة اتفاقاً على تأثير ممارسات وسلوك الفساد والفضائح السياسية على الثقة في المسؤولين الحكوميين والحكومة ومؤسساتها.

وتتوافق نتائج البحث مع ما خلصت إليه بحوث أخرى تقارب مدى تشكل الثقة بالطبيعة الأخلاقية للطريقة التي تسلك بها النُخب السياسية، أو الارتباط بين الثقة والسلوك الأخلاقي. إذ خلصت إلى أن الثقة تتآكل بتأثير حالات الفساد السياسي أو سوء السلوك، وعلى وجود ثمة ارتباط مزعوم بين الثقة في السياسيين، وتصورات السلوك السياسي. ويشير "توركال" إلى أن وجود فضائح سياسية معينة في بعض الدول يسهم في تراجع الثقة السياسية. وأن الأفعال أو الإجراءات التي يتخذها الممثلون السياسيون ورئيس الحكومة قد تفسدها الفضائح، ويسهم تركيز الميديا على تلك الفضائح في تراجع الثقة المؤسسية (Torcal, 2014: 1558). باختصار، تتآكل ثقة المواطنين في الساسة حين تصير نزاهتهم مشكوكاً فيها.

وتتجسد الآصرة التي تربط بين الفساد والثقة السياسية في مدى ثقة المواطنين في أداء المؤسسات والسلطات السياسية بعامة؛ ونعني بها المؤسسات والسلطات التنظيمية الانضباطية، والمؤسسات والسلطات التمثيلية. وتتولى المؤسسات والسلطات التنظيمية؛ مثل المحاكم، والشرطة، والإدارات العامة، والموظفون الحكوميون، والمسؤولون الرسميون من التنفيذيين والإداريين، والقضاة، ورجال الشرطة؛ مسؤولية تنفيذ السياسات العامة. وتهتم المؤسسات والسلطات التمثيلية، مثل الأحزاب السياسية، والبرلمان، والساسة، بصياغة السياسات العامة والقوانين والقواعد التنظيمية وإقرارها. ويصور "دينترز" Denters وآخرون الثقة السياسية بأنها موجهة إلى المؤسسات الرئيسة والفاعلين الرئيسيين في النظام السياسي؛ ونعني بهم الساسة، والأحزاب السياسية، والوزراء، والبرلمان، والخدمة المدنية، والشرطة، والمحاكم (Schnaudt, 2019: 31-32).

وتشير نتائج المقابلات شبه الموجهة إلى تأثير جلي يمارسه خطاب الفساد في مستويات الثقة في المؤسسات والسلطات السياسية بالإجمال. إذ يشير المبحوثون إلى أن انخفاض مستويات الثقة ناجم عن استشراف الفساد في تلك المؤسسات، خاصة ما يتعلق بتغليب المصلحة الشخصية، والمحسوبية والمحاباة، والرشوة: "لا يثق المواطن في مؤسسات الدولة الثقة الكاملة نتيجة للفساد .. ولأنها تعمل لمصالحها وأهدافها السياسية، وليس لمصلحة المواطن، وأحيانا تتحكم فيها الأهواء الشخصية". وعلى الرغم من نجاح هذه المؤسسات في ملفات عدة؛ منها مكافحة الفساد، وشفافيتها فيما يتعلق بالكشف عن كثير من جرائم الفساد والإعلان عنها، كما يتبدى في جهود هيئة الرقابة الإدارية، برغم كل ذلك يشعر المبحوثون أن جهود مكافحة الفساد مازالت منقوصة، وأن المؤسسات السياسية بحاجة إلى تطوير وتحديث، ومزيد من الرقابة.

وتتجسد الآصرة التي تربط بين الفساد والثقة السياسية في تقييمات المواطنين لأداء الحكومة والمعايير التي تنضوي عليها توقعات المواطنين للكيفية التي من خلالها ينبغي أن تعمل بها الحكومة ومنها نزاهة القرارات الحكومية، كما تتجسد في السخرية من جهودها، واتخاذ السخرية والهجاء السياسي أداة للمقاومة اليومية.

وهنا تشير البيانات الإثنوجرافية إلى أن معظم المبحوثين لا يثقون في أن الحكومة تتخذ القرارات الصائبة، كما أنهم لا يعولون على السياسيين في أنهم سيفعلون ما هو صائب أو يتخذون قرارات صائبة. ويؤولون ذلك بأن معظم قرارات الحكومة تتفق مع مصلحة الحكومة ومسؤوليها، وليس مصلحة الشعب. بتعبير آخر تصدر القرارات لصالح مؤسسات بعينها وأشخاص بعينهم، وليس للمصلحة العامة: "قرارات تستفيد منها فئات معينة". وتغلب الأهواء الشخصية على عملية اتخاذ القرار، ويغيب التخطيط السليم والرؤية المستقبلية، كما تُغيب وتُهْمَش رُؤى المواطنين وتوقعاتهم أو الرؤيوية: "المسؤولين مش عارفين بيعملوا إيه .. يجب على الحكومة أن تشعر المواطن إنه في الصورة وإن رأيه لا يُهْمَش". ويُرجع المبحوثون انخفاض مستوى الثقة في الحكومة إلى ما يُثار في المجال العام عن انتشار ممارسات الفساد، خاصة الرشوة والمحسوبية، من دون الخضوع للمحاسبة: "يفعلون كل ذلك، ولا يخضعون للمحاسبة".

ومن المعايير التي تنضوي عليها توقعات المواطنين للكيفية التي من خلالها ينبغي أن تعمل الحكومة، "الصدق والنزاهة"، "والكفاءة". وهنا يشير المبحوثون

إلى غياب الصدق والنزاهة. إذ يوصف المسؤولون الحكوميون بالكذب وعدم النزاهة والمحاباة والمحسوبية وغلبة الأهواء الشخصية: "أن تكون الحكومة صادقة في حكمها ولا تقبل الرشاوى .. النزاهة هترجّع الثقة بين الشعب والحكومة .. لا يجب تعيين شخص لأنه قريب فلان". وفيما يتعلق بالكفاءة، يشير المبحوثون إلى افتقار المسؤولين الحكوميين إلى الكفاءة، وأن شغلهم للمنصب جاء نتيجة للمحسوبية ومعايير أخرى غير الكفاءة: "مشكلة أهل الثقة والمرضي عنهم .. ضروري اختيار الأكفأ لتولى المناصب الإدارية والبعد عن المحسوبية والواسطة". وتفضي المحسوبية إلى خفض مستوى الثقة في الحكومة ومسؤوليها.

ويفضي غياب الثقة في أداء الحكومة ومخالفتها لمعايير تقييم الأداء التي يتوسل بها المواطنون إلى السخرية من جهودها في المجال العام والمجال العام الرقمي (وسائل التواصل الاجتماعي): "هو إحنا مش مصريين لينا في البلد دي ولا بقينا زي الأجانب يعني إيه رفع الدعم تماما .. إن شاء الله هنجني ثمار الإصلاح الاقتصادي بعد منموت". وتؤكد تأويلات المبحوثين للسخرية من الحكومة ومؤسساتها الصلة المائلة بين الفساد والثقة السياسية. إذ يشيرون إلى أن السخرية ناتجة من أن هذه الجهود تحقق مصالح وتوقعات شرائح اجتماعية معينة، ولا يجني محدودو الدخل منها إلا خفض الدعم، وارتفاع الأسعار، وتردي جودة الخدمات المقدمة للمواطنين وارتفاع تكلفة الحصول عليها: "لأن هذه الجهود ليست لصالح المواطن ولا لصالح الدولة .. هذه الجهود لا يتحمل فواتيرها إلا الطبقة المتوسطة والفقيرة لأنها تقوم على رفع الدعم". وتُفقد المحسوبية والفساد المتصور المواطنين الثقة في جهود الحكومة وتدفعهم إلى السخرية منها.

ويتبدى تأثير خطاب الفساد على تقييم المبحوثين لأداء الحكومة والسخرية منه في تأكيدهم على مخالفة الساسة والمسؤولين والوزراء لتوقعاتهم ومعاييرهم، خاصة ما يتعلق بالنزاهة والكفاءة، واكتراثهم بمصالحهم الخاصة فحسب لا بمشكلات المواطنين وهمومهم. ويفضي كل ذلك إلى فقدان الثقة في المؤسسات والسلطات السياسية والسخرية منها.

وتبرز الصلة التي تربط بين الفساد والثقة السياسية في تقييم المبحوثين لجهود الحكومة ومؤسساتها في مجال مكافحة الفساد. وينضوي الخطاب الرسمي عن

الفساد وتمثيلاته على مؤشرات تؤكد إدراك المجتمع والمواطنين لجهود منع الفساد ومكافحته. منها تسجيل المؤشر العام لإدراك المواطنين لجهود منع الفساد الإداري ومكافحته نحو 69,2 درجة عام 2019. كما يشير إلى أن 70,9% من المواطنين لديهم قناعة بأن الحكومة جادة في جهودها للحد من ظاهرة الفساد الإداري مقابل 6,7% يرون أنها غير جادة. وأن 84,8% من المواطنين أعربوا عن رضاهم عن جهود الجهات الرقابية في مكافحة الفساد عام 2019 مقابل 15,2% أشاروا إلى عدم رضاهم عن هذه الجهود. ويشير الخطاب الرسمي عن الفساد إلى أبرز جهود مكافحة الفساد، وهي التحول الرقمي أو التحول إلى الخدمات الإلكترونية (مؤشر إدراك ومكافحة الفساد الإداري، 2020).

وعلى الرغم من إدراك المبحوثين لجهود الحكومة ومؤسساتها في مكافحة الفساد، خاصة جهود هيئة الرقابة الإدارية، إلا أن هذه الجهود لا ترقى في رأيهم إلى مستوى توقعات المواطنين. ويشيرون إلى أن الفساد ما يزال مستشرياً في جميع مؤسسات الدولة والهيئات الإدارية والحكومية على نحو أصاب المواطنين بالإحباط واليأس من مكافحته ومنعه: "المواطن أصابه إحباط ويعتقد استحالة القضاء على الفساد.. الفساد في كل مكان مش عارفين يحوشوه .. معندناش أمل إن الفساد ينتهي أصلاً على الرغم من اكتشاف العديد من الحالات وقضايا الفساد". ويرتاب المبحوثون في جدية الجهود المبذولة لمكافحة الفساد، وذلك نظراً لفساد بعض المسؤولين المنوط بهم مكافحة الفساد.

ويتوقع المبحوثون إخضاع المؤسسات كافة بلا استثناء لما يصفونه "بالتطهير". وتقتضي مكافحة الفساد، وفق رؤيتهم، اجتثاث جذوره من مستويات البيروقراطية الحكومية العليا أولاً، كأن يتم إخضاع كبار المسؤولين الحكوميين أولاً للمساءلة والاستبعاد، ثم استبعاد المسؤولين والموظفين الفاسدين في المستويات الدنيا: "محاربة الفساد من جذوره من كبار المسؤولين أولاً ثم الموظفين الصغرى".

وثمة حاجة إلى مزيد من الرقابة أو رقابة أكثر صرامة على المؤسسات الحكومية والمسؤولين الحكوميين: "مزيد من تفعيل الجهات الرقابية .. ملاحقة الفساد في كل مكان"، وتغليظ عقوبات جرائم الفساد، والبعد عن التمييز في تطبيق القانون: "تطبيق

القانون على الوزير قبل الغفير .. التصدي لأي مفسد مهما كان منصبه". كما يتوقعون وضع آلية لاختيار المسؤولين الحكوميين وترقيتهم تستند إلى الكفاءة، لا للمحسوبية والواسطة؛ والتوعية بخطورة الفساد وما يفرضه من تحديات وعثرات تُجابه صانعي السياسة، وتأثيراته السلبية على الاقتصاد والدخل القومي والنتائج المحلي الإجمالي وجذب الاستثمار الأجنبي،... الخ؛ وتشجيع الإبلاغ عن ممارسات فساد: "تخصيص مكافآت مالية لمن يبلغ عن قضايا فساد".

ويشير المبحوثون إلى أن الثقة، اكتسابها أو استعادتها، رهن بنجاح جهود مكافحة الفساد التي تنضوي أيضاً على التصدي لصنوف من التمييز، مثل المحسوبية وغياب تكافؤ الفرص فيما يتعلق بشغل الوظائف العامة أو الحكومية: "العدالة والإنصاف والفرص المتساوية .. توزيع الوظائف بغض النظر عن دا ابن مين ومعاه واسطة ولّا لا .. عدم التمييز بين ابن الوزير وابن عامل النظافة".

يتضح من كل ما سبق أن ثمة وشيجة تربط بين الفساد ومكافحته، من ناحية، والثقة في المؤسسات والسلطات السياسية من ناحية أخرى. والبيّن أن تأثير الفساد لا يقف عند حدود الثقة في المؤسسات والسلطات السياسية من ناحية أخرى، وإنما يمتد إلى الثقة الاجتماعية، كما سوف يبيّنه المبحث الرابع.

## المبحث الرابع الفساد، والثقة الاجتماعية

يتبدى ارتباط الثقة الاجتماعية بثقة المواطنين السياسية في حاجة السلطات السياسية إلى الثقة الاجتماعية كمورد لتحقيق أهداف جمعية معينة. وتسهم الثقة في خلق مؤسسات قوية وفعّالة يضع المواطنون ثقتهم فيها (Schnaudt, 2019: 90-92). وللثقة الاجتماعية، بوصفها ثقة المواطنين في الآخرين، أهمية كبيرة في تدعيم كفاءة الديمقراطيات الحديثة. وكما هي الحال بالنسبة إلى المعايير، تعد الثقة مهمة للأداء الوظيفي للمجتمعات الديمقراطية (Schnaudt, 2019: 90, 99).

ويظهر أن ثمة أصرة تربط الثقة والحكم الرشيد في علاقة دائرية. ففي حين تدعم الثقة في الحكومة وممثليها الحكم الرشيد، يفرز الحكم الرشيد الثقة بكافة تنويعاتها ويدعمها. وتكشف المقاربات النظرية والتطبيقات الإمبريقية لفكرة الثقة الاجتماعية والسياسية فيما يتعلق بالحكم الرشيد عن أن القادة السياسيين يمكن أن يشكّلوا الثقة، ويحافظوا عليها، عن طريق تنفيذ الإستراتيجيات الآتية:

- (1) إظهار أكثر حقيقي بالصالح العام عن طريق الالتزام بالاتساق بين الكلمات والأفعال. ويعرف ذلك بالثقة الأخلاقية Moral Trust، مع التأكيد على الأخلاق والأخلاقيات.
- (2) السعي الدؤوب والحديث إلى تمثيل مصالح الناخبين بصورة فعالة، وإن كان ذلك بهدف خدمة الصالح العام. ويعرف ذلك بالثقة الاقتصادية Economic Trust، مع التأكيد على الكفاءة الاقتصادية والحزبية.
- (3) تنفيذ إصلاحات سياسية من شأنها زيادة الثقة السياسية مباشرة، والثقة الاجتماعية بصورة غير مباشرة؛ منها اللامركزية (خاصة في الحكم المحلي ليصير أكثر فهماً لاحتياجات المواطنين في المجتمعات المحلية)، والتجديد في الإدارة العامة؛ ويعرف ذلك بالثقة السياسية Political Trust، مع التأكيد على الشرعية السياسية. ويدعم تجنب الفساد والفضائح الثقة السياسية؛ ذلك أن الفساد وتصوراته تقوض الثقة.
- (4) إجراء إصلاحات اجتماعية من شأنها تدعيم وتعزّيد تمثيل المجتمع المدني جنباً إلى جنب الإصلاحات السياسية. ويعرف ذلك بالثقة الاجتماعية Social Trust، مع التأكيد على التأثيرات المحفزة لرأس المال الاجتماعي.

(5) تبني التجديدات التكنولوجية لجعل الحكومة أكثر فعالية وكفاءة وإدماجاً وإتاحة للمواطنين، مثل الحكومة الإلكترونية والمشاركة الإلكترونية. ويعرف ذلك بالثقة التكنولوجية Technological Trust، مع التأكيد على التحول الديمقراطي التكنولوجي (Blind, 2007: 20 - 21).

من الواضح، إذن، أنه كلما ارتفعت ثقة المواطنين الاجتماعية ازدادت ثقتهم السياسية. وكلما ارتفعت الثقة الاجتماعية ارتفعت ثقة المواطنين في مؤسساتهم وسلطاتهم التمثيلية والتنظيمية. وثمة تأثيرات ونتائج مفيدة للثقة الاجتماعية، منها: إقبال المواطنين على المناشط التطوعية والمشاركة في أعمال البر، والسياسة، وتنظيمات المجتمع المحلي، والتبرع بالدم، والوفاء بالالتزامات الضريبية، والتسامح حيال رؤى الأقلية. وبذلك يكون المواطنون الذين يثقون في غيرهم مواطنين صالحين (Schnaudt, 2019: 90, 99).

وعلى الرغم من أن معظم الدراسات التي تقارب تأثير الفساد على الثقة تميل إلى التركيز بدرجة أكبر على الثقة السياسية ومشروعية النظام، فإن ثمة سبباً يدفع إلى معالجة هذين الشكلين للثقة - بين الشخصية والسياسية - جنباً إلى جنب. مثلاً قد تدعم الثقة في الموظفين الحكوميين والمؤسسات الحكومية مستويات الثقة بين الشخصية أو تستعيدها.

ويفترض البعض ثمة سببية متبادلة تربط الثقة - بين الشخصية والثقة السياسية بالفساد، ومن ثم بالدائرة المفرغة التي يخلقها. على سبيل المثال يرسم "ديلا بورتا" Della Porta و"فانوتشي" Vannucci دائرية بالمصطلحات الآتية: يؤدي سوء الإدارة إلى الارتياح في تنفيذ حقوق المواطنين وتطبيقها. ويؤدي ذلك إلى البحث عن حلول فردية للمشكلات؛ ويؤدي ذلك بدوره إلى الميل إلى دفع رشاوى؛ ويؤدي ذلك إلى الطلب على الفساد؛ ويؤدي ذلك إلى الاستجابات الفردية للمشكلات عن طريق دفع الرشاوى؛ ويؤدي ذلك إلى الإدراك المتزايد لسوء الإدارة (Morris and Klesner, 2010: 1262-1263).

ويفترض منظور معين أن مستويات الثقة المنخفضة تغذي الفساد. ووفقاً لوجهة النظر تلك يحول نقص الثقة في الآخرين داخل المجتمع، وفي الحكومة، من دون تبني روح عامة universalistic ethos وسلوك تعاوني، ويؤثر بدلاً من ذلك أساليب أدواتية وفردية في التعامل مع المشكلات. وهكذا، يغذي الارتياح اتجاهات متسامحاً تجاه الفساد،

وعن طريق خلق توقعات السلوك الفاسد بين الآخرين، يغذي الارتياح المشاركة الفردية في الفساد. إذن، يعد نقص الثقة في الآخرين، وفي المؤسسات السياسية، مكوناً سببياً رئيساً يتوارى خلف الفساد، ويخلق غالباً درجة من التسامح حيال المخالفات الرسمية وتغذية توقعات هذا السلوك (Morris and Klesner, 2010: 1260 - 1261).

وعلى الرغم من محدودية الدليل الإمبريقي على ما إذا كان الأفراد الذين يعيشون في مجتمعات فاسدة ينبغي أن يمتلكوا ثقة اجتماعية منخفضة، فإن ثمة دليلاً على أن المواطنين العاديين في هذه المجتمعات يطورون الارتياح، والحسد، والتشاؤم، والسخرية حيال الناس عموماً. ويتمثل نمط الثقة الذي قد يطورونه فيما يطلق عليه "أوسلانر" Uslaner "الثقة الشخصية"، والتي تعني أن الشخص يثق في أصدقائه وأقاربه الحميمين فحسب، ويرتاب في الأفراد خارج دائرته الحميمة القريبة. ويعد هذا النمط من الثقة في الحقيقة النقيض للثقة الاجتماعية، والتي تستلزم منح الأفراد الذين لا تعرفهم فائدة الشك، وأن تمتلك نظرة متفائلة (Rothstein and Eek, 2006: 5, 15).

وتلقي تصورات "روثستين" و"إيك" مزيداً من الضوء على العلاقة الماثلة بين الفساد والثقة الاجتماعية. وتتألف نظرية الفساد - الثقة corruption-trust theory، في رأيهما، من ثلاثة ميكانيزمات سببية مترابطة:

1 - **الاستنتاج من مسؤولين عموميين:** فإذا عُرف عن المسؤولين العموميين في المجتمع أنهم فاسدون، فإن المواطنين سوف يؤمنون بأنه حتى الأفراد الذين يطالبهم القانون بالسلوك بما يخدم الجمهور غير جديرين بالثقة، ومن ثم فإن معظم الأفراد الآخرين لا يمكن الوثوق بهم أيضاً.

2 - **الاستنتاج بعامة:** يرى المواطنون أن معظم الأفراد في المجتمع الزاخر بمسؤولين فاسدين لا بد وأنهم يشاركون في الفساد للحصول على ما يشعرون أنه حقهم المشروع. ولذلك سوف يستنتجون أن معظم الأفراد الآخرين غير جديرين بالثقة.

3 - **الاستنتاج من الذات:** حتى يسلك الفرد في مثل هذا المجتمع، يجب على المواطنين، حتى وإن اعتبروا ذلك خاطئاً من الناحية الأخلاقية، أن يشاركوا في الفساد. ويستنتجون لذلك أنهم بسبب كونهم هم أنفسهم غير جديرين بالثقة، فإن الأفراد الآخرين لا يمكن الوثوق بهم عموماً (Rothstein and Eek, 2006: 16).

ونظراً لأن الثقة في الآخرين، وفقاً لنظرية الفساد - الثقة، يُفترض أنها ترتبط بالفساد ارتباطاً سلبياً، فإننا نتوقع أنه عندما يطلب من مواطن دفع رشوة للحصول على مساعدة فورية، فإنه يكون لذلك تأثير ليس على الثقة في السلطات فحسب، ولكن أيضاً على ثقة الأفراد الاجتماعية (Rothstein and Eek, 2006: 20-21).

وتشير نتائج الملاحظة بالمشاركة والمقابلات إلى أن المبحوثين يتخذون سلوك المسؤولين أو الموظفين ممارسي الفساد معياراً لتقييم الآخرين في المجتمع، خاصة ما يتعلق بتبنيهم منظوراً نفعياً يؤكد طغيان فكرة المنفعة على العلاقات والتفاعلات الاجتماعية، وذلك بتأثير خطاب الفساد: "الفساد يتحكم في أحوال المجتمع، وخلق كل الناس بتعامل بفكرة المصلحة والفائدة التي هيأخُدها من وراك .. قليل من الناس من يقدمون المساعدة وخصوصاً إذا كانت بدون مقابل .. الغالبية يحاولون الاستفادة منك لمصالحهم الشخصية .. لذلك يصعب الوثوق فيهم". وتبرز في استجابات المبحوثين تعميمات من قبيل "كل الناس مستغلين"، "كل الناس مصالحية" تشير إلى انخفاض مستوى الثقة الاجتماعية بتأثير خطاب الفساد وممارساته: "الناس لو أتاحت الفرصة هيسغلوا اللي قدامهم .. الأساس في التعاملات بين الناس الاستغلال والمنفعة".

وهكذا، يفرض خطاب الفساد واستشرائه في المجتمع، من وجهة نظر المبحوثين، إلى سيادة الأنانية وخفوت الإيثار والتعاون، بمعنى سعي الأفراد إلى تحقيق مصالحهم وأهدافهم الشخصية بصرف النظر عن مصالح الآخرين: "لا يمكن الوثوق في الناس في غياب الضمير وانتشار الكراهية والأنانية .. كل واحد بيدور على مصلحته حتى إذا كانت على حساب الآخرين". ويؤدي خفوت الإيثار والتعاون إلى احتدام الصراع بين الأفراد والتنافر والتنازع: "مش كل الناس محل ثقة.. الموظف بيكذب على زميله للوصول إلى هدف معين .. كل الناس خاينة حتى أعز الأصدقاء... أصحابي خبصوا عليا عند أصحاب الشغل ردفوني".

ويرجع انخفاض مستوى الثقة الاجتماعية إلى اكتشاف الأفراد أن بعض المسؤولين الذين يطالبهم القانون بالسلوك بما يخدم الجمهور - على حد تعبير "روثستين" و"إيك" - غير جديرين بالثقة. وبالتالي فإن الأفراد الآخرين ليسوا جديرين بالثقة، خاصة وأنهم قد يشاركون في ممارسات فساد كتقديم رشوة لموظف حكومي: "إذا كان رب البيت بالدف ضارب". باختصار يؤثر الفساد في الثقة الاجتماعية

بعامة نتيجة خطاب الفساد الذي يرتكز على افتراض فساد المسؤولين والموظفين الحكوميين. ويؤكد ذلك فرضيات نظرية الفساد - الثقة عند "روثستين" و"إيك".

وتكشف استجابات المبحوثين حول التساؤلات الآتية: "بصورة عامة هل يمكن الوثوق في معظم الناس، أم يفضل توخي الحذر في التعامل مع الآخرين؟ وهل ترى أن معظم الناس متعاونون ويقدمون المساعدة؟ وهل ترى أن الناس سيحاولون الاستفادة منك إذا أُتيحت الفرصة، أم أنهم يتسمون بالعدالة؟" عن انخفاض مستوى الثقة الاجتماعية، وسيادة الارتياح بتأثير خطاب الفساد الشعبي. إذ يشير معظم المبحوثين إلى تعذر الثقة في الآخرين وضرورة الحذر عند التعامل معهم، ويشير ذلك إلى اتجاه ارتياحي حيال الآخر داخل الجماعة القرابية وخارجها، وتوقع ضرر وإيذاء يكون الآخر مصدره: "لا يمكن الوثوق في كل الناس .. لكن لا بد من الحذر من بعضهم .. أتعامل مع الناس بحذر شديد حتى لا أتعرض للمشاكل .. يجب أخذ الحذر والاحتياطات عند التعامل مع أي حد الاحتياط واجب .. ليس كل الناس يتمنون الخير لبعضهم .. قد يظهر الناس لك المحبة والحقيقة غير ذلك .. أغلب الناس يتعامل بحقد ويجب الحذر منهم.. لازم نحذر الناس مبقتش زى زمان".

ويتبدى انخفاض مستوى الثقة الاجتماعية في التقاعس عن تقديم العون للآخرين والتعاون معهم: "في الوقت الحالي الناس غير متعاونين مع بعضهم وأنايين.. أغلب الناس لا يقدمون المساعدة". ويتبدى كذلك في السعي إلى تحقيق الاستفادة القصوى من الآخرين: "لا يجب أن نثق في أي شخص هذه الأيام نظراً لأحوال البلد الاقتصادية اللي بتخلي الواحد عايز يستفيد من غيره بأي شكل". وأخيراً، يتجلى انخفاض مستوى الثقة الاجتماعية في غياب العدالة عن التفاعلات والتعاملات اليومية مع الآخرين، وفي الافتئات عليهم، كالترويج لشائعات عنهم: "مش كل الناس بتبقى عادلة في المعاملة .. الحقد والتنافس .. الأغلبية لا تتسم بالعدالة".

وثمة عوامل أخرى تسهم في انخفاض مستوى الثقة الاجتماعية والسياسية أو ارتفاعه، منها قصور الانخراط المدني، وهي ذاتها العوامل التي قد تكون من نتائج انخفاض مستوى الثقة الاجتماعية بتأثير خطاب الفساد. ومن عوامل تدعيم الثقة الاجتماعية، الانخراط السياسي والمشاركة السياسية، والإقبال على عضوية بعض المنظمات الطوعية والمشاركة في أنشطتها، والمشاركة في تنظيمات المجتمع المحلي.

وتشير نتائج البحوث إلى وجود ثمة ارتباط بين ضعف الانخراط السياسي و Political involvement والمشاركة السياسية، وانخفاض مستوى الثقة الاجتماعية والسياسية. ويعد الانخراط السياسي من العوامل الرئيسة المؤثرة في الثقة السياسية والاجتماعية، يؤثر في الثقة ويتأثر بها في آن معاً. وبمصطلحات عامة، يشير الانخراط السياسي إلى رغبة المواطنين في الإحاطة بالسياسة وتكريس أنفسهم للقضايا السياسية والمجال السياسي، بغض النظر عن أية نتائج وعواقب سياسية إضافية قد تنشأ عن هذه الرغبة. ويشمل الانخراط السياسي، على هذا النحو، جوانب مختلفة تتدرج من الاهتمام والانشغال العام بالسياسة، واعتبار السياسة منطقة مهمة من مناطق الحياة، والتعلق النفسي بحزب سياسي، إلى استهلاك الأخبار السياسية في الميديا ومناقشة السياسة بديارية ومعرفة (Schnaudt, 2019: 156).

وتشير جوانب الانخراط السياسي تلك إلى اتجاهات المواطنين، لا إلى أي سلوك سياسي. ووفقاً لذلك فإن مفهوم الانخراط السياسي ينبغي عدم الخلط بينه وبين مفهوم المشاركة السياسية Political participation، الذي يشير إلى شكل معين من السلوك موجه إلى التأثير في العملية الحكومية. وعلى الرغم من أن المفهومين مرتبطان إمبريقياً، يفضل البعض الإبقاء عليهما متمايزين من الناحية التحليلية. ويقول "فيربا" Verba وآخرون في هذا السياق: "أن بعض الأفراد قد يكثرثون بالمسائل والقضايا السياسية، وهم غير ناشطين، بينما قد يكون آخرون ناشطين بدون اكتراث". وعلى الرغم من أن الانخراط السياسي قد يحفز المواطنين على المشاركة سياسياً، إلا أنه يمثل فقط استعدادهم المحتمل للمشاركة، ولا يمثل شكلاً من المشاركة السياسية ذاتها. وعند التمييز بين الانخراط السياسي والمشاركة السياسية يمكن مقارنة الأول باعتباره إرهاباً، والثاني باعتبارها نتيجة لتصورات وأنماط الثقة السياسية المختلفة (Schnaudt, 2019: 157).

وتشير نتائج البحث إلى درجة معينة من ضعف الانخراط السياسي والمشاركة السياسية، تتضح في أن 23,2% من حالات البحث يعدون السياسة، والقضايا السياسية، والمشاركة السياسية غير مهمة على الإطلاق، في حين يراها 36,6% غير مهمة بدرجة كبيرة. وذلك مقابل 15,8% من حالات البحث يرونها مهمة للغاية، و24,2% من حالات البحث يرونها مهمة.

وفيما يتعلق بالإقبال على عضوية بعض المنظمات الطوعية والمشاركة في أنشطتها، بوصفه من عوامل تدعيم الثقة الاجتماعية والسياسية، ونتيجة من نتائج انخفاض مستوياتها بتأثير عوامل عدة من بينها الفساد، تشير نتائج البحث إلى أن 77,2% من حالات البحث لا ينتمون (غير مشاركين) إلى مؤسسات دينية. وأن 75% من حالات البحث لا ينتمون إلى مؤسسات أو أندية رياضية أو اجتماعية أو أندية شباب ومتقاعدين. وأن 73,5% من حالات البحث لا ينتمون إلى مؤسسات فنية أو موسيقية. وأن 83,9% من حالات البحث لا ينتمون إلى اتحادات عمالية. وأن 86,5% لا ينتمون إلى أحزاب سياسية. وأن 84,9% لا ينتمون إلى مؤسسات بيئية. وأن 75,6% لا ينتمون إلى هيئات مهنية. وأن 60% لا ينتمون إلى مؤسسات خيرية أو إنسانية (العون الإنساني). وأن 84,4% لا ينتمون إلى مؤسسات استهلاكية. وأن 86% لا ينتمون إلى منظمات طوعية أخرى، مثل جمعيات تنمية المجتمع المحلي، أو منظمات لحقوق الإنسان... إلخ.

وتكشف البيانات الإثنوجرافية عن أن المشاركة في أنشطة العون الإنساني الخيرية وأعمال البر تتخذ في الغالب طابعاً فردياً غير تنظيمي أو غير مؤسسي، وهو ما يشير إلى فقدان الثقة في كل ما هو مؤسسي أو تنظيمي بتأثير انخفاض مستوى الثقة السياسية والاجتماعية: "لست عضوة في كل ذلك لكن أتبرع للفقراء وأشارك في أعمال البر .. أتبرع بالمال للجمعيات الخيرية .. أتبرع بالمال للأيتام .. أقوم بمساعدة المحتاجين أحيانا .. أتبرع بالدم".

ويتضح عدم اكتراث عدد لا بأس به من حالات البحث بالمشاركة السياسية في تأكيد 26,2% من حالات البحث أنهم لا يدلون بأصواتهم أبداً في انتخابات تجرى على المستوى المحلي، وتأكيد 39,6% من حالات البحث أنهم يدلون بأصواتهم عادة في انتخابات تجرى على المستوى المحلي، وتأكيد 34% من الحالات أنهم يدلون بأصواتهم دائماً في انتخابات تجرى على المستوى المحلي. كذلك يؤكد 28,2% من حالات البحث أنهم لا يدلون بأصواتهم أبداً في انتخابات تجرى على المستوى القومي، وتأكيد 25,6% من حالات البحث أنهم يدلون بأصواتهم عادة في انتخابات تجرى على المستوى القومي، وتأكيد 46,15% من الحالات أنهم يدلون بأصواتهم دائماً في انتخابات تجرى على المستوى القومي.

وتكشف البيانات الإثنوجرافية الكيفية عن ثمة مفارقة وتناقض يتمثل في أن معظم المبحوثين يعدّون المشاركة غير مجدية، على الرغم من مشاركتهم في الانتخابات أحياناً واعتبار المشاركة حقاً ومعياراً من معايير المواطنة: "حقي كمواطن أن أشرك .. نعم لأنه واجب وطني .. أشرك لتحسين أوضاع البلد .. مفيش فائدة من المشاركة .. روحت علشان قالوا فيه غرامة على المتخلف".

ولخطاب الفساد الشعبي تأثير في اعتبار المشاركة في الانتخابات غير مجدية. إذ يحوي هذا الخطاب تصورات، قد لا تدعمها أدلة أو براهين مؤكدة، عن فساد سياسي يطال العملية الانتخابية وافتقارها إلى النزاهة والمصداقية، إضافة إلى تأثير المال السياسي أو ما يعرف بشراء أصوات الناخبين. كل ذلك يثير الارتياب في جدوى المشاركة السياسية: "لأنه لا يؤخذ برأي المواطنين .. لا، علشان كذا كذا مفيش أي نزاهة .. ما يثيره البعض عن المحسوبية في الانتخابات". ويشير بعض المبحوثين إلى أن استثناء الفساد بعامة يبده ما يمكن أن تسهم به نتائج الانتخابات من إصلاح: "قمت بالتصويت ولكن لم يتغير أو يحدث شيء والفساد بيزيد".

وهكذا، يعد ضعف الانخراط والمشاركة السياسية، وضعف الإقبال على المشاركة في التنظيمات الطوعية، مؤشرات على ضعف وانخفاض مستوى الثقة الاجتماعية. ويعد الفساد أحد العوامل المؤثرة في فقدان الثقة في المؤسسات السياسية والتمثيلية وضعف الثقة الاجتماعية بعامة. ويتفق ذلك مع فرضيات نظرية رأس المال الاجتماعي التي تشير إلى أن الشبكات مكون بنائي من مكونات رأس المال الاجتماعي الذي يكمن في العلاقات والاتصالات بين الأفراد فقط - وليس سمة يمتلكها الأفراد. وهذه العلاقات والاتصالات تشكل الشبكات التي تساعد على تدعيم فعالية الأفعال المنظمة المنسقة، وتتم المحافظة عليها عن طريق التفاعلات المنتظمة داخل سياقات أكثر رسمية مثل الأنواع المختلفة من التنظيمات والجمعيات أو الروابط أو النوادي. والحقيقة أن حياة الروابط أو الجمعيات associational بالغة الأهمية في الأداء الوظيفي للديمقراطية، وتسهم في دمج الأفراد داخل المجتمع، ومواجهة التشظي والتذرية (77: Schnaudt, 2019).

واستلهاماً من رؤية "توكفيل" Tocqueville، يمكن القول إن الاتصالات المنتظمة والمتكررة داخل الشبكات الاجتماعية تمّدد وتوسع مدى الروابط الضعيفة داخل المجتمع،

وتعزز تشكل الثقة الاجتماعية ومشاعر الالتزامات المتبادلة أو التبادل، ومن ثم تسهم في استقرار النظم الديمقراطية وأدائها الوظيفي. وهكذا، تدعم التنظيمات الطوعية الحكم الديمقراطي، وتعد بمثابة "مدرسة الديمقراطية"، وهي تقوي قدرات الأفراد للمشاركة في أفعال جمعية وحل مشكلات جمعية. والأفراد الذين يشاركون في جمعيات وتنظيمات طوعية يدعمون الأداء الوظيفي الشرعي والفعال للمؤسسات والسلطات السياسية، والتي تستحق أن يوليها المواطنون ثقتهم. وتسهم الجمعيات والروابط في تدعيم الشرعية الديمقراطية للمؤسسات من خلال المشاركة في العملية السياسية، وتطوير المقترحات السياسية. وثمة فرضية مؤداها أن مشاركة المواطنين المرتفعة في جمعيات أو روابط أو تنظيمات طوعية يفضي إلى ارتفاع ثقتهم الاجتماعية وثقتهم في المؤسسات والسلطات التمثيلية والتنظيمية الانضباطية (Schnaudt, 2019: 77-79, 82).

وهكذا تتضح العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والثقة الاجتماعية والسياسية. إذ يدعم رأس المال الاجتماعي فعالية الحكم الديمقراطي؛ فمن خلال غرس وتكريس وإدامة مناخ من التبادل والتعاون المشترك والتفكير المدني والثقة civic-mindedness، يمكن أن يسهم رأس المال الاجتماعي في خلق مؤسسات وسلطات فعّالة يمكن أن يوليها المواطنون ثقتهم (Schnaudt, 2019: 76).

خلاصة القول: إن دعم المؤسسات السياسية للانخراط والمشاركة السياسية والانخراط المدني، ونجاحها في تلافى الفساد ومكافحته، كل ذلك يدعم الثقة الاجتماعية والسياسية، وبالتالي يعضد استقرار النظم الديمقراطية.

## مناقشة النتائج

انطلق هذا البحث من تساؤلين رئيسيين مؤداهما: ما أبرز معاني الفساد وتمثيلاته الثقافية في أذهان المبحوثين؟ وهل يؤثر الفساد المتصور في مستويات الثقة السياسية والاجتماعية؟ وقد توخى الباحث في سبيل الإجابة عن هذين التساؤلين، وتحقيق أهداف البحث، إطاراً نظرياً متعدد قوامه الاتجاهات الأنثروبولوجية في مقارنة الفساد ومنظور القانون المعيش والمنظور المعياري والمنظور التأويلي؛ ومنهجية أنثروبولوجية كيفية تركز على الملاحظة بالمشاركة، والمقابلات شبه الموجهة، وتحليل المضمون.

وقد خلص البحث إلى عدة نتائج يتلخص أهمها فيما يلي:

خلص البحث، فيما يتعلق بتأثير الفساد المتصور في تمثيلات الدولة إلى أن خطاب الفساد يشكل التصور الثقافي للدولة. ويطغى خطاب الفساد المتفشي وتأثيراته السلبية على تمثيلات الدولة في أذهان المبحوثين. ويتشكل خطاب الفساد في المجال العام والمجال العام الرقمي، وفي تفاعلات المواطنين مع مؤسسات الدولة اليومية ومناشطها. ويخلق خطاب الفساد هذا شعوراً بحضور سلبي للدولة في الحياة اليومية. كما أن تفاعلات المواطنين اليومية مع الجهاز الإداري للدولة تدعم فكرة الحضور السلبي، وتثير الاستياء من أداء المؤسسات والإدارات الحكومية، والطريقة التي تؤدي بها الحكومة أعمالها ومهامها، ويفضي كل ذلك إلى انحسار الثقة السياسية وتآكلها.

وقد يبدو من قبيل المفارقة أن الدولة أو الحكومة تستعمل خطاب الفساد في استعادة ثقة المواطنين وتدعيم قوتها. إذ تموضع خطاب مكافحة الفساد في نواة ثقافة الحكم، وتؤكد دوماً على إثمار جهودها في مجال مكافحة الفساد، وانحسار تلك الظاهرة تدريجياً. ويشير الخطاب الرسمي للفساد، الذي يمثل جزءاً من ثقافة الحكم، إلى أن مصر تعاني الفساد كغيرها من الدول. وتحرص الدولة على تحقيق التوافق والتناغم بين تمثيلاتها الخاصة بمكافحة الفساد، وتمثيلات المواطنين. وتتوافق نتائج البحث، على هذا النحو، مع المنظور التأويلي الذي يحاجج بأن الإشارة إلى الفساد في الخطابات الرسمية أو العامة يعيد الدولة مرة أخرى إلى الصدارة، ويؤكد حضورها وقوتها.

ويُجابه المواطنون معايير الدولة وتمثيلاتها للفساد، وخطاب الفساد الرسمي، بمعايير وتمثيلات وخطاب آخر يبرز قصور أداء الدولة في مكافحة الفساد. ويُستعمل الفساد، بوصفه لغة شارحة، كمعيار لتقييم أداء المؤسسات السياسية المختلفة وكفاءتها.

وفيما يتعلق بمعاني الفساد الثقافية وتمثيلاته في أذهان المبحوثين، أوضحت نتائج البحث أن تصورات الفساد ومعانيه الثقافية تختلف باختلاف المعايير الاجتماعية عبر الثقافات. وتتمحور معاني الفساد وتمثيلاته حول الفساد الذي يصدر عن موظفين ومسؤولين حكوميين، لا عن الفساد الصادر عن مواطنين أو الذي يشارك فيه مواطنون. وذلك نظراً لأن معنى الفساد تشكّله، بدرجة كبيرة، التفاعلات اليومية مع الجهاز البيروقراطي للدولة. وتبدو مظاهر الفساد الناتجة من التفاعلات مع الدولة اليومية، أي

الرشوة والواسطة والمحسوبية، أكثر حضوراً في أذهان المبحوثين وتأثيراً في تصورهم للفساد، إضافة إلى مظاهر أخرى للفساد مثل اختلاس إيرادات الدولة، والفساد السياسي.

وتبرز نتائج البحث تمثيلاً للفساد، وهو "الفساد المبرر". ويعني أن الفساد يستحيل في مواقف وسياقات معينة إلى ممارسة يومية لا يرفضها المواطن أو يدينها، وذلك عندما يتعلق الأمر بتحقيق مصلحة شخصية أو الإفلات من مخالفة قانونية. وتتفق هذه النتيجة مع ما خلصت إليه عدة بحوث من أن الدولة حين تتنصل من التزامات الرعاية الاجتماعية، ويعتور أداء مؤسساتها قصور من نوع ما، يدفع المواطنين إلى صوغ إستراتيجيات تكيف وتوافق تستند إلى مجموعات غير مكتوبة من القواعد. ويؤكد ذلك صدق فرضيات المنظور المعياري التي مؤداها أن ثمة معايير ثقافية متنوعة في مجتمعات مختلفة، وثمة معايير اجتماعية متنوعة تعمل داخل ثقافة معينة. كذلك يتوافق تبرير الفساد على هذا النحو مع تصور "إيرليش" لوجود معايير غير رسمية تصوغها جماعات اجتماعية غير حكومية (القانون المَعيش).

وتكشف النتائج عن أن ثمة تأثيراً يمارسه الفساد المتصور على مستويات الثقة السياسية. وذلك نظراً لأن الفساد يؤدي إلى سوء الأداء الحكومي، ويخفّض الثقة في الحكومة وقدرتها على تلبية مطالب المواطنين، كما يقوّض الثقة في الفعالية والنزاهة والإنصاف المؤسسي. ويُرجم المبحوثون انخفاض مستوى الثقة في الحكومة إلى ما يُثار في المجال العام عن انتشار ممارسات الفساد؛ واستشراء الفساد في المؤسسات، خاصة ما يتعلق بتغليب المصلحة الشخصية، والمحسوبية والمحاباة، والرشوة. وعلى الرغم من نجاح المؤسسات السياسية في ملفات عدة، منها مكافحة الفساد، وشفافيتها فيما يتعلق بالكشف عن كثير من جرائم الفساد والإعلان عنها، كما يتبدى في جهود هيئة الرقابة الإدارية، فإنه يسود شعور بأن جهود مكافحة الفساد مازالت منقوصة، ولا ترقى إلى مستوى توقعات المواطنين.

وتبين نتائج البحث تأثير الفساد المتصور وخطاب الفساد في الثقة الاجتماعية. ويحول نقص الثقة في الآخرين داخل المجتمع، وفي الحكومة، من دون تبني روح عامة وسلوك تعاوني، ويؤثر المواطنون، بدلاً من ذلك أساليب أداتية وفردية في التعامل مع المشكلات. ويغذي عدم الثقة اتجاهاً متسامحاً تجاه الفساد. ونتيجة الفساد يطور المواطنون العاديين الارتياب، والحسد، والتشاؤم. ويفضي خطاب الفساد واستشرائه

في المجتمع إلى سيادة الأنانية وخفوت الإيثار والتعاون، بمعنى سعي الأفراد إلى تحقيق مصالحهم وأهدافهم الشخصية من دون النظر إلى مصالح الآخرين. ويُتخذ سلوك الموظفين ممارسي الفساد معياراً لتقييم آخرين في المجتمع، خاصة ما يتعلق بتبنيهم منظوراً نفعياً يؤكد طغيان فكرة المنفعة على العلاقات والتفاعلات الاجتماعية.

ومن نتائج ضعف الثقة الاجتماعية انخفاض مستوى الانخراط السياسي والمشاركة السياسية. وبدوره يؤدي تراجع المشاركة السياسية، والإقبال على عضوية التنظيمات الطوعية والمشاركة في أنشطتها إلى ضعف الثقة الاجتماعية والسياسية. وهنا تشير نظرية رأس المال الاجتماعي إلى أن الثقة والمساواة تدفعان الأفراد إلى الانخراط في مجتمعاتهم المحلية، لكن الثقة يمكن أن تزدهر حين يوجد قدر يُعتد به من المساواة؛ وتيسر الثقة التعاون، في رأي "بوتنام" Putnam. ويميل الأفراد الذين يتمتعون بالثقة إلى المشاركة في التنظيمات المدنية مقارنة بالأفراد الذين يفتقرون إلى الثقة في الأفراد الآخرين (Brown and Uslaner, 2002).

خلاصة القول: إن الفساد المتصور وخطاب الفساد يشكلان تمثيلات سلبية للدولة أو للحكومة ومؤسساتها. ويفضي خطاب الفساد، وما يشكله من تمثيلات سلبية، إلى خفض مستويات الثقة السياسية والاجتماعية. وحتى يتسنى القضاء على الفساد، والحد من تأثيراته السلبية ومضاره الوخيمة، واستعادة الثقة في الدولة والسياسة والسياسيين، من الضروري الحيلولة دون الفساد السياسي، وتعزيز النزاهة الانتخابية بما يحقق فعالية الديمقراطية ضد الفساد، ويضمن قدرة المواطنين على استخدام أصواتهم لمعاقبة السياسيين الفاسدين.

وتوصي منظمة الشفافية الدولية بتشديد الرقابة على المصالح المالية، وغيرها من مصالح المسؤولين في الدولة؛ وتمكين المواطنين وحماية الحريات المدنية وحماية المواطنين والمبلغين عن الفساد والصحفيين خلال رصد الفساد وكشفه؛ والتصدي للمعاملة التفضيلية؛ وضمان عدم تقديم الخدمات وتخصيص الموارد العامة بدافع العلاقات الشخصية أو المحاباة. وتوصي المنظمة بتعزيز الفصل بين السلطات، وتعزيز استقلال القضاء (Corruption Perceptions Index, 2021). وأخيراً، ينبغي أن تنبني إستراتيجيات مكافحة الفساد والتوعية بمضاره وتأثيراته الوخيمة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية على معرفة أنثروبولوجية بخطاب الفساد وتمثيلاته ومعانيه الثقافية.

## المراجع

### أولا - المراجع العربية:

- تقرير التنمية البشرية في مصر. (2021). *التنمية حق للجميع: مصر المسيرة والمسار، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي*. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، مصر.
- تقرير حالة السكان في مصر وتبايناتها المكانية. (2019). معهد التخطيط القومي.
- جرجس، إيريني. (2021). تقييم وضع قطاع المحليات في مصر. وحدة البحوث والدراسات، ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان، نوفمبر.
- جيمس سكوت. (1995). *المقاومة بالحيلة: كيف يهمس المحكوم من وراء ظهر الحاكم*. دار الساقي.
- محسن، حبيبة. (2012). المحليات في مصر: كيف يمكن أن تحقق اللامركزية رفاهية أكثر للمواطن؟
- مؤشر منع ومكافحة الفساد الإداري في مصر. (2019). مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء.
- مؤشر إدراك ومكافحة الفساد الإداري. (2020). مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء.

Barnard, A. (2000). *History and Theory in Anthropology*. Cambridge University Press.

Bayat, A. (2000). From Dangerous Classes to Quiet Rebels: Politics of the Subaltern in the Global South. *International Sociology*, 15 (3), 533 – 557.

Blind, P. K. (2007). Building Trust in Government in the Twenty-First century: Review of Literature and Emerging Issues.

Bertsou, E. (2015). Citizen Attitudes of Political Distrust: Examining Distrust through Technical, Ethical and Interest-based evaluations.

Breustedt, W. (2018). Testing the Measurement Invariance of Political Trust across the Globe: A Multiple Group Confirmatory Factor Analysis, *Methods, data, analyses: A Journal for Quantitative Methods and Survey Methodology* (mda), 12 (1), 7 - 46.

- Bracking, S. (2007). Political development and corruption: Why 'right here, right now!?', in, Bracking, S. (ed.). *Corruption and Development: The Anti-Corruption Campaigns*, Palgrave Macmillan.
- Brooks, G. (2016). *Criminology of corruption: Theoretical approaches*. Palgrave Macmillan.
- Brown, M. & Uslaner, E. M. (2002). Inequality, Trust, and Political Engagement.
- Burlacu, D. E. (2011). *Do Voters Choose the Lesser Evil?*.
- Chiara, S. (2015). Popular Trust, Mistrust, and Approval: Measuring and Understanding Citizens' Attitudes toward Democratic Institutions.
- Comparative Study of Electoral System (CSES). <https://ces.org/>
- Cook, K. E. (2008). In-depth interview, in, Given, L. M. *Encyclopedia of Qualitative Research Methods*, California, Sage Publications.
- Corruption Perceptions Index. (2017).
- Corruption Perceptions Index. (2019).
- Corruption Perceptions Index. (2021).
- Coulter, K. & Schumann, W. R. (2012). Government matters: Intellectual labor and the work of governing, in, Coulter, K. and Schumann, W. R. *Governing Cultures: Anthropological Perspectives on Political Labor, Power, and Government*, Palgrave Macmillan.
- Creswell, J. W. (2009). *Research design: Qualitative, quantitative and mixed methods approaches*, London, Sage.
- Della Porta, D. & Vannucci, A. (1997). The 'perverse effects' of political corruption. *Political Studies*, 45(3), 516 - 538.
- Dogan, M. (2005). Erosion of confidence in thirty European democracies, in, Dogan, M., *Political Mistrust and the Discrediting of Politicians*, Boston, Brill.

- Fetterman, D. M. (1998). *Ethnography: step by step*, London, Sage, 1998.
- Fischer, J. AV. (2012). Globalization and political trust, MPRA, 30. March.
- Groenewald, T. (2008). Memos and memoing, in, Given, L. M. *Encyclopedia of Qualitative Research Methods*, California, Sage Publications.
- Gupta, A. (2006). Blurred Boundaries: The discourse of corruption, the culture of politics, and the imagined state, in, Sharma, A. and Gupta, A. (ed.), *The Anthropology of the State: A Reader*, Oxford, Blackwell.
- Hoonard, D. K. and Hoonard, W. C. (2008). Data analysis, in, Given, L. M., *Encyclopedia of Qualitative Research Methods*, California, Sage Publications.
- Ismail, S. (2006). *Political Life in Cairo's New Quarters: Encountering the Everyday State*, London, University of Minnesota Press.
- Ismail, S. (2012). The Egyptian Revolution against the Police, *Social Research*, 79(2), Summer.
- Johansson, A. & Vinthagen, S. (2014). Dimensions of Everyday Resistance: An Analytical Framework, *Critical Sociology*, 1–19.
- Kropf, A. & Newbury-Smith, T. C. (2016). Wasta as a Form of Social Capital? An Institutional Perspective, in, Ramady, M.A. (ed.), *The political economy of Wasta: Use and abuse of social capital networking*, Springer.
- Kubbe, I. & Engelbert, A. (ed.). (2018). *Corruption and Norms: Why Informal Rules Matter*, Palgrave Macmillan.
- Kubiak, A. (2001). *Corruption in everyday experience: Report on survey, a survey financed from the Ford Foundation Grant and World Bank funds*, Warsaw.

- Kurtz, D. V. (2001). *Political Anthropology: Power and Paradigm*, West view press.
- Lazar, S. (2005). Citizens despite the state: Everyday corruption and local politics in El Alto, Bolivia, in, Haller, D. and Shore, C., *Corruption: Anthropological Perspective*, London, Pluto press.
- Levi, M. & Stoker, L. (2000). Political trust and trustworthiness, *Annual Review of Political Science*, 3, 475 – 507.
- Mohajan, H. K. (2018). Qualitative research methodology in social sciences and related subjects, *Journal of Economic Development, Environment and People*, 7(1), 23-48.
- Morris, S. D. & Klesner, J. L. (2010). Corruption and trust: Theoretical considerations and evidence from Mexico, *Comparative Political Studies*, 43(10), 1258– 1285.
- Muro, D. & Vidal, G. (2016). Who is to blame? Political mistrust and the great recession in Southern Europe.
- Nuijten, M. (2003). *Power, Community and the State: The Political Anthropology of Organization in Mexico*. London, Pluto Press.
- Obeid, M. (2015). States of aspiration?: Anthropology and new questions for the middle east, in, Altorki, S. *A Companion to the Anthropology of the Middle East*, Oxford, Wiley Blackwell.
- Papakostas, A. (2012). *Civilizing the Public Sphere: Distrust, trust and corruption*, Palgrave Macmillan.
- Power, T. J. & Jamison, G. D. (2005). Political mistrust in Latin America, in, Dogan Mattei, *Political mistrust and the discrediting of politicians*, Boston, Brill.
- Rodina, L. & Harris, L. M. (2016). Water services, lived citizenship, and notions of the state in marginalised urban spaces: The case of Khayelitsha, South Africa, *Water Alternatives*, 9(2), 336-355.

- Rose, R. & Wessels, B. (2018). Money, sex and broken promises: Politicians' bad behaviour reduces trust, *Parliamentary Affairs*, vol. 72 (3): 1–20.
- Rosenau, P.M. (1992). *Postmodernism and the Social Sciences: Insights, Inroads and Intrusions*, Princeton University Press.
- Ross, A. and Escobar-Lemmon, M. (2011). The price of personalizing politics: Political distrust and economic performance in Latin America, 1996–2006, *Electoral Studies*, 30, 406 – 416.
- Rothstein, B. and Torsello, D. (2013). Is Corruption Understood Differently in Different Cultures? Anthropology meets Political Science, *Working paper series*, 5.
- Rothstein B. and Eek, D. (2006). Political Corruption and Social Trust: An Experimental Approach, *QoG working paper series*.
- Schnaudt, C. (2019). Political Confidence and Democracy in Europe: Antecedents and consequences of Citizens' Confidence in Representative and Regulative Institutions and Authorities, Springer.
- Seyd, B. (2016). *How should we measure political trust?*
- Sharma, A. & Gupta, A. (ed.) (2006). *The Anthropology of the State: A Reader*, Oxford, Blackwell.
- Shore, C. & Haller, D. (2005). Introduction – Sharp practice: Anthropology and the study of corruption, in, Haller, D. & Shore, C. (2005). *Corruption: Anthropological perspectives*, London , Pluto press.
- Spencer, J. (1989). Anthropology as a kind of writing. *Man (N.S)*. vol. 24.
- Stake, R. E. (2010). *Qualitative Research: Studying How Things Work*. New York, The Guilford Press.
- Strauss, C. & Quinn, N. (1997). *A cognitive theory of cultural meaning*. Cambridge University Press.

- The Electoral Integrity Project. <https://www.electoralintegrityproject.com/>
- The European Social Survey. <https://www.europeansocialsurvey.org/>
- The World Value Survey. <https://www.worldvaluessurvey.org/wvs.jsp>
- Torcal, M. (2014). The decline of political trust in Spain and Portugal: Economic performance or political responsiveness? *American Behavioral Scientist*, 58(12), 1542–1567.
- Torsello, D. (2011). The ethnography of corruption: Research themes in political anthropology, QoG working paper series, (2). Retrieved (3 – 5 -2020) from, [https://www.gu.se/sites/default/files/2020-05/2011\\_2\\_torsello.pdf](https://www.gu.se/sites/default/files/2020-05/2011_2_torsello.pdf)
- Torsello, D. & Venard, B. (2015). The anthropology of corruption, *Journal of Management Inquiry*, 25(1), 34 - 54.
- Urinboyev, R. & Svensson, M. (2018). Corruption, social norms and everyday life in Uzbekistan, in, Kubbe, I. and Engelbert, A. (ed.). *Corruption and norms: Why Informal Rules Matter*, Palgrave Macmillan.
- van de Walle, S. & Six, F. (2014). Trust and distrust as distinct concepts: Why studying distrust in institutions is important. *Journal of Comparative Policy Analysis*, 16.
- van der Meer, T. W. G. (2016). Political trust and the “Crisis of Democracy”, Oxford Research Encyclopedia, (politics.oxfordre.com). Oxford University Press.
- Vinthaghen, S. & Johansson, A. (2013). Everyday resistance: Exploration of a concept and its theories. *Resistance Studies Magazine*, No (1).
- Webb, M. (2013). Disciplining the everyday state and society? Anti-corruption and right to information activism in Delhi. *Contributions to Indian Sociology*, 47(3), 363–393.

- Wickberg, S. (2018). The Role of mediated scandals in the definition of anti-corruption norms, in Kubbe, I. and Engelbert, A. (ed.). *Corruption and Norms: Why Informal Rules Matter*, Palgrave Macmillan.
- Wroe, A.(2016). Economic insecurity and political trust in the United States. *American Politics Research*, 44(1), 131– 163.
- Yariv, T., Riva, T. & Yoram, P. (2009). Exposure to news, political comedy, and entertainment talk shows: Concern about security and political mistrust, *International Journal of Public Opinion Research*, 21(4).
- Zakaria, P. (2018). Religiosity and corruption, in Kubbe, I. and Engelbert, A. (ed.). *Corruption and Norms: Why Informal Rules Matter*, Palgrave Macmillan.



## Abstract

Corruption in its various forms is one of the major obstacles to economic and social development and economic growth; it reduces FDI and public revenues; weakens political legitimacy; promotes discrimination and inequalities; and leads to high poverty rates and a decline in political confidence and social trust. Accordingly, this research aims to monitoring the impact of perceived corruption on the representations of the State; disclosure of the cultural meanings and representations of corruption; exploring the effects of perceived corruption at levels of political confidence; and monitoring the impacts of perceived corruption on levels of social trust. To achieve the research's objectives, the researcher uses an anthropological qualitative methodology relied upon participant observation, semi-structured interviews. The findings reveal that perceived corruption and corruption discourse negatively affect the cultural representations of the State. Corruption discourse and the negative representations of the State lead to lower levels of political confidence and social trust. Corruption's perceptions and cultural meanings vary according to social norms, traditions and moral codes across cultures. Additionally, research findings highlight a representation of corruption termed as "justified corruption and revealed an impact of perceived corruption on political trust levels. This is because corruption leads to poor government performance, reduces trust in the government and its ability to meet citizens' demands, and undermines trust in institutional effectiveness, integrity, and fairness. Finally, research findings illustrate the impact of perceived corruption and corruption discourse on social trust.

**Keywords:** Perceived Corruption, Cultural Meaning of Corruption, Corruption Discourse, Justified Corruption, Political Confidence, Social Trust.



## **Dr. Sayed Mohamed Ali Fares**

- Professor of Anthropology and Sociology, Faculty of Arts, Beni-Suef University.
- Sharjah International Award for Cultural Heritage (2017).
- E-mail: sayedfaris2006@yahoo.com

### **Publications:**

#### **Books:**

- (1) Postmodern Anthropology, Cairo, Rawafed, 2016.
- (2) Cultural Model of Death and Symbolic Immortality, Sharjah, Sharjah Institute for Heritage, 2017.
- (3) The fate of culture and cultural heritage in the age of liquid modernity, Cairo, Roaya, 2021.
- (4) Encyclopedia of Folk Tales: One thousand and eighty tales from Northern Upper Egypt, Sharjah, Sharjah Institute for Heritage, 2023.
- (5) The Culture of the New Social Movements: Anthropological Approaches, Arab Center for Research and Policy Studies, 2023.
- (6) Folk Songs in Northern Upper Egypt, Sharjah, Sharjah Institute for Heritage, 2025.

#### **Translated Books:**

- (1) Alan Barnard, History and Theory in Anthropology, Cambridge University Press, 2004. Arab organization for translation.
- (2) Klaus von Beyme, From Post-Democracy to Neo-Democracy, Springer, 2018, Arab center for research and policy studies (2023).
- (3) Anna Maria Lorusso, Cultural Semiotics, National Center for Translation, Cairo (in print).

#### **Articles:**

- (1) Methodology in Postmodern Anthropology: Descriptive and Analytical Preview, Journal of the Social Sciences, vol. 38: 2, 2010.
- (2) Theory of cultural meaning, Om-Elqura Journal for social sciences, vol. (2), 2011.
- (3) The Anthropological Concept of Culture: Modern and Postmodern, Annals for the Arts and Social Sciences, 363 (33), 2012.
- (4) Glocalization: A New Reality and Emerging Research Agendas in Anthropology and Sociology, Annals for the Arts and Social Sciences, 389, 2013.
- (5) Nursing Culture and the Practice of Power: A Research in Medical Anthropology at New Kasr Al-Aini Teaching Hospital (Arab Republic of Egypt), Annals for the Arts and Social Sciences, 423, 2015.
- (6) New social movements and collective identity, Journal of the Social Sciences, vol. 44: 4, 2016.
- (7) Cultural model of death and symbolic immortality, Journal of the Faculty of Arts, Beni-Suef University, 2016.
- (8) Social movements and practices of framing, Alam El-Fikr, vol. 170, 2016.
- (9) New social movements and violence, A research in political anthropology, Annals of the Faculty of Arts, Ain Shams , vol. 45, 2017.
- (10) Anthropology of social movements : The cultural turn, Journal of Social Sciences, Democratic Arabic center, Berlin, vol. (1), 2018.
- (11) Post-postmodernism: The road to liquid and light modernism: an anthropological perspective, Journal of the Social Sciences, vol. 46 (4), 2018.
- (12) Gender and new social movements, Strategic Visions, The Emirates Center for Strategic Studies and Research, vol. 16, 2018.
- (13) Everyday State and Political Distrust: A research in political anthropology, Annals for the Arts and Social Sciences, vol. 651 (44), July, 2024.

Doi: <https://doi.org/10.34120/aass.v45i669.9>

Monograph (669)

## **Perceived Corruption & Political and Social Trust**

**Sayed Mohamed Ali Fares**

Sociology Department - Faculty of Arts  
Beni-suef University  
Egypt



## ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES - KUWAIT UNIVERSITY

### Editorial Board

- **Prof. Taghreed Alqudsi - Ghabra**

Editor - in - Chief  
Department of Information Studies  
Kuwait University  
Taghreed.alqdsi@ku.edu.kw

- **Prof. Baqer Salman Alnajjar**

Bahrain University - Bahrain  
Visiting Prof. Sociology and Social  
Service Department - Kuwait University  
baqer.alnajjar@ku.edu.kw

- **Prof. Numan M. Jubran**

Irbid University - Jordan  
Visiting Prof. History Department  
Kuwait University  
numan.jubran@ku.edu.kw

- **Prof. Adnan Y. Alotoum**

Psychology Department - Yarmouk  
University - Jordan  
atoum@yu.edu.jo

- **Dr. Abdullah Mohamed Aljasmy**

Philosophy Department  
Kuwait University  
abdulla.hasan@ku.edu.kw

- **Dr. Ibraheem Nagy Al-Hadban**

Department of Political Science  
Kuwait University  
ibrahim.alhada@ku.edu.kw

- **Dr. Asad H. Al-Saleh**

Chair of the Middle Eastern Language  
and Cultures Department  
Indiana University  
alsaleha@indiana.edu

- **Maha Ibrahim Al-Msad**

Editorial Manager  
Kuwait University  
maha.almsad@ku.edu.kw

### Advisory Board

- **Prof. Ibrahim Al-Sa'afin**

Department of Arabic Language  
and Literature - Jordan University

- **Prof. Hamdi Hasan Abul Enein**

Faculty of Mass Communication  
Misr International University

- **Prof. Sari Hanafi**

President of the International Sociological  
Association - American University- Beirut  
sh41@aub.edu.lb

- **Prof. Abdullah Al-Walee'i**

Geography Department  
King Saud University

- **Prof. Ma'moun Fandi**

Director of London Institute of  
Strategic Studies - United Kingdom

- **Prof. Suliman Hawamdeh**

Regents Professor Information Science  
University of North Texas  
Suliman.hawamdeh@unt.edu

- **Prof. Maha Zaraket**

Faculty of Information  
Lebanese University  
Maha.zaraket@ul.edu.lb



# **ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES**

**Academic Publication Council - Kuwait University**

**REFEREED SCIENTIFIC QUARTERLY THAT  
PUBLISHES TOPICS IN THE HUMANITIES  
AND SOCIAL SCIENCES**

Volume 45, 2025

**Rates:**

Kuwait: K.D. 0.500, Bahrain: BD 1, Qatar: RQ 10, Emirates: DH 10,  
Saudi Arabia: RS 10.

**Cost per issue in Arab Countries: Equivalent to one US dollar**

**Cost per issue in other Countries: Equivalent to three US dollar**

**• Annual Subscription (individuals):**

1 Year: Kuwait: 4 K.D., Arab Countries: 6 K.D., Foreign Countries 22 dollars.

2 Year: Kuwait: 7 K.D., Arab Countries: 10 K.D., Foreign Countries 37 dollars.

3 Year: Kuwait: 10 K.D., Arab Countries: 14 K.D., Foreign Countries 52 dollars.

4 Year: Kuwait: 13 K.D., Arab Countries: 18 K.D., Foreign Countries 67 dollars.

**• Annual Subscription (institutions):**

1 Year: Kuwait: 22 K.D., Arab Countries: 22 K.D., Foreign Countries 90 dollars.

2 Year: Kuwait: 37 K.D., Arab Countries: 37 K.D., Foreign Countries 150 dollars.

3 Year: Kuwait: 53 K.D., Arab Countries: 53 K.D., Foreign Countries 210 dollars.

4 Year: Kuwait: 67 K.D., Arab Countries: 67 K.D., Foreign Countries 270 dollars.

All correspondence and enquiries must be addressed to:

**Editor**

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES

P.O.BOX 17370 EL-KHALDIAH - KUWAIT 72454

Tel: 24830256 - Fax: 24830256

P-ISSN: 1560-5248

E-ISSN: 2960-2114

<http://journals.ku.edu.kw/aass>

E-mail: [aass@ku.edu.kw](mailto:aass@ku.edu.kw)

تتوفر نصوص البحوث كاملة لدى:

EBSCO Publishing Products

www.mandumah.com: دار المنظومة

Ulrich's Periodicals Directory 263117

**The Publications of The Academic publication Council**

journal of the Social Sciences 1973, Kuwait Journal of Science and Engineering 1974, journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies 1975, Authorship Translation and Puplication Committee 1976, Journal of law 1977, Annals of the Arts and Social Sciences 1980, Arab Journal for the Humanities 1981, The Sducational Journal 1983, Journal of Sharia and Islamic Studies 1983, Arab Journal of Administrative Sciences 1991.

# ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES

A Refereed Academic Quarterly, Academic Publication Council - University of Kuwait

الفساد المتصور والثقة السياسية والاجتماعية

Perceived Corruption & Political  
and Social Trust



جامعة الكويت  
KUWAIT UNIVERSITY

**Sayed Mohamed Ali Fares**

Sociology Department - Faculty of Arts

Beni-suef University

Egypt

Academic  
Publication Council

ISSN: 1560 - 5248

Volume 45 - Monograph 669

Issue No. (4) - 1446 A.H/2025